الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMD للتكوين في الطور الثالث

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: التجارة الدولية والخدمات اللوجستية

أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية

إعداد الطالب

طارق والي

المشرف الرئيسي:

أ/د. عبد الحق طير

المشرف المساعد:

أ/د. عقبة ريمي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د حمزة بالي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أ د. عبد الحق طير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ د. عقبة ريمي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفامساعدا
أ د. رابح بلعباس	أستاذ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا
د. أمال بوسواك	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا
د. مولود بوعوينة	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
د. عبد الكامل بلحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023 / 2024

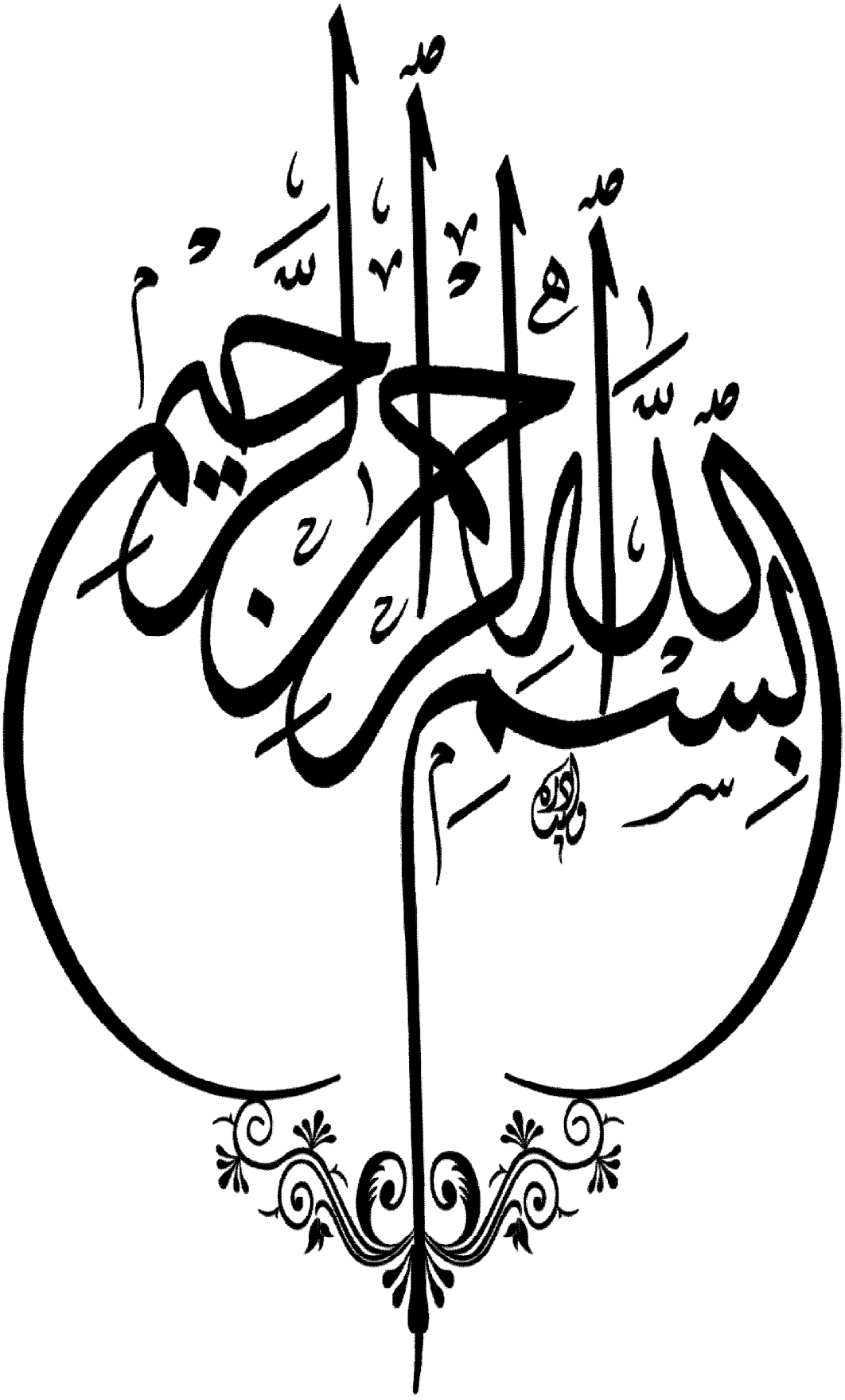
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح أبي

أمي

زوجتي

أبنائي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أصدقاء الأعزاء

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أشكر كل الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر مؤطري

الأستاذ الدكتور طير عبد الحق على كلما أسداه لي من نصح وتوجيهوعلى كل كلمة طيبة شجعني بها

إلى الأستاذ الدكتور عقبة ريمي

إلى الأستاذ الدكتور رابح بلعباس على كل ما قدمه لي خلال إعداد هذه الرسالة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة (2007-2022) من خلال استخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية المدمجة "Panel Data Model" حيث تم اختيار مجموعة من الدول النامية مكونة من ستة عشر (16) دولة لتوفرها على البيانات المطلوبة وإدراجها في البرنامج الإحصائي "Eviews13"، وباعتماد المتغيرين التابعين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: الأداء اللوجيستي، الانفتاح الاقتصادي، الجودة التنظيمية وحجم السوق.

بعد إجراء الاختبارات الضرورية للفرضيات المقترحة، توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لهذه الدراسة لطبيعة التغييرات العشوائية للدول النامية، مع وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية باتجاه إيجابي بين مؤشر الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول النامية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الدول النامية، نماذج البانل.

Abstract:

This study aims to measure the impact of logistics performance on foreign direct investment and economic growth in developing countries for the period (2007-2022) through the use of a time series data model and combined cross-sections “Panel Data Model”, where a group of developing countries consisting of sixteen (16) A country for providing the required data and including it in the statistical program “Eviews13”, and by adopting the dependent variables foreign direct investment and economic growth, and the independent variables represented by: logistical performance, economic openness, regulatory quality and market size.

After conducting the necessary tests for the proposed hypotheses, we concluded that the random effects model is the appropriate model for this study due to the nature of random changes in developing countries, with a significant, statistically significant influence relationship in a positive direction between the logistics performance index, foreign direct investment, and economic growth in developing countries during the study period, and this Which is consistent with economic theory.

Keywords:logistical performance, foreign direct investment, economic growth, Developing countries, panel models.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة ..... أ-ح

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد.....8

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة..... 9

المطلب الأول: الأداء اللوجيستي–تأصيل نظري- 9

أولا: التطور التاريخي للخدمات اللوجيستية 9

ثانيا: تعريف الخدمات اللوجيستية 13

ثالثا: أهمية وأهداف الخدمات اللوجيستية 17

رابعا: مكونات وأنواع الخدمات اللوجيستية 23

خامسا: التخطيط الإستراتيجي للأعمال اللوجيستية 38

سادسا: مؤشرات الأداء اللوجيستي 45

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر–إطار مفاهيمي- 47

أولا: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر 47

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 51

ثالثا:النظريات المفسر ة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... 51

رابعا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 62

خامسا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر 66

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 72
أولا: ماهية النمو الاقتصادي 72
ثانيا: محددات النمو الاقتصادي 76
ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي 77
رابعا: نظريات النمو الاقتصادي 78
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية 91
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 91
أولا: دراسات الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي..... 91
ثانيا: دراسات الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر 95
ثالثا: دراسات الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي 103
رابعا:دراسات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي 114
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة..... 117
أولا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر.....117
ثانيا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي 120
ثالثا: الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.....123
رابعا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي124
المطلب الثالث: تحديد موقع الدراسة الحاليةوا إبراز الفجوة البحثية..... 126
أولا: من ناحية الهدف 126
ثانيا: من ناحية عينة الدراسة 126
ثالثا: من ناحية المنهج 127
رابعا: من ناحية المؤشرات 127
خامسا: من ناحية النتائج المتوصل إليها 127
خلاصة الفصل.....128

الفصل الثاني

قياس أثر الأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2007-2022)

تمهيد:..... 130

المبحث الأول: **دراسة تحليلية للمتغيرات الاقتصادية في الدول النامية محل الدراسة (2007-2022).....131**

المطلب الأول: تحليل الأداء اللوجيستي في الدول النامية محل الدراسة. 131

أولا:كفاءة التخليص الجمركي وا إدارة الحدود (الجمارك). 132

ثانيا: نوعية البنية التحتية للتجارة والنقل (البنية التحتية).....134

ثالثا: ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية (سهولة ترتيب الشحنات).....135

رابعا: كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية 137

خامسا: القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (التتبع والتعقب)..138

سادسا: معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد (التوقيت) 140

سابعا: مؤشر الأداء اللوجيستي العام 141

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة..... 143

أولا: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية 143

ثانيا: اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية.....145

المبحث الثاني: الدراسة القياسية 148

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 148

أولا: عرض منهجية الدراسة والإطار القياسي المتبع في التحليل.....148

ثانيا: مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models)....152

المطلب الثاني: تقدير النماذج القياسية ومناقشة النتائج..... 162

أولا: تقدير أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية للفترة (2007-2022).....162
ثانيا: تقدير أثر الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة (2007-2022).....183
خلاصة الفصل.....201
الخاتمة..... 203
قائمة المصادر والمراجع:.....2011

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): عتبة الملكية حسب صندوق النقد الدولي. 50

الجدول (2): مؤشر "كفاءة التخليص الجمركي " للدول النامية للفترة (2007-2022)132

الجدول (3): مؤشر "نوعية البنية التحتية " للدول النامية للفترة (2007-2022).....133

الجدول (4): مؤشر "سهولة ترتيب الشحنات " للدول النامية للفترة (2007-2022) .135

الجدول (5): مؤشر "كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية" للدول النامية للفترة (2007-2022) 136

الجدول (6): مؤشر " التتبع والتعقب" للدول النامية للفترة (2007-2022).....138

الجدول (7): مؤشر " معدلات وصول الشحنات " للدول النامية للفترة (2007-2022) 139

الجدول (8): مؤشر "الأداء اللوجيستي العام" للدول النامية للفترة (2007-2022)...141

الجدول رقم (9): متغيرات الدراسة ومصادرها 150

الجدول رقم (10): نتائج تقدير معاملات نموذج الانحدار المجمعPooled Model 163

الجدول رقم (11): نتائج الاختبارات الإحصائية نموذج الانحدار المجمعPooled Model 164

الجدول رقم(12): نتائج اختبار نموذج الانحدار المجمعPooled Model 165

الجدول رقم (13): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 166

الجدول رقم (14): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 167

الجدول رقم (15): نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 168

الجدول رقم (16): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 170

الجدول رقم (17): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية(REM) .170

الجدول رقم (18): نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 171

الجدول رقم (19): نتائج اختبارHausman 173

الجدول رقم (20): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 174

الجدول (21): التأثيرات العشوائية حسب كل بلد (2007-2022).....177

الجدول رقم (22): نتائج تقدير معاملات نموذج الانحدار المجمعPooled Model 183

الجدول رقم(23): نتائج اختبار نموذج الانحدار المجمعPooled Model 184

الجدول رقم (24): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 186
الجدول رقم (25): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 186
الجدول رقم (26): نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) 187
الجدول رقم (27): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 189
الجدول رقم (28): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية(REM) .189
الجدول رقم (29): نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 190
الجدول رقم (30): نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) 192
الجدول رقم (31): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية(REM) 193
الجدول رقم (32): التأثيرات العشوائية حسب كل بلد (2007-2022).....196

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): العملية اللوجيستية.....17

الشكل رقم (2): مكونات نظام النقل داخل سلسلة اللوجيستيات 26

الشكل رقم (3): العناصر الأساسية لتشغيل الأمر.....28

الشكل رقم (4): طبيعة ووظائف نظام المعلومات 30

الشكل رقم (5): العناصر الأساسية لمفهوم خدمة العميل.....31

الشكل رقم (6): كيفية تفاعل أهداف التغليف داخل المنشأة 34

الشكل رقم (7): مختلف الأنشطة اللوجيستية وتقسيماتها.....35

الشكل رقم (8): أنواع الخدمات اللوجيستية حسب تباين أهداف كل منظمة 38

الشكل رقم (9): كيفية تدفق عملية التخطيط للأعمال اللوجيستية 42

الشكل رقم (10): مثلث اتخاذ القرارات اللوجيستية للمستويات الأربع التي يعتمد عليها التخطيط اللوجيستي.....45

الشكل رقم (11): Logistics Performance Index Criteria.....46

الشكل البياني رقم (12): دورة حياة المنتج.....57

الشكل رقم (13): الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية 143

الشكل البياني رقم (14): 145

الشكل رقم (15): أسلوب الدراسة القياسية 151

الشكل رقم (16): اختبار طبيعة البواقي 176

الشكل رقم (17): منحنى القيم الحقيقية والتقديرية للبواقي 177

الشكل رقم (18): اختبار طبيعة البواقي 195

الشكل رقم (19): منحنى القيم الحقيقية والتقديرية للبواقي.....196

فهرس الملاحق

الملحق رقم(1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية للفترة (2007-2022)120
الملحق رقم (2): مؤشر إجمالي الناتج المحلي للدول النامية (2007-2022).....121
الملحق رقم (3): نموذج أثر الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي.....122
الملحق رقم (4): نموذج أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر 128

مقدمة

مقدمة

إن موضوع الخدمات اللوجيستية من أكثر المواضيع التي شهدت تغيرا وتجددا في ممارساتها التطبيقية ومفاهيمها الفلسفية بسبب حالة التسارع والتطور التي هي السمة الأساسية لأنشطة الخدمات اللوجيستية حيث لا تقتصر ممارسة الأنشطة اللوجيستية على القائمين بإدارة الأنشطة اللوجيستية في المنظمات فقط، بل يشارك الجميع في تفعيل هذه الأنشطة ويمارسونها ويتلقونها ويتعاملون معها، بحيث يمكننا القول بأننا في عصر الأعمال اللوجيستية التي تلعب دور كبير في تحديد ملامح الاقتصاد للبلدان إن لم نقل أنها تصنع الاقتصاد، ثم إن كبر حجم منظمات الأعمال واتساع خطوط منتجاتها وأسواقها وتعددها وتعقد أنشطتها فرض الاهتمام وزيادة التركيز على الخدمات اللوجيستية وأنشطتها بحيث أصبحت تمثل العمود الفقري لهته المنظمات في تحقيق أهدافها في مجال خدمة العملاء، وتحقيق الميزة التنافسية في مختلف الأسواق المحلية والعالمية، فجودة وكفاءة وفعالية الأداء لأنشطة الخدمات اللوجيستية يتوقف على نجاح إدارتها لتخطيط، التنظيم، القيادة والرقابة لمختلف الأنشطة انطلاقا من الأنشطة اللازمة قبل العملية الإنتاجية، كالإمداد، الشراء، تشغيل أوامر الطلب والتخزين وصولا إلى خدمة العملاء عن طريق التعبئة والتغليف، النقل، المناولة وجدولة طلبات المنتجات.

لقد برزت الأهمية الكبرى لدور الخدمات اللوجيستية كحلقة وصل تربط مواقع الإنتاج ومواقع الأسواق المتباعدة في ظل الشركات متعددة الجنسيات، وتلاشي فكرة تقارب مواقع الإنتاج والاستهلاك جغرافيا، ما زاد من سرعة وسهولة حركة التجارة العالمية في توفير المنتجات والخدمات للعملاء في الوقت والمكان المناسبين حسب الطلب، ما يدعم المركز التنافسي للمنظمة ويزيد من ربحيتها.

اهتم علماء الاقتصاد في مختلف ربوع العالم بموضوع النمو الاقتصادي فكان موضوعا جدليا، حيث اختلف العلماء في إيجاد تفسير للفروقات البينية لمستويات التقدم والرقي للبلدان واعتبروا أن النمو الاقتصادي حالة معقدة من التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتعرض الاقتصاد العالمي خلال هذه السنوات الأخيرة إلى عدة صدمات متتالية فبعد تعاف مبدأي من جراء جائحة كوفيد19 عام 2021 ظهرت تداعيات الحرب في

أوكرانيا مما أدى إلى تباطؤ النمو فحسب توقعات النمو لصندوق النقد العالمي فإن التنبؤات الأساسية تشير إلى تباطؤ النمو في العام الماضي من 6.1% إلى 3.2% في عام 2022، كما تم رفع توقعات التضخم بسبب أسعار الغذاء والطاقة، فمن المتوقع وصول النمو إلى 9.5% في اقتصاديات الأسواق النامية والصاعدة و6.6% في الاقتصاديات المتقدمة، ومن المتوقع أن يسجل الناتج العالمي في عام 2023 معدل نمو قدره 2.9%.

1. إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة الأساسية التالية:

ما مدى أثر الأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصاديفي الدول النامية؟

2. الأسئلة الفرعية: ويندرج ضمن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تصب ضمن الموضوع، حيث تتبني الدراسة على الإجابة عنها والمتمثل في:

- ✓ ما هي مكانة الأداء اللوجيستي في النظرية الاقتصادية؟
- ✓ ما هو أثر الأداء اللوجيستي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هو أثر الانفتاح الاقتصادي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هو أثر الجودة التنظيمية على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هو أثر حجم السوق على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

3. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة البحث الرئيسية والأسئلة الفرعية المشتقة منها، واسترشادا بنتائج الدراسات السابقة، اعتمدنا الفرضيات التالية للإجابة المؤقتة على الأسئلة المتفرعة عن السؤال الرئيسي:

الفرضية الرئيسية: الأداء اللوجستي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2007-2022).

الفرضية الفرعية الأولى:الأداء اللوجستي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية: الانفتاح الاقتصادي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة: الجودة التنظيمية لها أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الرابعة: حجم السوق له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الخدمات اللوجيستية وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد العالمي، كميزة تنافسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الأهمية التي اكتسبها موضوع الخدمات اللوجيستية كأحد عوامل التنمية الاقتصادية، ناهيك عن الاهتمام البحثي الواسع للموضوع على المستوى الدولي من مراكز البحث والباحثين؛
- ارتباط الموضوع بالتخصص؛
- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة؛
- ندرة الدراسات التي تناولت المتغيرات الثلاثة مجتمعة، ما أثار الرغبة الشخصية للمشاركة في الجهود البحثية للموضوع عبر هذه الأطروحة؛

5. الهدف من الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل والتعرف على أهم المؤشرات المكونة للخدمات اللوجيستية؛
- إبراز مدى تأثير الخدمات اللوجيستية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول النامية خلال الفترة (2007-2022).

- توضيح أثر الأداء اللوجيستي العام على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول النامية خلال الفترة (2007-2022).
- محاولة بناء نموذج قياسي يسمح بمعرفة أثر تحسين وزيادة جودة الخدمات اللوجيستية على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة النمو الاقتصادي.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم جوانب الاقتصاد العالمي، حيث تزايد اهتمام الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي تحكم سيطرتها على الاقتصاد العالمي من خلال شبكة مؤسساتية معقدة وفق منظومة متكاملة تدير أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على النمو الاقتصادي كتحدي عالمي للدول النامية لتعزيز مواطن القوة وتحسين مواطن الضعف من خلال التغيير الإيجابي في مستوى الإنتاج للسلع والخدمات وذلك خلال فترة زمنية محددة، كل هذا اعتمادا على أثر الخدمات اللوجيستية المقدمة من طرف كل دولة كأحد أشكال المنافسة الجديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة النمو الاقتصادي.

7. حدود الدراسة: وتمثل الحدود الزمانية والمكانية التي طبقت فيها الدراسة.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال الفترة (2007-2022) وتم حصر وتحديد هذه الفترة بالذات استنادا لتوفر بيانات أحد المتغيرات (الأداء اللوجيستي) في هذه الفترة.

الحدود المكانية: شملت الدراسة القياسية مجموعة من الدول النامية مكونة من ستة عشر دولة نامية هي؛ الجزائر، مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، غانا، نيجيريا، الهند، سنغافورة، إندونيسيا، تركيا، البرازيل، المكسيك، الشيلي، كولومبيا، الأرجنتين وماليزيا.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تم اعتماد منهجية (IMRAD) كطريقة للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والأسئلة المتفرعة عنها، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، وقد تم الاعتماد على عدة مناهج مختلفة ضمن هذه الدراسة أهمها؛ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، كم تم استخدام أدوات التحليل الكمي المتمثلة في نماذج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية

(Panel Data Model) وتطبيقها ضمن برنامج "Eviews13" لاختبار الفرضيات ومعرفة أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

9. صعوبات الدراسة:

إن أهم ما يعيق الباحث في الوصول إلى نتائج ذات دقة عالية هو عدم توفر البيانات أو نقصها أو تذبذب في إصدارها من طرف الهيئات المخولة والمختصة بنشرها وهو ما اصطدمنا به في دراستنا هذه، حيث انقطعت السلسلة الدورية لبيانات الأداء اللوجيستي لأربع سنوات متتالية، وهو ما قد يؤثر على دقة وجودة النتائج المحصل عليها، كما أن شح الدراسات السابقة التي تناولت الدراسة الحالية بمتغيراتها إن لم نقل انعدامها كان أحد الصعوبات التي واجهتنا.

10. محتوى الدراسة:

للإلمام بشتى جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تم تخصيص الفصل الأول إلى الجانب النظري، في حين خصص الفصل الثاني للدراسة القياسية كما سنبينه في الآتي:

الفصل الأول: تم في هذا الفصل التطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث تناول هذا الفصل مبحثين حسب طبيعة الدراسة والأهداف المرجو الوصول إليها؛ فكان المبحث الأول متعلق بالإطار المفاهيمي لكل من الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، بينما خصص المبحث الثاني إلى الدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع أو أحد جوانب الموضوع.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة القياسية التي قدمت لنا الإجابة النهائية على التساؤل الرئيسي والفرضيات المقترحة مسبقا، وتضمن هذا الفصل مبحثين كذلك، المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، في حين تضمن البحث الثاني عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها.

وفي الأخير تم تقييد كل ما توصلت له الدراسة من نتائج ضمن الخاتمة كحوصلة نهائية للدراسة، كما تم إعطاء بعض التوصيات والآفاق البحثية ضمن سياق الموضوع في المستقبل.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد

إن ظهور العولمة وتطور النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى سرعة التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصالات، جعل الدول تسعى إلى تطوير وتنظيم شبكات عالمية فعالة يطلق عليها عادة بالوجيستيك الشامل الذي يعمل على دمج مصادر التموين الإنتاج وتوزيع المنتجات بما يتوافق مع أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول، فتواجه هذه الدول حتمية تطوير وتنفيذ سياسات نقل وتحسين للبنية التحتية بما يتناغم مع حجم التجارة الدولية، وحجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة عن طريق بنايات لوجيستية ذات سمع عالمية ومزايا تنافسية في عرض وتقديم خدماتها بتقنيات متطورة وحديثة.

سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمختلف الأدبيات النظرية للموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بنوع من التفصيل، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الدراسات السابقة ومناقشتها وتحليلها، ثم تحديد موقع الدراسة الحالية وقيمتها المضافة للموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض الإطار المفاهيمي لكل من الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي قصد تكوين جملة من المعارف حول موضوع الدراسة، وعلى طبيعة أن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مواضع شائعة التداول في الوسط البحثي ما يعني توفر المعلومات الخاصة بها بشكل غزير، ارتأينا إلى عدم الغوص فيها بشكل مستفيض، لنركز في هذا الفصل نسبيا على الأداء اللوجيستي لكونه موضوع حديث النشأة، وغير متعارف عليه مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الأداء اللوجيستي - تأصيل نظري -

أصبحت الخدمات اللوجيستية قطاعا مهما في النظام الاقتصادي العالمي للأعمال ونشاطا رئيسيا لتفعيل التجارة الدولية، فهي تعمل على تسريع النمو الاقتصادي والنمو الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للدول، ولقياس جودة وكفاءة أنشطة الخدمات اللوجيستية تم إحداث مؤشر مركب من ستة معايير (كفاءة إدارة الجمارك، البنية التحتية للنقل، سهولة ترتيب الشحنات،كفاءة ونوعية الخدمات اللوجيستية، القدرة على تعقب وتتبع الشحنات، توقيت وصول الشحنات) يعمل على قياس مرتبة الدول في جودة البنية التحتية الداعمة للخدمات اللوجيستية، حيث أطلق عليه اسم مؤشر الأداء اللوجيستي.

أولا: التطور التاريخي للخدمات اللوجيستية

إن أصل كلمة اللوجيستيك يعود أصله إلى اللغة الإغريقية القديمة ومصدرها من كلمة لوجوس وتعني "نسبة، حساب، سبب، خطاب"[1]، كما استعملت كلمة اللوجستيك لأول مرة في سنة1614 للدلالة على الأمور التي لها علاقة بالاستنباط العقلي، ثم استعملت في سنة1656 للدلالة على فن العمليات الأولية للحسابات الرياضية، وقد أخذت هذه العمليات في التطور حتى سنة1727 حيث شملت اللوغريتمات، المعادلات، المنحنيات، الكسور

[1] الغرفة الشرقية، نظرة عامة على قطاع الخدمات اللوجيستية، مركز المعلومات، 2008، 03.

والحسابات الفلكية كما نجد في الاقتصاد الرياضي نموذجا رياضيا يسمى Logistics Model.[1]

1- المرحلة الأولى: ظهور مفهوم اللوجيستيك

بدأ ظهور مفهوم اللوجستيات Logistics في القرن 20 كمصطلح عسكري، حيث تم استخدامه في الجيش الفرنسي سنة 1905 لتأمين وصول المؤن والذخائر في الوقت المناسب وبأمثل طريقة ممكنة، ثم أعيد استخدامه بكثافة إبان الحرب العالمية الثانية أواخر الخمسينات، حيث قام جيش الحلفاء بتنفيذ "أكثر العمليات اللوجيستية "تعقيداً وتخطيطاً في التاريخ، حيث كان الانتصار لجيوش الحلفاء بفضل استخدام الأعمال اللوجيستية كعامل جديد شكل الفارق، ثم توالت عبر التاريخ الحديث الأحداث العسكرية الإستراتيجية والتي استخدم فيها أكبر وأعقد العمليات اللوجيستية من نقل وتخزين ومناولة وتدفق معلومات والاتصالات وتحديد مواقع المخازن وغيرها.[2]

ثم انتقلهذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية إلى مجال الاقتصاد وا ٍدارة الأعمال وأطلق عليه اسم "Business Logistics" ومنه علم إدارة الأعمال اللوجيستية، والذي تبين أن له قدرة كبيرة على مساعدة المنظمات في مواجهة مجموعة من التحديات سواء على مستوى البيئة الداخلية للمنظمة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، أو بيئتها الخارجية في مواجهة المنافسة الشديدة لباقي المنظمات في الأسواق العالمية[3].

---

[1] بن قيراط عبد العزيز، أداء وجودة الخدمات اللوجيستية ودورها في خلق القيمة، الجزائر: جامعة قالمة، 2010، ص02.

[2] G Sherman, (1991), Good Logistics is Combat Power, The McKinsey Quarterl, 1991, pp3-4

[3] تامر مصطفى، صالح الجزار، (2010)، اللوجيستيات كنظام متكامل في المؤسسات الرياضية، الإسكندرية: كلية التربية الرياضية للبنات، 2010، ص 02.

2- المرحلة الثانية: فترة الاختبار

تمتد هذه الفترة من سنة 1966 إلى سنة 1972 وهذه الفترة تعتبر بمثابة فترة تحديد واختبار لمفاهيم وأسس الأنشطة اللوجيستية، حيث ظهرت إدارة المواد وا ٍدارة التوزيع المادي لتدعم مستوى أداء المؤسسات،واهتمت مختلف الدراسات على تحديد العوائد التشغيلية التي يمكن التوصيل كنتيجة لتطور المفهوم المتكامل للوجستيات، والذي انطلقت عدة مؤسسات بالاهتمام به وقد ظهرت إدارة المواد كنشاط مستمد من مجالي الإنتاج والتصنيع ولكنه مرتبط بمجال اللوجستيات، كما ظهرت إدارة التوزيع المادي كنشاط مستمد من مجال التسويق ولكنه مرتبط بأنشطة النقل والتخزين، ومنه ظهر مفهوم اللوجستيات كنشاط متكامل يعمل على رفع مستوى الأداء.[1]

3- المرحلة الثالثة: مستويات جديدة

تميزت هذه الفترة (فترة السبعينات من القرن العشرين) بتذبذب وعدم استقرار الظروف الاقتصادية علي مستوي العالمي فقد شهدت هذه المدة ظهور مشاكل شح مصادر الطاقة وارتفاع أسعارها، وخاصة البترول ومشتقاته، ما أدي إلي ارتفاع العديد من المنتجات المصنوعة والمواد، ولقد ألقي ذلك بمسئوليات جديدة علي إدارة اللوجستيات التي أصبحت مطالبة بأن تسعإلى توفير احتياجات المنظمات بأقل تكلفة ممكنة من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت مطالبة أيضاً بالاقتصاد في استخدام كمية الطاقة، حيث أن الأنشطة المرتبطة بالتخزين والتوزيع من أكثر الأنشطة المستهلكة للطاقة داخل المنشأة.

لقد شهدت هذه الفترة تغيراً في الأولويات والأهداف التي كانت المنظمات تسعي إلي تحقيقها، فبعد أن كان الهدف هو تحقيق خدمة الطلب علي المنتجات أصبح الاهتمام يركزعلى طرق الحفاظ علي مصادر التوريد، مما أدي إلي زيادة أهمية إدارة المواد وظهور مبادئ جديدة تحكم عملية توفير احتياجات المنشأة، فقد ظهرت أساليب حديثة في إدارة

[1] نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، إدارة اللوجيستيات، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 24.

المواد تمثلت في الاتجاه نحو الارتباطات طويلة الأجل والتخطيط المسبق بدلاً من القيام بتخطيط عمليات التشغيل في ضوء احتياجات التسويق بدأت الإدارة في وضع الخطط التي تضمن استمرارية عمليات التصنيع في ضوء المخاطر المرتبطة باحتمالات نقص المواد اللازمة للإنتاج.[1]

4- المرحلة الرابعة: مرحلة تكامل إدارة الأنشطة اللوجيستية

من أجل الوصول إلى تكامل الأنشطة اللوجيستية أصبح هدف اللوجيستيك هو إتمام الترابط والتكامل بين أنشطة إدارة المواد وأنشطة التوزيع المادي لتحقيق أهداف المنشأة وتلبية احتياجات التشغيل، واهتمت الدراسات الخاصة بالوجيستيات بتنمية نظام موحد يمتاز بكفاءة التخزين وفعالية تدفق ونقل المخزون من مصادر التوريد نحو مصادر التوزيع من خلال أنظمة التشغيل حتى يصل إلى المستهلك، ويعمل نظام إدارة الأنشطة اللوجيستية المتكامل على الربط بين نشاطين أساسيين هما الإنتاج والتسويق، كما يوضح نشاطين ثانويين هما نشاط التوريد (إدارة المواد) ونشاط التوزيع المادي المتمثل في التخزين، النقل والمناولة، وقد أصبحت الإدارة المتكاملة لنشاط اللوجيستيات من الأساليب المنتشرة الاستخدام للأسباب التالية[2]:

- ✓ إن درجة التداخل الكبيرة بين أنشطة التوزيع المادي وأنشطة إدارة المواد تبرر سبب دمج النشاطين في نظام موحد يساعد المنشأة على تخفيض التكاليف وتقليل الجهود ورفع كفاءة التشغيل.
- ✓ عناصر التنسيق والاتصال المكونة لعملية التوزيع والتوريد واحدة، كما أن متطلبات الرقابة لكل منهما واحدة وهذا من الأسباب الداعمة لاندماج الوظيفتين.

---

[1] -خالد ممدوح إبراهيم، لوجيستيات التجارة الالكترونية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 30.

[2] -نهال فريد مصطفى، إدارة المواد والإمداد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 31-32.

- ✓ على اعتبار أن عملية التصنيع (الإنتاج) تبنى على توقعات لحجم معين من المبيعات فإن إدارة اللوجيستيات كنظام متكامل موحد تساعد على الربط بين نشاطي الإنتاج والتسويق ما يسهل التنسيق بين أهداف النتاج والتسويق.

ثانيا: تعريف الخدمات اللوجيستية

تعرف اللوجيستيات بفن السوقيات بالعربية وهو فن وعلم إدارة وتدفق البضائع والمعلومات والطاقة وباقي الموارد الأخرى من منطقة الإنتاج نحومنطقة الاستهلاك، وا ن لم نقل من المستحيل فمن الصعب قيام أية عملية استيراد/تصدير أو تجارة عالمية أو عملية نقل للمنتجات المصنعة أو للمواد الأولية دون الاعتماد على دعم لوجيستي منظم، وتتضمن الأعمال اللوجيستية، جمع المعلومات، الجرد، النقل، التخزين، التغليف، والمعالجة المادية، ويمكن تعريف كلمة اللوجيستية بأنها عملية التنبؤ أو التوقع لاحتياجات ورغبات العملاء، والتكفل بتدبير المواد اللازمة والقوى البشرية والتكنولوجيا، وجمع المعلومات اللازمة للوفاء وتلبية هذه الاحتياجات والرغبات، مع تحقيق الأمثلية في شبكة إنتاج البضائع والخدمات قصد الوفاء بطلبات العملاء[1]، ويمكن وصف الخدمات اللوجيستية التي تقوم بها المنظمات المختلفة على غرار تباين هدف كل منظمة (منظمات ربحية، غير ربحية) بالعديد من الأسماء والتي من بينها[2]:

- ✓ الإدارة اللوجيستية (Logistical Management)
- ✓ التوزيع المادي (Physical Distribution)
- ✓ إدارة سلسلة الإمداد (Supply Chain Management)
- ✓ لوجيستيات الأعمال (Business Logistics)

---

[1] الصديق موسى، مصطفى الحاج والطاهر أحمد محمد علي، أثر أبعاد الإدارة اللوجيستية في تحسين جودة الخدمة، مجلة العلوم الاقتصادية، 17- 04، 2016، ص 04.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 22.

- ✓ إدارة المواد (Materials Management)
- ✓ إدارة النقل (Transportation Management)

"يعكس اللوجستيك بشكل مباشر مستوى الخدمة في المؤسسة، كما يلعب دور مهم في حياة الأفراد، وهناك من يصفه بأنه ضمان توفر المنتج أو الخدمة بالشروط الملائمة في اللحظة الملائمة في المكان الملائم للزبون الملائم وبالتكلفة الملائمة"[1]فقد عرف مجلس إدارة الأنشطة اللوجيستية council of Logistics Management (CLM) الخدمات اللوجيستية على أنها "أحد أجزاء سلاسل التوريد والإمداد، والتي تتضمن عمليات التخطيط، التنفيذ والرقابة على كفاءة وفاعلية تدفق وانسياب وتخزين السلع والخدمات والمعلومات المرتبطة بها من نقطة (مكان) الإنتاج أو (المنشأ) إلى نقطة الاستهلاك بقصد تلبية احتياجات العملاء"[2] ما يلاحظ على لتعريف السابق أنه يركز على السلع المادية، وفي الواقع أن كثيرا من الشركات تؤدي خدمات فقط بدلا من المنتجات[3]، وعليه فإنه يمكن الاستفادة من الأعمال المستخدمة للأنشطة اللوجيستية في المنشأة التي تنتج سلع مادية، أي أن الأنشطة والأعمال اللوجيستية لا تقتصر على منظمات إنتاج السلع بل تحتاجها منظمات الخدمات أيضا،كما أن هذا التعريف إلى أن الأعمال والخدمات اللوجيستية تتعلق بتدفق السلع من وا إلى المنشأة، وهو ما يعتبر الإنتاج أحد الأنشطة اللوجيستية، وهذا غير صحيح، لأن الأعمال والخدمات اللوجيستية لا تتعامل مع العمليات الفنية للإنتاج مثل الرقابة على جودة عمليات الإنتاج، جدولة الماكينات ومراحل التصنيع وما شابه، لكن جوهر الأعمال اللوجيستية وهدفها الحقيقي هو توفير السلع والخدمات للعملاء في مختلف الأسواق وفقا لحاجاتهم ورغباتهم بكفاءة عالية

---

[1] A.K. Samii, Stratégie Logistique - Supply Chain Management, paris: Dunod, 2004 ,p04

[2] إتش باللو رونالد، إدارة اللوجيستيات تخطيط وتنظيم ورقابة سلاسل التوريد، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2016، ص 43-44.

[3] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 35.

وبأفضل الطرق الممكنة في الوقت والمكان المناسبين[1]،وعرفها المجلس الوطني لإدارة التوزيع المادي NCPDM سنة 1972: "مصطلح يصف التكامل بين اثنين (أو أكثر) من الأنشطة وذلك بهدف التخطيط، التنفيذ ومراقبة التدفق الفعال للمواد الخام، النصف المصنعة والمنتجات النهائية من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة على نوع الخدمة المقدمة للعملاء، التنبؤ بالطلب، الاتصالات المتعلقة بالتوزيع، مراقبة المخزون، مناولة المواد إعدادات خدمة ما بعد البيع وقطع الغيار، تحديد مواقع المصانع والمخازن، المشتريات، التغليف، معالجة البضائع المعادة، التفاوض، تنظيم النقل والنقل الفعلي للسلع وكذلك التخزين والمخازن"يُعتبر اللوجستيك في هذا التعريف كإدارة لتخطيط والرقابة،كما يشمل على التموين وإعادة التدوير[2]، كما عرفتها جمعية التقيس الفرنسية " AFNOR:من خلال خمسة أبعاد متكاملة ومنسقة فيما بينها وتشمل: التموين والشراء، اللوجستيات داخل المؤسسة، ولوجستيات عملية الإنتاج، خدمة البيع وما بعد البيع واللوجستيات العكسية التي تقوم باسترجاع وإعادة تصنيع المنتجات المنتهية صلاحيته"[3]، في حين عرفها ثابت عبد الرحمان إدريس "تعتبر من مجالات المعرفة الإدارية الحديثة، فهي عملية التنسيق بين مجالات الإدارة التقليدية الأخرى مثلا الإنتاج والتسويق والتمويل بدلا من ممارستهم التاريخية السابقة بشكل منفصل مما يضيف قيمة للمنتجات و الخدمات المقدمة للعملاء والتي تلعب في الحقيقة دورا أساسيا في تحقيق ما يعرف برضاء العملاء"[4]أما هسكت James.L.Heskette فقام بإعطاء التعريف التالي للوجستيك "هو إدارة جميع الأنشطة التي تسهل حركة المنتجات وتنسيق العرض والطلب في خلق المنفعة وذلك بتوفير السلع في

---

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي -، الإسكندرية: الدار الجامعية، بلا تاريخ، ص 20-21.

[2] رشا أكرم لعمايرة، منظومة الدعم اللوجيستي، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018، ص 19.

[3] Sauvage Thiery Pache Gilles, La Logistique - enjeux Stratégique 3ém Edition. Vuibert, 2004, p20.

[4]ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي-، المرجع السابق، ص22.

المكان والوقت المحدد[1]"، وعليه فإن مفهوم الأعمال اللوجستية يبين أسلوب إدارة تدفق المنتجات التي تحتاج إليها المنشأة في نظام المعلومات الضروري لهذا التدفق،وعرف نشاط مفهوم الأعمال اللوجستية على أنه نشاط يتعامل مع حركة المخزون وتدفق المنتج بداية من مرحلة الشراء للمواد الخام ووصولاً إلى مرحلة الاستهلاك مع توفر المعلومات التي توفر منتجا نهائيا لعملاء بمستوى خدمة وسعر، كما أن هناك مزج بين أنشطة النقل والتوزيع والخزن والتوريد ومفهوم الأعمال اللوجستية، والواقع أن مفهوم الأعمال اللوجستية هو الأكثر عمومية وشمولية لأنه يضم ويربط بين كل هذه الأنشطة في آن واحد كما يهتم بالسيطرة والرقابة على كل هذه الأنشطة التي تساعد على تدفق المنتج انطلاقا من مرحلة الحصول على المواد الخام إلى مرحلة طرحه في الأسواق نحو الزبائن في الوقت والمكان المناسبين وبالشكل والجودة المناسبة بأقل سعر وكلفة.[2]

[1] Pierre Médan, Logistique et Supply Chain Management, paris: Dunod, 2008, p55.

[2] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، إدارة الأعمال اللوجيستية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019، ص 27-28.

يوضح الشكل التالي كيفية إدارة وسير العملية اللوجيستية داخل المنظمة.

الشكل رقم (1): العملية اللوجيستية

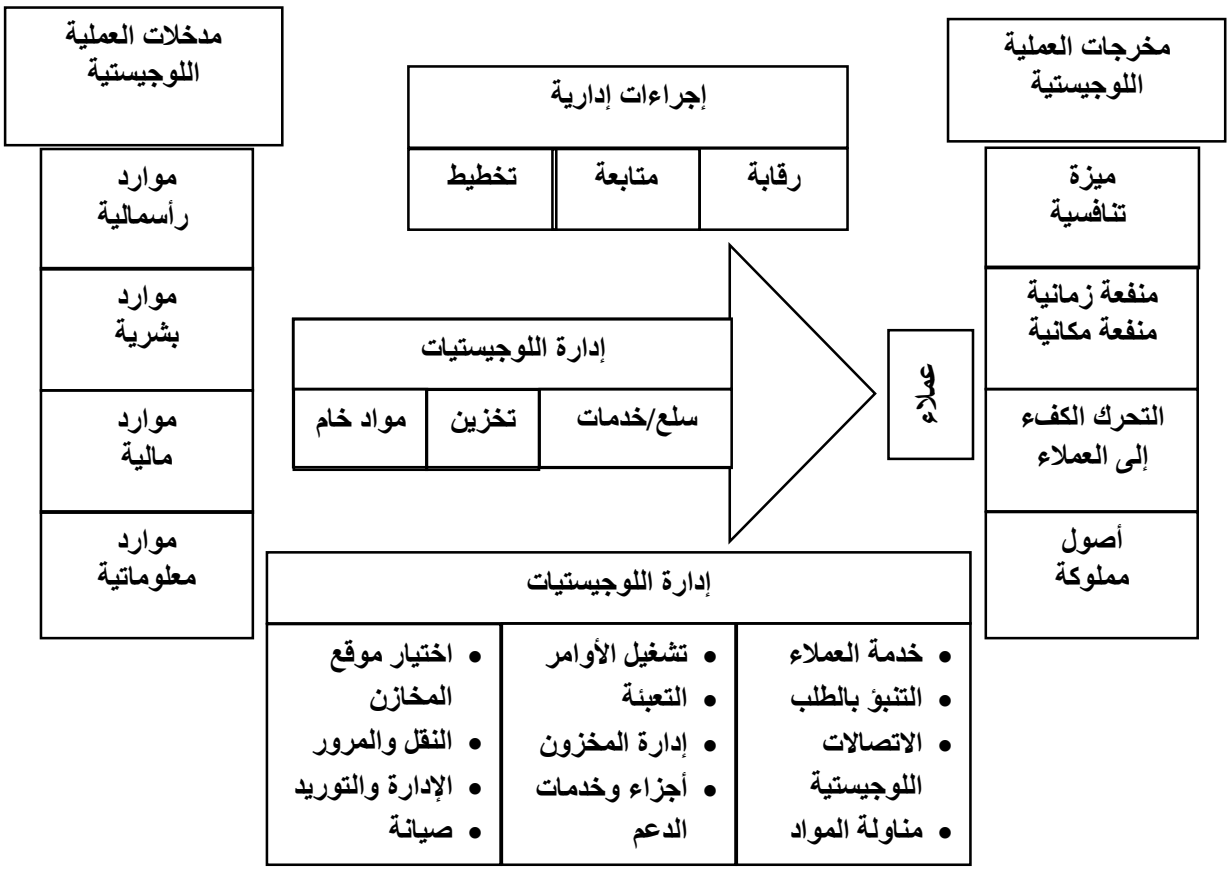

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الدار الجامعية،2006، الإسكندرية، ص27.

ثالثا: أهمية وأهداف الخدمات اللوجيستية.

بعد التعرف على مفهوم الخدمات اللوجيستية ومراحل تطورها، نتطرق في هذا الجزء إلى معرفة أهمية وأهداف الخدمات اللوجيستية، ولإدراك هذه الأهمية وتحديد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها يجب تحديد ومعرفة مخرجات الأعمال اللوجيستية أو ما يسمى بالمنتج اللوجيستي الذي يقوم مسؤول إدارة الخدمات اللوجيستية بالتعامل معه لكسب ميزة تنافسية للمنتج بعد عدة أشكال إلى غاية الوصول إلى وضعية مناسبة ومركز أفضل في السوق، إذا فالمنتج اللوجيستي هو النتيجة أو المخرجات النهائية لأي نشاط أو عملية، بحيث

يتكون هذا المنتج من جزئيين، جزء مادي ملموس وآخر معنوي غير ملموس وهما المعروض الإجمالي للشركة ككل، فالجزء الملموس هو عبارة عن خصائص المنتج المحسوسة مثل الشكل، الحجم، الوزن، والاستعمالات، أما الجزء غير الملموس للمنتج فهو عبارة عن سمعة الشركة، خدمات ما بعد البيع، سرعة تصحيح الأخطاء، المرونة وسرعة تلبية الاحتياجات الفردية للزبائن، وعليه فإن منتج الشركة خليط من الخصائص المادية الملموسة والأنشطة غير الملموسة.[1]

1- أهمية الخدمات اللوجيستية:

تعتبر أنشطة الخدمات اللوجيستية من أهم الأنشطة داخل المنظمة والاقتصاد الوطني ككل لكونها أقدم الأنشطة داخل المؤسسة وأحدثها في الوقت نفسه، لأنها تمثل أحد نتائج الفكر المعاصر، حيث تشير إلى عملية جمع المهام (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، التمويل، الإنتاج والتسويق) والأنشطة اللوجيستية المرتبطة بتدفق وتوفر المنتجات التي تلبي حتياجات المنظمة وا ٍدارتها باستمرار، لضمان اكتساب مركز تنافسي للمنظمة يعمل على تحقيق أهدافها، وللخدمات اللوجيستية أهمية بالغة ومتعددة نذكر منها:

- **اعتبارات التكلفة العالية**:إن جودة وكفاءة الأداء اللوجيستي تنعكس على المنظمة بشكل ايجابي من خلال خفض تكاليف الأنشطة اللوجستية كم تنعكس على المستوى الاقتصادي للدول، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما نسبته20% من الثروة القومية في و.م.الأمريكية يستثمر في الأنشطة اللوجستية، ومن بين أهم هذه الأنشطة نشاط النقل، حيث تشير الإحصاءات إلى أن تكاليف لوجستيك النقل وحده قُدر بحوالي 10.5 % من الإنتاج العالمي، أي ما يعادل2000 مليار دولار.[2]

[1] أسامة أحمد مسلم، إدارة اللوجيستيات، ترجمة تركي إبراهيم سلطان، دار المريخ، 2006، ص77.

[2] رشا أكرم لعمايرة، منظومة الدعم اللوجيستي، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018، ص 29.

- **طول خطوط الإمداد والتوزيع**: إن ظهور الشركات كبيرة الحجم أو الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل عادة في مختلف الأسواق العالمية إضافة إلى الأسواق المحلية، ومع عولمة الصناعة وزيادة الاهتمام بالتسويق الدولي، كان لابد للمنظمات من زيادة التركيز على الأداء اللوجيستي في تقديم الخدمات اللوجيستية المختلفة بسبب التكاليف المرتفعة والمتعددة الناجمة على طول خطوط الإمداد والتوزيع.
- **القيمة المضافة:** تسعى أنشطة الخدمات اللوجيستية إلى خلق قيمة مضافة لمنتجاتها بعد توفيرها للعملاء في الوقت والمكان المناسبين، وكذا بالحالة والشكل المرغوب والسعر المعقول وبمواصفات الجودة حسب أذواق العملاء، مع استمرارية وثبات تواجد منتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية بالكمية الكافية، وذلك بغرض دعم مركزها التنافسي وتحقيق رضا العميل من خلال السرعة في تقديم الخدمة أو توفير السلعة التي تتفق مع رغبات واحتياجات العميل بالاعتماد على تدفق المعلومات الصحيحة والتعبئة والتخزين والنقل وغيرها.[1]
- **سرعة الاستجابة لرغبة العملاء:** إن نجاح خدمة وصول طلبات العملاء إلى الباب وسلاسل الأكل السريع أو الجاهز،مع انتشار استعمال ماكينات الصرف الآلي، وتزايد الإقبال على استخدامات الانترنت والبريد الالكتروني خلال السنوات الأخيرة جعل العملاء يتوقعون الحصول على السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم ورغباتهم من في وقت قصير، كما أن تطور أنظمة المعلومات، وتطور عمليات التصنيع الآلي، زاد من مرونة الإنتاج والتنميط ما ساعد المنظمات على انتهاج ما يعرف بالإنتاج والتسويق ذو الحجم الكبير، وعليه فإن الأهمية الخاصة التي توليها المنظمات لأنشطة الخدمات

[1] خالد هاشم عبد الحميد، لوجيستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد الحادي والعشرون (العدد الثاني)، 7-28، 2020، ص 10.

اللوجيستية تتجسد في سرعة الاستجابة للعملاء داخل السوق من خلال سرعة تلبية احتياجات ورغبات العملاء من سلع وخدمات.[1]

- **أهمية اللوجستيك للإستراتيجية:** تعتبر عملية وضع خطة إستراتيجية واضحة لمنظمة الأعمال مبنية على رؤية واضحة سر نجاح منظمات الأعمال وطريقها المختصر لتحقيق أحسن الأهداف من خلال اكتساب ميزة خاصة لمنتجاتها تميزها عن باقي المنافسين في السوق، ووصول منظمة الأعمال إلى إستراتيجية التمايز الناجحة تبذل المنظمة وقتا طويلا وجهداً كبيرا حتى تتمكن من خفض تكلفة أسعار منتجاتها عن طريق تحسين مستوى خدمة الأداء للأعمال اللوجستية من حيث التكلفة وخدمة العملاء، فالمنظمات التي نجحت في تحقيق التميز في الخدمة اللوجستية تكون لها القدرة على بناء ميزة تنافسية مقارنة بالشركات والمنظمات المنافسة لها، كما تسهل عملية توسع المنظمة في السوق وزيادة حصتها وربحيتها.[2]

2- أهداف الخدمات اللوجيستية:

إن عملية تحديد أهداف الخدمات اللوجيستية بالنسبة للمنشأة تعتبر سهلة وواضحة، لكن عملية تحقيق هذه الأهداف على الواقع العملي صعب ومعقد جدا، فالهدف الأساسي العام للخدمات اللوجيستية هو تعظيم خدمة العميل بأقل تكلفة ممكنة، ونلمس من خلال هذا الهدف تناقضا جليا، حيث أنه كلما زادت جودة الخدمة المقدمة للعملاء زادت النفقات والتكاليف اللازمة لتقديم هذه الخدمة، وتتمثل أهداف الخدمات اللوجيستية في:

2-1- الأهداف الإستراتيجية: هي الأهداف التي أجمع الاقتصاديون على اشتراك جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كانت طبيعتها في تحقيقها وهي[3]:

---

[1] عبيد علي أحمد الحجازي، اللوجيستيك كبديل للميزة التنافسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 33.

[2] رشا أكرم لعمايرة، المرجع السابق، ص 30.

[3] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، المرجع السابق، ص 37.

- ✓ **هدف الربح:** يعتبر هدف الربح الهدف الرئيسي لأي مؤسسة اقتصادية على الإطلاق.
- ✓ **هدف النمو:** يتحقق هذا الهدف من خلال التوسع وزيادة حجم المبيعات وغزو أسواق جديدة للمؤسسة، ويعتبر زيادة الطلب على الإنتاج وكذا زيادة شدة المنافسة من أهم دوافع النمو.
- ✓ **هدف البقاء:** إن استمرار المؤسسة وبقاء نشاطها في السوق يعتبر هدفا محوريا تشترك جميع الأقسام والوحدات في تحقيقه، ويلعب نشاط التوزيع دورا حيويا في استمرار المؤسسة عن طريق البحث المستمر على فرص توزيعية جديدة وتطوير نظم المعلومات التوزيعية.

2-2- الأهداف الخاصة: وهي الأهداف التي تنطوي تحت الهدف العام للخدمات اللوجيستية والمتمثل في خدمة العميل في حدود أقل تكلفة ممكنة وهي[1]:

- ✓ **الجودة المناسبة:** هي النوعية التي يجب الحصول عليها (أفضل منتج مناسب) بأقل تكلفة ممكنة لتناسب الحاجة من شرائها.
- ✓ **السعر المناسب:** وتمثل قيمة توفير الحاجة المطلوبة أي القيمة النقدية المناسبة للحصول على الخدمة أو السلعة.
- ✓ **الشراء بالكميات المناسبة:** تتمثل في تحديد وتوفير الكمية المناسبة التي تغطي احتياجات الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الشراء كاتجاهات العرض والطلب، تكاليف التخزين...الخ
- ✓ **الشراء في الوقت المناسب:** هو اختيار الوقت الصحيح في الشراء لتلبية احتياجات القسم الطالب للتوريد لضمان عدم تعطيل عجلة الإنتاج.
- ✓ **اختيار المورد المناسب:** وذلك باختيار أفضل مورد على أساس مدى كفاءة نشاطه، ومدى استجابته السريعة للمعلومات وطلبات المؤسسة.

[1] رشا أكرم لعمايرة، المرجع السابق، ص 33-39.

بالإضافة إلى تحقيق ما يسمى بـــ خمسة أصفار والتي تتمثل في:

- **صفر مخزون:** تقليل المخزون ما أمكن يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- **صفر آجال:**تقليل الزمن المستغرق في إتمام دورة الطلب، يؤدي إلى تقديم خدمة جيدة.
- **صفر أوراق:**يقصد به باستخدام التكنولوجيا الحديثة ما يقلص من استعمال الأوراق مع زيادة سرعة الاستجابة.
- **صفر أخطاء:**أي عدم وجود عيوب بالمنتج يعني تخفيض التكاليف وتحقيق خدمة جيدة للعملاء.
- **صفر تعطل:** وذلك بصيانة الأعطال قبل وقوعها وهو ما يسمى بالصيانة الوقائية.

كما تهدف الخدمات اللوجيستية إلى توفير المنتج الملائم، بالكمية الملائمة، بالحالة الجيدة، في المكان الملائم، في الوقت الملائم، للعميل الملائم وبالتكلفة الملائمة، وهي ما تعرف في المنظومة اللوجيستية بـــ 7Rs[1]:

المنتج الملائم	Right product
الكمية الملائمة	Right Quantity
الحالة الجيدة	Right Condition
المكان الملائم	Right Place
الوقت المناسب	Right Time
المستهلك المناسب	Right Customer
التكلفة المناسبة	Right Cost

هناك من أشار إلى أن أهداف إدارة الأعمال اللوجستية في الشركات هي[2]:

✓ تزويد الزبائن بالمعلومات الصادقة والفورية عن المنتجات المعروضة؛

---

[1] شريف ماهر هيكل، (2015)، اللوجيستيات والموانئ البحرية من أجل التغيير (المجلد الطبعة الأولى)، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 36.

[2] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، المرجع السابق، ص 38.

- ✓ إثارة الاهتمام وجذب الانتباه للمنتجات عن طريق التوزيع المباشر وغير المباشر؛
- ✓ محاولة تغيير الميول والرغبات الاستهلاكية للسلع والخدمات؛
- ✓ محاولة الإقناع والوصول إلى قرار الشراء وتكرار الشراء؛
- ✓ العمل على بناء أنماط حياتية متطورة؛
- ✓ رفع مستوى الجهود المبذولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة؛
- ✓ العمل على تحقيق فوائض نقدية متداولة وبازدياد متواصل؛
- ✓ السعي إلى تحقيق أعلى عائد ممكن من الاستثمار بمرور الوقت بوضع تصميم لمنظومة اللوجيستيات؛
- ✓ تخفيض تكاليف الوفاء بمستويات خدمة الزبون مع تعظيم الفائدة للشركة؛
- ✓ تعظيم العائد السنوي (الهدف المالي).

رابعا: مكونات وأنواع الخدمات اللوجيستية.

إن إدارة الأعمال اللوجيستية تتميز بقدرتها على مساعدة منظمات الأعمال والشركات في مواجهة التحديات والمعوقات التي تقابلها ورفع كفاءتها في إدارة وظائفها وأنشطتها وأعمالها، وهذا ما يدل على أن الخدمات اللوجيستية تعتبر كأحد نماذج الإدارة المتكاملة لأنه يمس كل الأنشطة التي لها علاقة بحركة المواد الأولية والأجزاء ومكونات الإنتاج والسلع تامة الصنع ونقلها سواء كانت هذه الحركة من الشركة نحو الأسواق المحلية أو العالمية، أو داخل الشركة، وهذا التدفق المستمر يكسب الشركة ميزة تنافسية في أسواقها، وهو أحد مظاهر الإدارة الحديثة، وسنتطرق بنوع من التفصيل لمجمل الأنشطة المكونة للخدمات اللوجيستية وأنواعها.[1]

[1] قرياقص رسمية حنفي عبد الغفار، الإدارة الحديثة في إدارة الإمداد والمخزون، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص 56.

1- مكونات أو أنشطة الخدمات اللوجيستية:

إن جميع الأعمال اللوجيستية لا تخرج عن كونها خدمات Servicesحيث تتوقف كفاءتها وفاعليتها على قدر مستوى جودتها وخاصة من جهة نظر العميل المستفيد من الخدمة، والتي تسعى المنظمة إلى الرفع من مستواها لإرضائه، بمعنى أن الهدف الرئيسي لمنظمة الأعمال من تقديم الخدمات اللوجيستية يتمثل في توفير السلع والخدمات إلى عملائها في المكان والوقت المناسبين وبالحالة المرغوب فيها لزيادة دعم مركزها التنافسي وزيادة ربحيتها، ويمكن النظر إلى الخدمات اللوجيستية من شقين[1]:

- ✓ خدمات رئيسية Core Service
- ✓ خدمات إضافية (مساعدة)Supplementary Services

حيث يقصد بالخدمة الرئيسية المنفعة الحقيقية التي تبنى عليها أصل الخدمة لإشباع حاجيات العميل طالب الخدمة، وهي لب الخدمة وجوهرها كخدمة النقل مثلا، إذ أن الخدمة الرئيسية هي نقل السلع والبضائع إلى مكان محدد وبشكل آمن وفي حالة جيدة وانتفاء عنصر من هته العناصر لخدمة النقل يعني فشل خدمة النقل أساسا، كما أن عملية النجاح في القيام بالخدمة الرئيسية لا يعني تميز المنظمة على باقي المنظمات المنافسة، وهنا تكمن أهمية دور الخدمات الإضافية المساعدة في تحقيق الميزة التنافسية لزيادة رضا العميل وا ٍقباله على طلب الخدمة، إذا فشعار الخدمة الرئيسية هو القيام بالخدمة أو الموت أو الانسحاب من السوق Do it or Dieأما شعار الخدمة المساعدة فهو التميز عن الآخرين Do it to be Differentiated from Others، وعليه فإن على المنظمة التركيز على الأنشطة المساعدة عند القيام بمختلف الخدمات اللوجيستية الأساسية لتعزيز مركزها التنافسي في السوق والتميز عن باقي المنظمات بتقديم خدمات إضافية لعملائها.

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي، المرجع السابق، ص 32-33.

1- الأنشطة اللوجيستية الرئيسية:

- **النقل (Transport):** تشهد صناعة النقل بشتى أنواعه سلسلة من التطورات السريعة المتتالية، حيث تطور مفهوم النقل من المفهوم المبسط المعبر عنه بنقل السلع والبضائع من ميناء إلى ميناء (Port To Port) في النقل البحري مثلا إلى عملية لوجيستية متكاملة من الباب إلى الباب(Door To Door)، ويمثل نشاط النقل أحد أهم المكونات الرئيسية لنظام التوزيع المادي لأغلب الشركات المنتجة، لعمله على خلق منفعة مكانية للسلع من خلال تحريك هذه السلع من مكان نقص الحاجة إليها إلى مكان تشتد فيه الحاجة إليها، ويقع على عاتق الشركة اتخاذ جملة من القرارات الرئيسة أهمها اختيار وسيلة النقل المناسبة وتحديد المزيج الأمثل لوسائل النقل، وتكمن أهمية هذه القرارات في قوة الارتباط المباشرة للكفاءة في إتمام عمليات النقل والوسيلة المختارة لعملية النقل، كما تبرز أهمية هذه القرارات في نسبة التكاليف الملموسة والتي قد تصل من 35 بالمائة إلى 65 بالمائة من تكلفة النظام الكلية،وتتم من خلال[1]:

- ✓ اختيار طريقة وخدمة العميل؛
- ✓ تحديد مسار النقل؛
- ✓ تجميع حمولات الشحن؛
- ✓ جولة الشاحنات؛
- ✓ تشغيل الطلبات النقل؛
- ✓ اختيار المعدات؛
- ✓ مراجعة فئات سعر النقل.

[1] محمد أحمد حسان. إدارة سلاسل الإمداد والتوزيع. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص 94.

إذا فإن كفاءة عمليات النقل تنعكس بشكل مباشر على كفاءة نظام التوزيع المادي ومن ثمة على الكفاءة الإنتاجية للنشاط التسويقي بشكل عام، إذا فانتقاء وسيلة النقل سيؤثر على سعر السلعة بشكل مباشر وكذا وقت وصولها وطريقة أدائها وحالتها وقت وصولها، وهذا كله سيكون له تأثير على درجة رضا العميل.

الشكل التالي يوضح مكونات نظام النقل داخل سلسلة اللوجيستيات.

الشكل رقم (2): مكونات نظام النقل داخل سلسلة اللوجيستيات

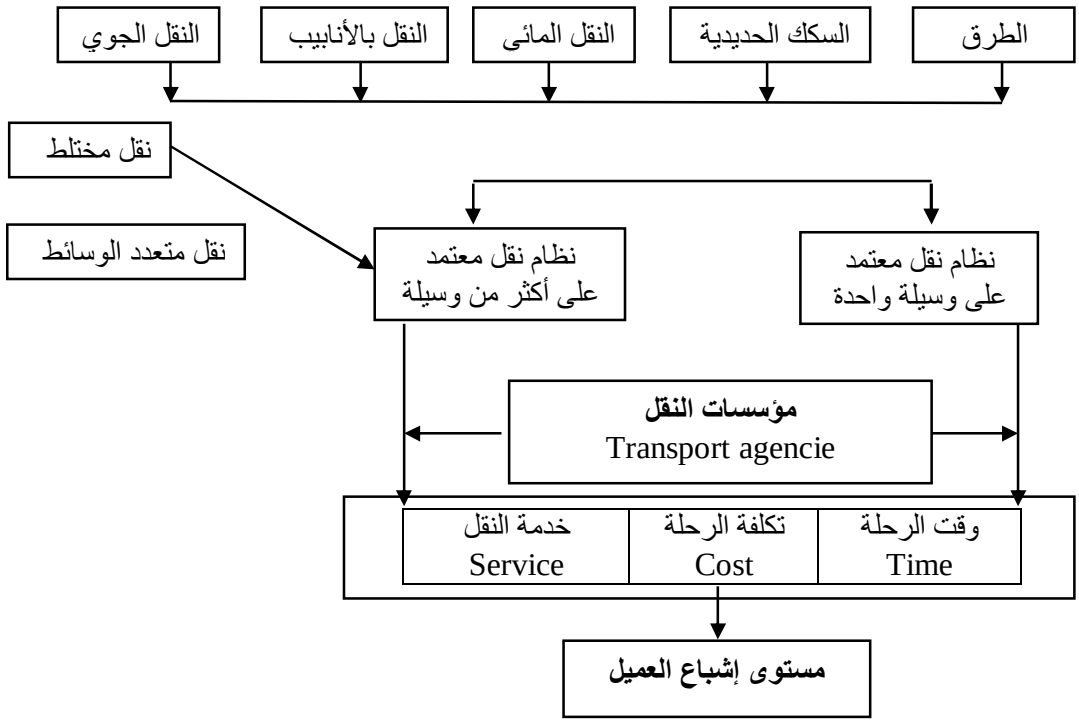

المصدر:رصاع حياة، دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة وهران2، 2019، ص49.

- **التخزين (Storage):**من الصعب أن تتم عملية توفير ما يحتاجه أو يطلبه المستهلك أو المشتري بصورة فورية (من عملية الإنتاج إلى غاية الاستهلاك المباشر) ولتوفير حد أدنى للمنتج قصد مواجهة الطلب عليه في أي وقت فلابد بالاحتفاظ بجزء معين من المنتج كمخزون لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، كما لا يمكن توفير المواد والمستلزمات الداخلة في الإنتاج من مصادرها إلى غاية تمام عملية الإنتاج بشكل

مباشر، لذا وجب الاحتفاظ بحد ادني من هذه المواد والمستلزمات كمخزون يمنع توقف عجلت الإنتاج، ويمكن تعريف التخزين على أنه "كمية المواد الخام والتوريدات والسلع الوسيطة في مرحلة التشغيل، والسلع تامة الصنع التي يتم رصدها عند مراحل التشغيل المختلفة خلال عملية الإنتاج وبالتالي فإن المخزون ما هو إلا أموال مستثمرة"، وتعتبر تكلفة التخزين (تكلفة الاحتفاظ بالمخزون) تكلفة عالية مقارنة بتكلفة نظام الإمداد والتوزيع، حيث تكون نسبة هذه التكلفة عادة ما بين الثلث إلى ثلثين من التكلفة الإجمالية، ما يجعل نشاط التخزين من الأنظة الهامة في المنظومة اللوجيستية، وا ٍذا كان نشاط النقل يحقق المنفعة المكانية فإن نشاط التخزين يحقق المنفعة أو الخدمة الزمانية، ولتحقق هذه المنفعة لا بد من توفر المنتجات النهائية بالقرب من المستهلك، وتوفر محزون المواد ومستلزمات الإنتاج بالقرب من مراكز الإنتاج، ما يتطلب توفير عدة مراكز لتخزين المنتجات بالقرب من المستهلكين، هذا تعدد لمراكز التخزين يجعل 25 إلى 30 بالمائة من تكلفة المنتج مصدرها تكلفة التخزين.[1]

- **تشغيل أوامر الشراء (Order Processing):** يمثل الوقت المستغرق لإنهاء دورة أمر الشراء من طرف العميل للشركةلب عملية خدمة العملاء، وقُدر هذا الوقت المستغرق لمختلف الأنشطة مع تجهيز أمر الشراء للعميل وتوصيله وا ٍدخاله وتشغيله داخل نظام المعلومات اللوجيستية بالمنظمة بحوالي 50 إلى 70 بالمائة من الوقت الكلي لدورة أمر لأي صناعة، فإذا كان الهدف الأساسي للمنظمة هو توفير خدمة عالية الجودة للعملاء من خلال قضاء وقت قصير لدورة أمر فمن الضروري السعي إلى تحسين كفاءة الأداء لأنشطة التشغيل والتجهيز المتعلقة بأمر العميل ويحدث هذا بعد فهم جيد للبدائل المتاحة لتشغيل الأمر، ويعتبر نشاط تشغيل وتجهيز أمر الشراء من الأنشطة

[1]-عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص. أساسيات إدارة المواد والإمداد. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 22—23.

اللوجيستية الرئيسية التي يجب التركيز عليها بشكل خاص، وعلى الرغم من انخفاض تكلفتها مقارنة بتكاليف النقل والتخزين والمناولة إلا أنها تستمد أهميتها من الوقت المحدد لتسليم الطلبية للمشتري ويسمى بالوقت الحرج، فالمسئولين عن النظام اللوجيستي يولون أهمية بالغة لأنشطة تشغيل الأوامر على اعتبار أن لها تأثير مباشر يعكس قدرة المنظمة على مقابلة معايير خدمة العملاء كهدف نهائي للنظام اللوجيستي الفعال.[1]

الشكل التالي يبين العناصر الأساسية لتشغيل الأمر.

الشكل رقم (3): العناصر الأساسية لتشغيل الأمر

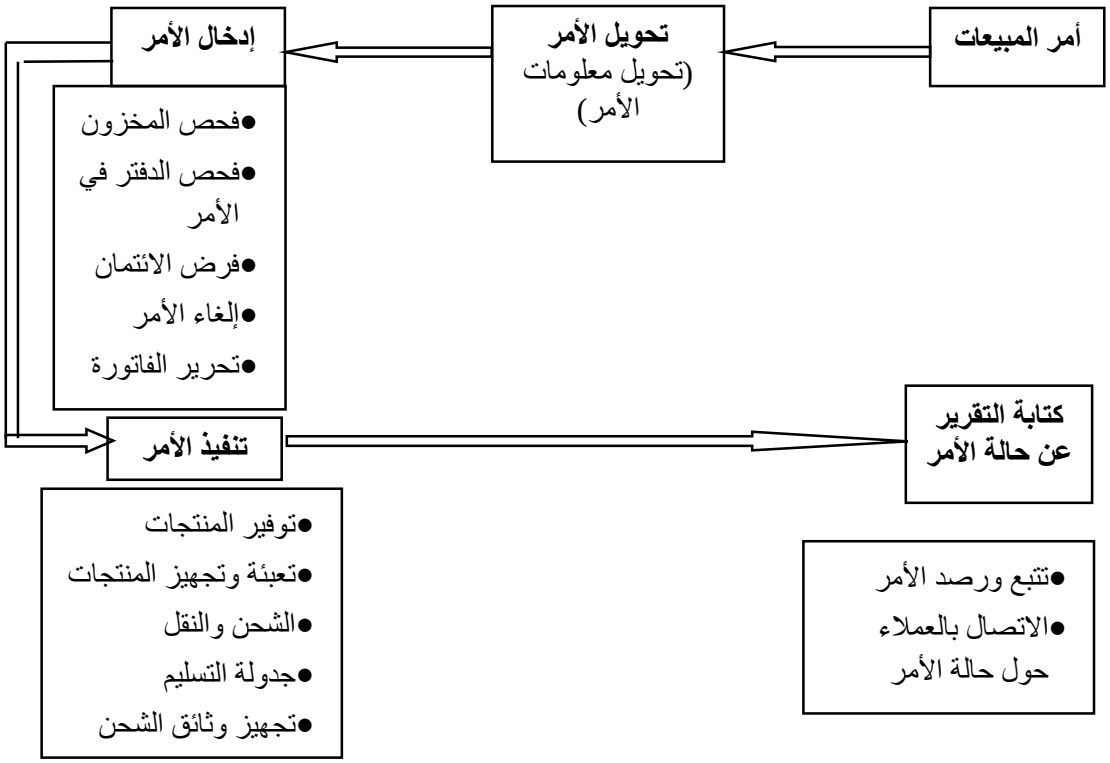

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، إدارة الأعمال اللوجيستية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص97.

[1]- ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية -الإمداد والتوزيع المادي، المرجع السابق، ص 95.

- **أنظمة المعلومات (Information System):** "عرف كل من Laudon and Laudon نظم المعلومات (IS) على أنها عبارة عن مجموعة من المكونات Components أو العناصر المترابطة والمتفاعلة معا، والتي تتولى مهام جمع (أو استرجاع)، تشغيل، تخزين وتوزيع المعلومات اللازمة لدعم عمليات اتخاذ القرار Decision-making والتنسيق والرقابة في المنظمة، إضافة إلى ذلك فإن نظم المعلومات يمكن أيضا أن تلعب دورا هاما في معاونة المديرين والعاملين في المنظمة على تحليل المشكلات، والتصور المرئي للموضوعات المعقدة وتنمية المنتجات الجديدة[1]"ويضم أي نظام للمعلومات، معلومات متنوعة تخص الأفراد، الأماكن، والأشياء داخل المنظمة أو حول البيئة المحيطة بها، ونظم المعلومات الرسمية لأي منظمة عادة ما تكون يدوية أو تعتمد على الحاسبات الآلية Computers، تعتمد نظم المعلومات اليدوية على أسلوب الورقة والقلم ولا يمكن الاستغناء عنها لأهميتها، في حين تعتمد نظم المعلومات للحاسبات الآلية على فهيتستعمل المعلومات المبنية على البرامج الفنية لتشغيل النظام وا ٍنتاج المعلومات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، ولأي نظام معلومات أنشطة تتولى إنتاج المعلومات التي تساعد المنظمة على اتخاذ القرارات، تنفيذ العمليات، تحليل المشكلات الرقابة وتنمية المنتجات الجديدة، ويمكن توضيح أنواع الأنشطة لنظام المعلومات كالتالي:

- ✓ المدخلاتInputs.
- ✓ عمليات التشغيل Processing.
- ✓ المخرجاتOutputs.
- ✓ الأثر المرتجعFeedback.

[1]-ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، ص 56.

الشكل التالي يوضح طبيعة ووظائف نظام المعلومات داخل منظمة.

الشكل رقم (4): طبيعة ووظائف نظام المعلومات

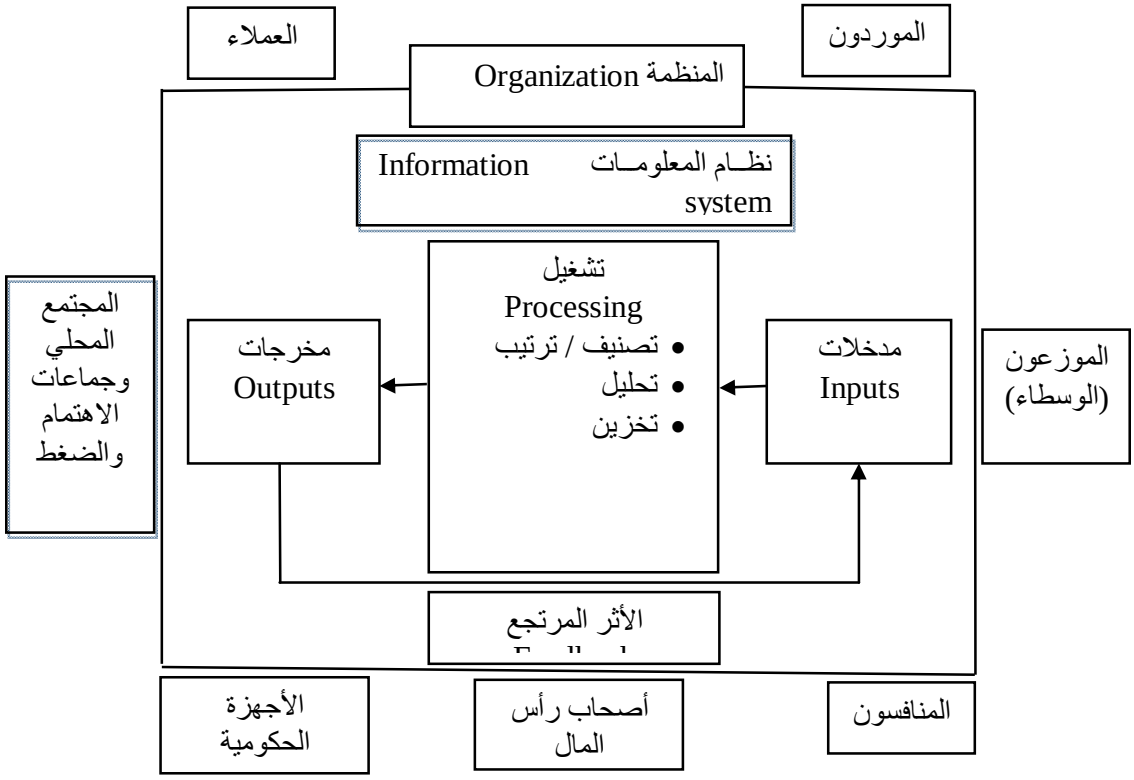

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الدار الجامعية،2006، الإسكندرية، ص57.

- **خدمة العملاء اللوجيستية (Logistics Customer Service):** إن مصطلح خدمة العملاء يشير إلى سلسلة من الأنشطة المتعلقة بتلبية رغبات مجموعة من العملاء من خلال تحقيق طلبياتهم والتي عادة ما تبدأ باستقبال طلب أوامر الشراء منهم وتنتهي بعملية تسليم ما هو مطلوب من منتجات أو مواد، كما يشمل كافة الأنشطة الأخرى والتي تعمل على الاستجابة السريعة لطلبات العملاء.[1]، ويمكن تقسيم نوع خدمة العميل وفقا لعلاقتها بطبيعة حركة المنتج إلى ثلاث عوامل هي:
  - ✓ عوامل قبل الصفقة؛

[1] محمد أحمد حسان، المرجع السابق، ص 61.

- ✓ عوامل أثناء الصفقة؛
- ✓ عوامل بعد الصفقة.

الشكل التالي يعبر عن العناصر الأساسية لمفهوم خدمة العميل:

الشكل رقم (5): العناصر الأساسية لمفهوم خدمة العميل

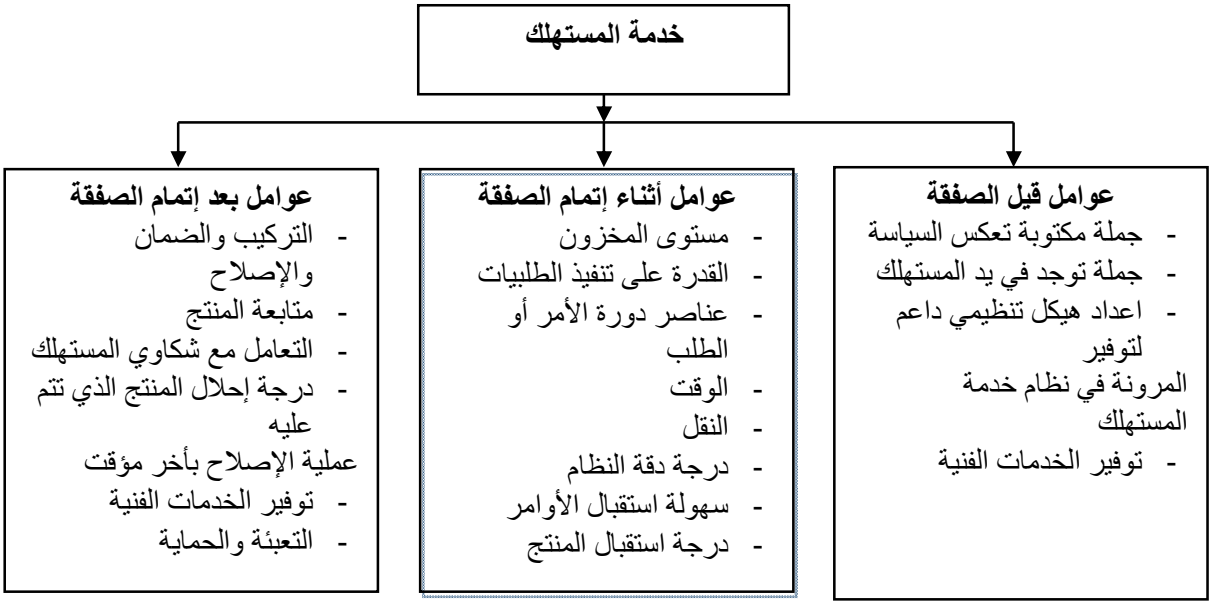

المصدر:محمد أحمد حسان، إدارة سلاسل الإمداد والتوزيع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص61.

- **التوزيـــع (Distribution):**يعتبـر نشـاط التوزيـع مـن الأنشـطة الرئيسـية للخـدمات اللوجيستية، ويمثل حركة انسياب وا يصال السلع أو الخدمات من المخازن إلى العملاء بأعلى كفاءة وكفاية ممكنة.[1]

-2- الأنشطة اللوجيستية المساعدة:

- **الشراء (Purchase):** إن وظيفة الشراء تقوم بصورة أساسية على عملية الشراء الفعلي لاحتياجات المنشأة اللازمة لأداء أعمالها والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، وتؤكد الدراسات المختلفة أن نشاط الشراء ينفق ما بين 40 إلى 60 بالمائة من إيرادات المنشأة، فجزء كبير من الأموال يتم إنفاقه إما في مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام

[1] محمد خالد الجاسم، مبادئ التسويق، حمص، سوريا: كلية الاقتصاد جامعة البعث، 2012، ص 255.

اللازمة للعملية الإنتاجية في احتياجات المنشأة من السلع والخدمات اللازمة لأداء أعمالها.[1]

وتعرف وظيفة الشراء على أنها "وظيفة فنية وا إدارية متخصصة في توفير المواد والمستلزمات للمنشأة أو المشروع في الوقت المناسب والكمية الاقتصادية والسعر الأقل والجودة المطلوبة"[2] وتؤكد الدراسات على أن:

- ✓ التقليل من النفقة الخاصة بالشراء أسهل للمشروع في الحصول على زيادة في الربح من محاولة زيادة المبيعات وذلك لسهولة التحكم في تكلفة الشراء مقارنة بزيادة المبيعات.
- ✓ زيادة الربح الناتجة عن انخفاض تكلفة الشراء لا تتطلب إنفاقا جديدا بعكس زيادة المبيعات.
- ✓ زيادة الإنفاق لزيادة المبيعات يعرض رأس المال للخطر.

وعليه فإن نجاح كافة الأنشطة في المشروع وزيادة ربحيته مرتبط بمدى نجاح نشاط الشراء وا إدارته في القيام الأمثل بأداء الأعمال المكلفة بها.

- **المناولة (Handling):** تتمثل في إدارة وتسيير حركة السلع والمواد الخام ونقلها بالوسائل المناسبة للمنشأة من مستودعاتها إلى أماكن إنتاجها أو من الخازن بعد التصنيع إلى الأسواق والعملاء.[3]
- **التعبئة والتغليف (Packaging):** إن من الأهداف الرئيسية للنظام اللوجيستي أن يتم نقل المنتج من مكان لأخر في حالة جيدة دون تعرضه للتلف أثناء عملية المناولة والشحن والنقل والتفريغ، ولضمان الحماية لهذا المنتج فمن الضروري أن يتم تغليف البضاعة،

---

[1] محمد أحمد حسان، المرجع السابق، ص 109.

[2] مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال اللوجيستية مدخل استراتيجي - كمي- (المجلد الطبعة الأولى)، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 18.

[3] بن قيراط عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 44- 45.

كما لابد أن يصمم الغلاف بحيث يجمع بين الكفاءة الفنية والاعتبارات العملية في نفس الوقت، وتزداد قدرة الغلاف على الحماية عند اختيار وتصميم الغلاف والعبوة بحيث تتناسب وطبيعة البضاعة المنقولة من حيث الشكل والمادة التي يصنع منها الغلاف، وتتوقف درجة الحماية المطلوبة على قيمة المنتج ومدى قابليته للتلف، بحيث كلما ارتفعت قيمة المنتج وكلما زادت درجة قابليته للتلف زادت الحاجة إلى حمايته عن طريق التعبئة والتغليف، ويتم التصميم النهائي للغلاف بعد إجراء عدة اختبارات لضمان الحماية المطلوبة للمنتج وتحقق أهداف التغليف بأقل قدر ممكن من التكاليف، وتوجد مجموعة من الاعتبارات التي تأخذ عند تصميم الغلاف وهي[1]:

- ✓ طبيعة وسائل النقل المستخدمة؛
- ✓ طرق وأدوات المناولة المستخدمة في المنشأة؛
- ✓ التكلفة بحيث تكون مواد وطرق التعبئة ملائمة من حيث التكلفة؛
- ✓ متطلبات الآمان لحماية المنتج.

الشكل التالي يوضح كيفية تفاعل أهداف التغليف داخل المنشأة:

[1] نهال فريد مصطفى، إدارة المواد والإمداد، المرجع السابق، ص 228.

الشكل رقم (6): كيفية تفاعل أهداف التغليف داخل المنشأة

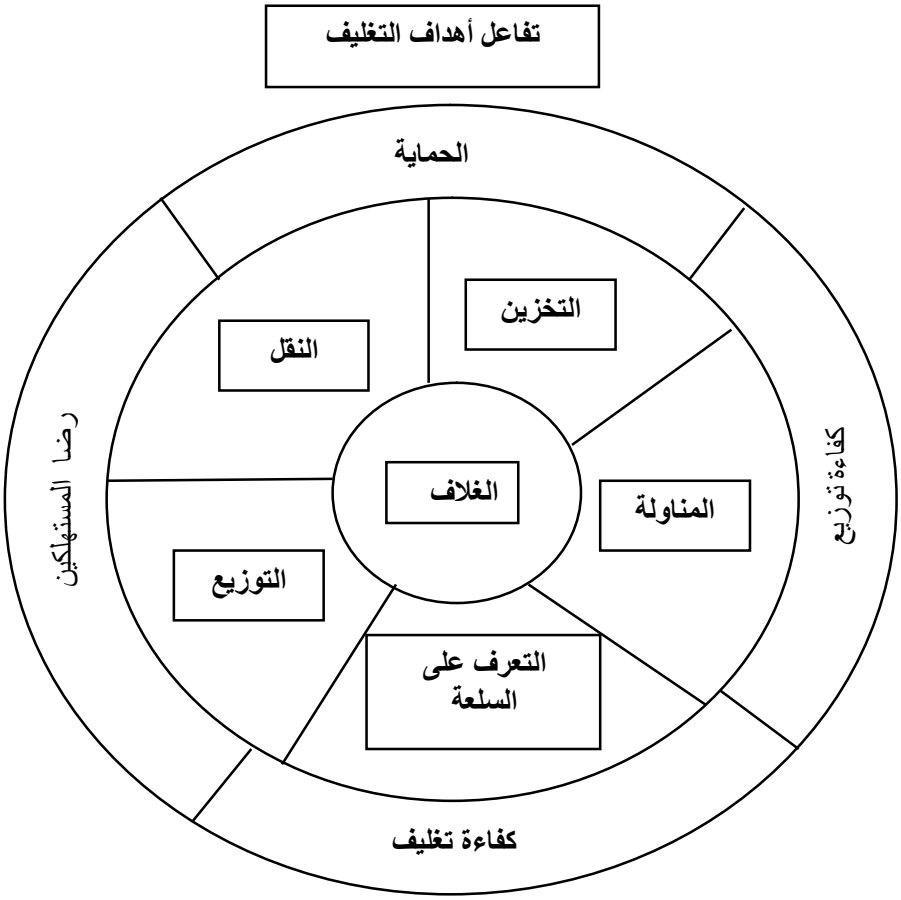

المصدر: نهال فريد مصطفى، إدارة المواد والإمداد، المكتب الجامعي الحديث، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية،ص228

- **إدارة المستودعات (Stores Management):** يمكن اعتبار نشاط إدارة المستودعات على أنه ذلك الجزء من النظام اللوجيستي الذي "يتضمن إدارة المساحات المتوفرة للمستودعات واختيار مواقعها المناسبة والتنظيم الداخلي وتحديد مناطق الشحن والفحص والإنتاج داخلها"[1]، وترجع أهمية الاحتفاظ بالمخزون في المستودعات إلى عدة أسباب نذكر منها:
  - ✓ تحقيق وفورات في تكاليف النقل؛
  - ✓ تحقيق وفرات في تكاليف الإنتاج؛

[1] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، المرجع السابق، ص 41.

- ✓ الاستفادة من خصم الكمية على المشتريات؛
- ✓ الاحتفاظ بمصادر التوريد؛
- ✓ ضمان استمرارية الخدمة المقدمة للعملاء[1].

- **التنبؤ بالطلبات (Demand Forecasting):** يشير هذا النشاط إلى إدارة التوقع لطلبات العملاء خلال فترة زمنية معينة في المستقبل، بتحديد الكميات المتوقعة، الحجم، النوعية والسعر، والخدمات المصاحبة لهذا التوقع من خطط الشراء والنتاج والتوزيع، بناءا على دراسة جيدة للسوق المستهدفة.[2]

الشكل التالي يوضح مختلف الأنشطة اللوجيستية وتقسيماتها.

الشكل رقم (7): مختلف الأنشطة اللوجيستية وتقسيماتها

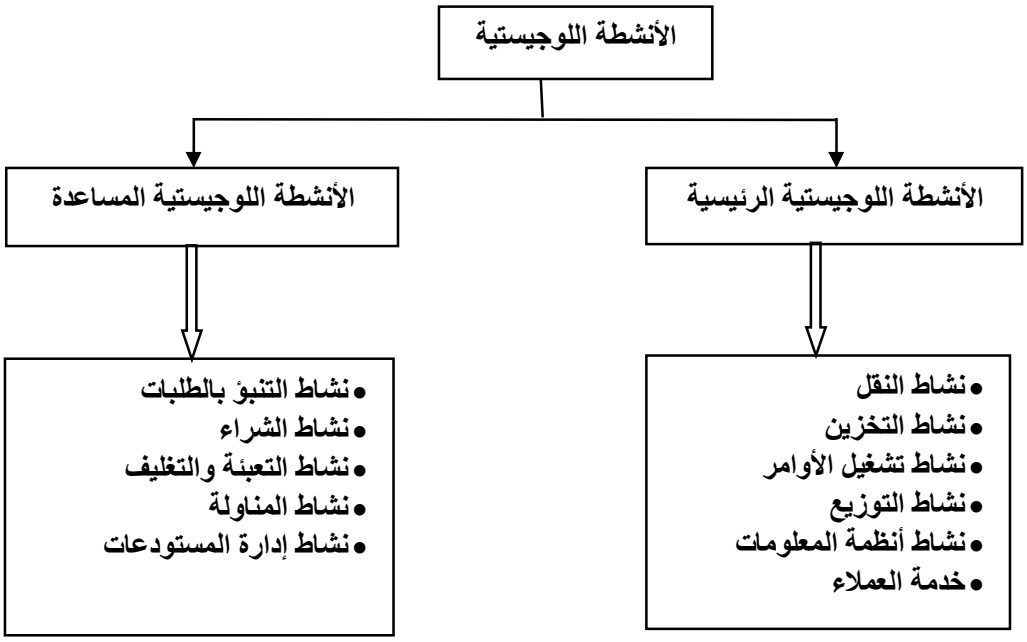

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عملية البحث في المصادر والمعلومات السابقة.

[1] نهال فريد مصطفى، إدارة الإمداد، الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2011، ص 242.

[2] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، المرجع السابق، ص 41.

✓ **أنواع الخدمات اللوجيستية:**

تنطوي الخدمات اللوجيستية على عدة أنواع تحت قسمين، حيث يقوم القسم الأول على تحديد ثلاثة أنواع من الخدمات اللوجيستية وذلك حسب موقع الخدمة من العملية الإنتاجية ككل على النحو التالي[1]:

- **اللوجيستيات الداخلية**: وتضم كل الأنشطة التي لها علاقة بوظيفة الإمداد كتوريد المواد الخام والأجزاء والمكونات التي تدخل في العملية الإنتاجية، أو قطاع الغيار أو التخزين، أي الأنشطة التي تسبق عملية الإنتاج.
- **اللوجيستيات التشغيلية**: وتخص كافة الأنشطة التي تدخل مباشرة ضمن العملية الإنتاجية.
- **اللوجيستيات الخارجية**: وتعنى بكافة الأنشطة ذات العلاقة بوظيفة التوزيع، أي الأنشطة التي تأتي بعد عملية الإنتاج كنشاط النقل والتخزين .....الخ.

أما القسم الثاني فيعدد أنواع الخدمات اللوجيستية على حسب تباين أهدف المنشأة وطبيعتها كالتالي[2]:

- **لوجيستيات التموين:** وتضم جميع الأنشطة المتعلقة بعملية التوريد وتدفق جميع المدخلات المرتبطة بالعملية الإنتاجية، حيث يسمح هذا النوع بضمان توفير المواد الأولية لأنشطة المنشأة ومراكزها الإنتاجية.
- **لوجيستيات التموين العام:**وتضم جميع الأنشطة المتعلقة بعملية التوريد وتدفق جميع المدخلات المرتبطة بالعمليات الخدماتية والإدارية لكل المؤسسات المتخصصة في نفس المجال (مستلزمات المكاتب كمثال).

---

[1] رصاع حياة، دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية، الجزائر: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2019، ص 43.

[2] أمال قلبازة، أطروحة بعنوان: لوجيستيك النقل الدولي للبضائع في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مستغانم، الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2016، ص ص 8-9.

- **لوجيستيات الإنتاج:** تضم جميع الأنشطة المتعلقة بعملية التوريد وتدفق جميع المدخلات من المنتجات بعد الانتهاء من تصنيعها بشكل نهائي لأغراض تسويقية، وكذا تهتم بتدفق ماهر للبضائع بالشكل الأنسب لضمان استمرارية الإنتاج، بالإضافة إلى اهتمامها بتصميم المصانع الداخلية قصد تدفق فعال لكل من البضائع، العمال، المعدات والمعلومات لضمان مستوى إنتاجي عالي بأقل التكاليف.
- **اللوجيستيات العسكرية:** هذا النوع خاص بالقوات المسلحة، ويصنف على أنه فن وعلم التخطيط والتنفيذ وصيانة القوات العسكرية، ويهتم بضمان المؤن والعتاد الحربي في ميادين المعارك للجنود، كما يهتم بتصميم، تطوير، شراء، تخزين، توزيع، صيانة، إخلاء ومعالجة الأفراد والتخلص من العتاد.
- **لوجيستيات التوزيع:** تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بعملية إمداد المستهلكين النهائيين باحتياجاتهم من السلع والمواد والخدمات التي توافق رغباتهم المطلوبة من قبل الموزعين عبر شبكة توزيعية واسعة (محلات البيع الشخصية، الأسواق التجارية) تختص في إيصال السلع للعملاء في الزمان المناسب والمكان المناسب وبأسعار مقبولة.
- **لوجيستيات الدعم:** تعنى بجميع أنشطة الدعم والإسناد لجل المواد والخدمات المتاحة بهدف تنظيم كل ما هو ضروري لبقاء واستمرار ممارسة النشاط للمنظمة وتحقيق جميع أهدافها، وظهر هذا النوع في الميدان العسكري لأول مرة ليمتد إلى باقي المجالات.
- **لوجيستيات خدمة ما بعد البيع:** هي جميع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للعملاء النهائيين بعد نهاية استعمالهم للمنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات، ويتشابه هذا النوع ولوجيستيك الدعم، إلا أن الفرق بينهما هو نشاط خدمة ما بعد البيع يتم على مستوى أسواق بيع السلع والمنتجات وتستعمله إدارة الخدمات غالبا لتشير إلى قيادة النشاط، وفي العادة يكون هذا النشاط مجاني لفترة محددة من الزمن ليتحول إلى نشاط مستقل بذاته بعد انقضاء مدة تقديم الخدمة المجانية.

- **اللوجيستيات العكسية:**تتمثل في جميع الأنشطة المتعلقة بالتدفقات العكسية التي تبدأ من بعد استلام المنتج من طرف المستهلك النهائي إلى غاية استرداده من طرف الموردين أو المنتجين بغرض الاستغلال الأمثل للسلع المستردة وا ٍدماجها ضمن سلسلة الأنشطة السابقة، ويشمل التجديد، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، التصنيع وتقليص النفايات .....الخ

الشكل التالي يوضح أنواع الخدمات اللوجيستية حسب تباين أهداف كل منظمة.

الشكل رقم (8): أنواع الخدمات اللوجيستية حسب تباين أهداف كل منظمة

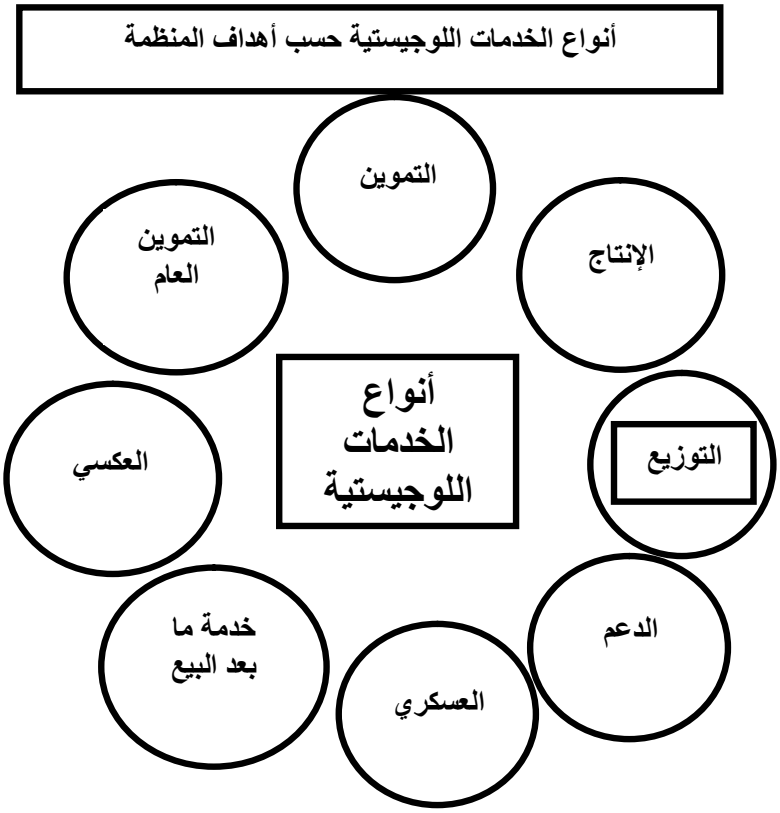

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عملية البحث في المصادر والمعلومات السابقة.

خامسا: التخطيط الإستراتيجي للأعمال اللوجيستية.

1- إستراتيجية الأعمال اللوجيستية:

يمكن أن نعتبر أن المنظمة ذات إستراتيجية إذا كان لديها رسم واضح ومحدد لأهدافها المنشودة على غرار نوع الهدف سواء كان النمو والتوسع، الربح وزيادة المبيعات أو البقاء

والاستمرارية، بحيث تكون هذه الأهداف مفهومة جيدا حتى تتمكن من الوصول إلى ما يعرف بعملية الرؤية وهي وضع إستراتيجية لفترة زمنية طويلة، وتصف الإستراتيجية بأنها إستراتيجية جيدة (A good strategy) إذا تضمنت أربع عناصر رئيسية هي[1]:

- ✓ العملاء Customers.
- ✓ الموردون Suppliers.
- ✓ المنافسون Comptitors.
- ✓ المنظمةCorporation.

تتضمن إستراتجية الأعمال اللوجيستية ثلاث أهداف تتمثل في[2]:

- **تخفيض التكاليف (Cost Reduction)**: وهي إستراتيجية تسعى لتخفيض التكاليف المتغيرة والمتعلقة بالنقل والتخزين بعد تقييم البدائل الممكنة لكل نشاط ثم اختيار أحسنها، كاختيار أحسن طريقة للنقل من مجموعة الطرق المختلفة، ومن بين الوسائل والطرق التي تلجأ إليها المنظمات لخفض تكاليف الأعمال اللوجيستية طريقة التبسيط Simplification، كالإمداد المباشر للعملاء، الحد من عدد المخازن غير اللازمة، استعمال المخازن المملوكة للقطاع العام عوضا عن تملك الشركة للمخازن، اعتماد الإمداد الفوري بدلا من التخزين في المخازن (Just in Time)، بالإضافة إلى استعمال طرف ثالث لتقديم الخدمة اللوجيستية.
- **تخفيض رأس مال الشركة (Capital Reduction)**: وهي إستراتيجية تسعى إلى خفض حجم الاستثمار في الخدمات اللوجيستية، ويعتبر تعظيم العائد على الاستثمار الحافز لهذه الإستراتيجية.

---

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي، المرجع السابق، ص 54.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 53-54.

- **تحسين الخدمة المقدمة للعملاء (Service Improvement)**: يعتمد العائد عادة على مستوى الخدمة المقدمة للعميل، وعلى الرغم من أن زيادة مستوى الخدمة اللوجيستية المقدمة للعميل تزيد من التكاليف المترتبة على تقديم الخدمة، إلا أن زيادة العوائد في العادة تكون أعلى بكثير من زيادة التكاليف، فلخدمات اللوجيستية الجيدة تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج ما يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات.

ليس من الضروري أن توفر كل المنتجات نفس المستوى من الخدمة المقدمة والقيمة المضافة، وهذا ما يعتبر المبدأ الرئيسي لتخطيط الأعمال اللوجيستية، ويمكن تلخيص المهام الإستراتيجية للأعمال اللوجيستية فيما يلي[1]:

- ✓ زيادة قدرة وكفاءة النقل ووسائطه.
- ✓ تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.
- ✓ تحقيق التناغم بين الإنتاج والاستهلاك.
- ✓ خفض تكاليف الأنشطة اللوجيستية.
- ✓ تحسين خدمة العميل.
- ✓ زيادة كفاءة الشراء والتوريد
- ✓ زيادة فاعلية الخزن والمخازن.
- ✓ رفع مستوى كفاءة التغليف والمناولة.

2- تخطيط الأعمال اللوجيستية:

يعتبر التخطيط من أهم العمليات الإدارية التي تقوم بها المنظمة لضمان السير الحسن نحو تحقيق أهدافها وفق خطط مدروسة جيدا، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وفق هته الخطط، وتفادي تداخل المهام أو تفاوت المراحل بحسب الخطط اللوجيستية المسطرة، ما يجنبها الوقوع في عدة مشاكل هي في غنى عنها إذا تم الانطلاق

[1] عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، المرجع السابق، ص 70.

بعملية تخطيط موضوعة بعناية تمس وتشمل مختلف جوانب الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، سواء كانت داخلية أو خارجية، تستغرق وقت قصير، متوسط أو طويل الأجل، فالتخطيط اللوجيستي الجيد يعني خدمة لوجيستية جيدة، ويقود التخطيط كممارسة إلى نجاح المنظمات والأفراد، إلا أن نتائجه ومسؤولية نجاحه أو فشله ترجع إلى الجهة المسؤولة عن تطبيق الخطط ومدى قدرتها على تنفيذها وتجسيدها بنجاح على أرض الواقع، "فالتخطيط يمكن أن يتم تنفذه بضعف فيعطي نتائج سيئة، أو يكون بلا تأثير، أو ينفذ بجودة ودقة فيعطي نتائج ناجحة".[1]

" الطبيعة الديناميكية للأنشطة اللوجيستية تبين أهمية التخطيط نظرا لأنه يمكن اللوجيستيين من مواجهة المستقبل والتغير، لكن لا يمكن لأي مؤسسة لوجيستية أن تكون متأكدة من الأحداث المستقبلية، ويزداد عدم التأكد كلما طالت الفترة الزمنية التي تغطيها الخطط، ولكن التخطيط يجبر اللوجيستيين على تحديد نماذج للأعمال المقترحة على ضوء الفروض المتعلقة بالمستقبل، وعن الجهود الرقابية، ويقوم اللوجيستيين دوريا بمراجعة الخطة وتقييمها وتعديلها إن لزم الأمر، وذلك على ضوء التطورات التي قد تحدث".[2]

الشكل الموالي يبين كيفية تدفق عملية التخطيط للأعمال اللوجيستية:

---

[1] John M. Kelley, James F. Trainer Michael J. Dooris, Strategic Planning in Higher Education, New Direction for Higher Educati, 2002, p 10.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس ، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي -، ص 58

الشكل رقم (9): كيفية تدفق عملية التخطيط للأعمال اللوجيستية

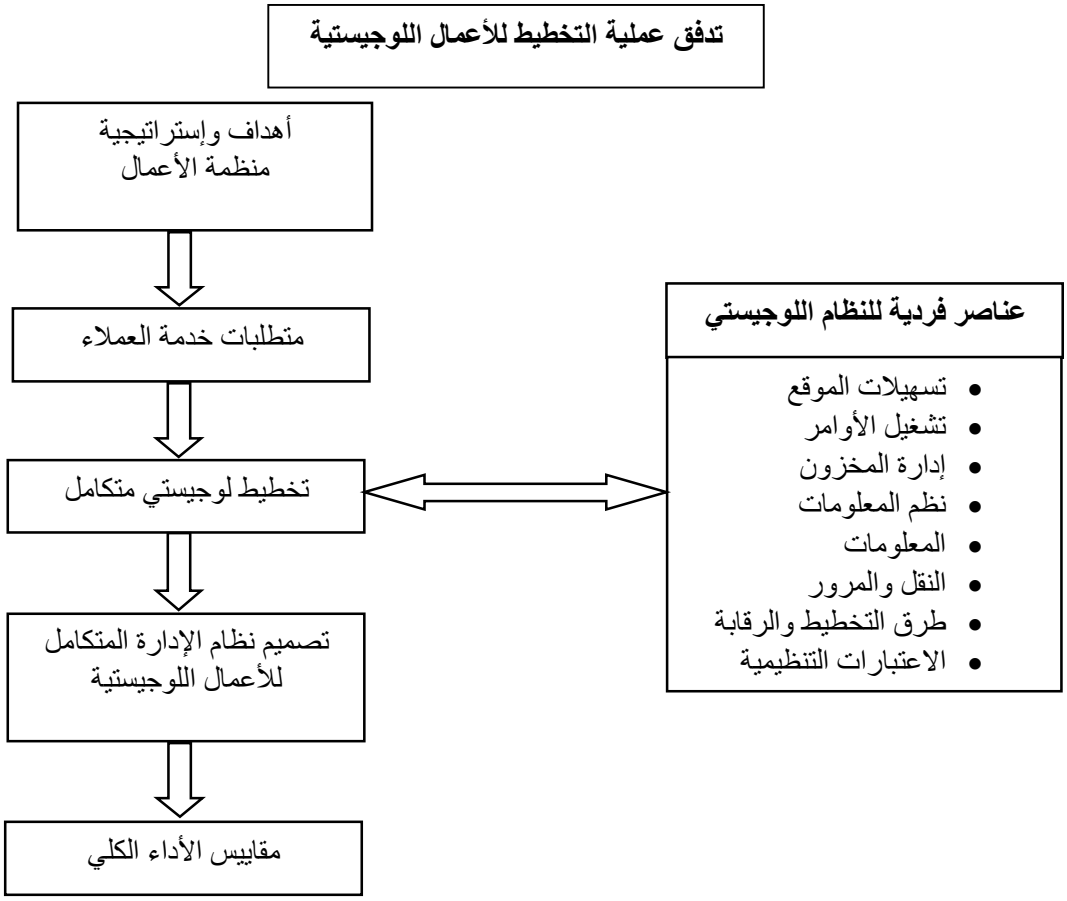

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، إدارة الأعمال اللوجيستية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص58

يتم التخطيط اللوجيستي على ثلاث مستويات حيث يبنى على أساس الإطار الزمني لعملية التخطيط كالآتي[1]:

- **التخطيط التشغيلي:** أو التخطيط العملي وفي هذا المستوى يكون التخطيط على مستوى عالي من الدقة (حالة التأكد) وذلك راجع للمدة الزمنية القريبة التي يخطط لها، بشكل يومي، أسبوعي أو شهري، وذلك بوضع خطة عملية لازمة (تاريخ ومكان محدد لتسليم واستلام المنتج) مع تحديد (وسيلة النقل، منطقة التخزين، .....)، ويجب أن تكون الخطة التشغيلية امتداد للخطة الإستراتيجية وأداة لتنفيذها.

[1] رشا أكرم لعماير ة، المرجع السابق، ص 62-63.

- **التخطيط التكتيكي:** توضع الخطط التكتيكية في هذا المستوى لمدة عام ويركز على وضع الموارد اللوجيستية اللازمة لتنفيذ الأهداف السنوية للمنظمة، مع الاستخدام الرشيد لمختلف الوسائل اللوجيستية مع مراعاة تكيف الوسائل مع الاحتياجات.
- **التخطيط الإستراتيجي:** على مستوى هذا النوع من التخطيط تزداد حالة عدم التأكد لطول المدة الزمنية التي تفصل بين عملية التخطيط والتنفيذ، وهو ما يستوجب مراجعة دورية وتدارك أي تغيرات تحدث في المستقبل من شأنها أن تسبب مشاكل حول بينها وبين الوصول إلى الأهداف المسطرة، وذلك راجع لأساس اعتماد الخطط الإستراتجية على مبدأ التنبؤ طويل المدى (لاحتياجات السوق المستقبلية، موقع الوحدات الإنتاج، التخزين والتوزيع.....).

يعالج التخطيط اللوجيستي أربع مشاكل في المجالات الرئيسية التالية[1]:

- **مستوى خدمة العميل:** إن أول ما يجب الاهتمام به من طرف المنظمة في تخطيط اللوجيستيات هو الإعداد الجيد والمناسب لمستويات خدمة العميل، حيث يؤثر مستوى خدمة العميل في اللوجيستيات أكثر من باقي العوامل على تصميم النظام، فمستوى الخدمة المتدني يسمح بوجود مخازن متركزة في مناطق محددة وقليلة، مع استخدام وسائل للنقل رخيصة، في حين تتطلب مستويات الخدمة العالية وجود انتشار مدروس للمخازن في عدة مناطق مع استخدام وسائل للنقل سريعة ومتنوعة.
- **موقع المنشأة:** يعتبر الموقع الجغرافي للمنظمة ولواحقها من نقاط تخزين ونقاط توريد العمود الفقري للخطة اللوجيستية، ما يسهل تحديد المسارات والطرق التي يتم سلكها لإيصال المنتجات إلى السوق المطلوب، بعد تحديد طلب السوق وتثبيت عدد وموقع وحجم المنظمة.

[1] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 56-57.

- **قرارات المخزون:** يقصد بقرارات المخزون طريقة إدارة المخازن في المنظمة، وهناك إستراتيجيتين مختلفتين لقرارات المخزون، الأولى جذب المخزون إلى نقاط التخزين، والثانية هي دفع المخزون إلى نقاط التخزين، كما أن هناك استراتيجيات أخرى تخضع لطبيعة النشاط وحجم كل منظمة.
- **إستراتيجية النقل:** تشمل إستراتيجية النقل، اختيار طريقة ووسيلة النقل، حجم الشحنة المنقولة، مسار الشحنة المتبع وجدولة الشحنة، وتتأثر قرارات النقل بمدى قرب المخازن للعملاء والمصانع، وهو ما يؤثر على اختيار موقع المخازن، كما تأثر قرارات النقل عن طريق حجم الشحنة على مستويات المخزون.

الشكل الموالي يوضح مثلث اتخاذ القرارات اللوجيستية للمستويات الأربع التي يعتمد عليها التخطيط اللوجيستي:

الشكل رقم (10): مثلث اتخاذ القرارات اللوجيستية للمستويات التخطيط اللوجيستي

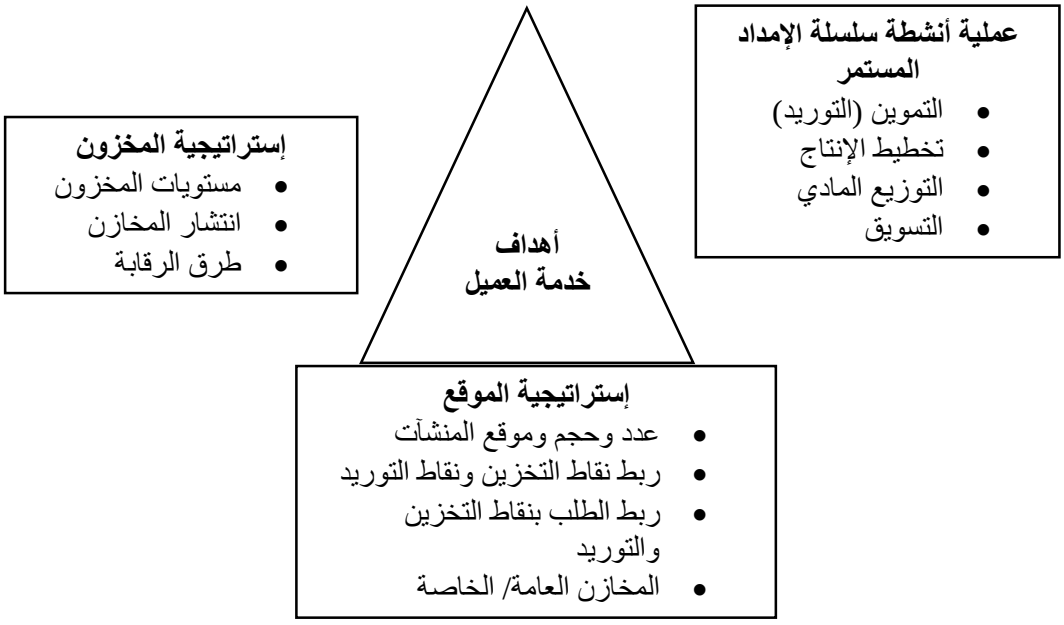

المصدر: رشا أكرم العمايرة، منظومة الدعم اللوجيستي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2018، ص64.

سادسا: مؤشرات الأداء اللوجيستي (LPI):

يعتبر مؤشر الأداء اللوجيستي أداة قياس مرجعية لدى البنك الدولي لقياس أداء الخدمات اللوجيستية، وظهر هذا المؤشر كمؤشر قياس كلي يتضمن عدة مؤشرات فرعية تتدرج تحته بعد تزايد الاهتمام العالمي بالخدمات اللوجيستية، ونشر لأول مرة سنة 2007 لإعطاء نظرة على واقع الخدمات اللوجيستية حسب مؤشرات كل بلد، والمتمثلة في كفاءة التخليص الجمركي، جودة البنية التحتية للتجارة والنقل، سهولة ترتيب وتعقب الشحنات، كفاءة الخدمات اللوجيستية، القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات ومعدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد، وقد تم خلق هذا المؤشر بهدف تصنيف البلدان حسب إمكانياتها المتاحة في التجارة الدولية، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجيستيات التجارية، وتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتحسين أدائها في هذا المجال، ويقدم البنك الدولي تقريره عن مؤشر الأداء اللوجيستي مرة كل سنتين، حيث

يشمل المسح 160 بلد، ويستند إلى 5000 تقييم للبلدان، أعدها 1000 خبير في اللوجيستيات، ويجري ترتيب البلدان حسب ملامح اللوجيستيات التجارية على مقياس من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، ويحتوي على مؤشر محلي ودولي، ولكن يستند في التصنيف على المؤشر الدولي فقط.(الاسكوا، 2017)

يعتمد المؤشر على ستة أبعاد رئيسية لقياس أداء الخدمات اللوجيستية كما يلي[1]:(الاسكوا، 2017)

- ✓كفاءة التخليص الجمركي وا ٍدارة الحدود (الجمارك)؛
- ✓ نوعية البنية التحتية للتجارة والنقل (البنية التحتية)؛
- ✓ سهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية (سهولة ترتيب الشحنات)؛
- ✓ كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية؛
- ✓ القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (التتبع والتعقب)؛
- ✓ معدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد (التوقيت).

الشكل رقم (11): Logistics Performance Index Criteria

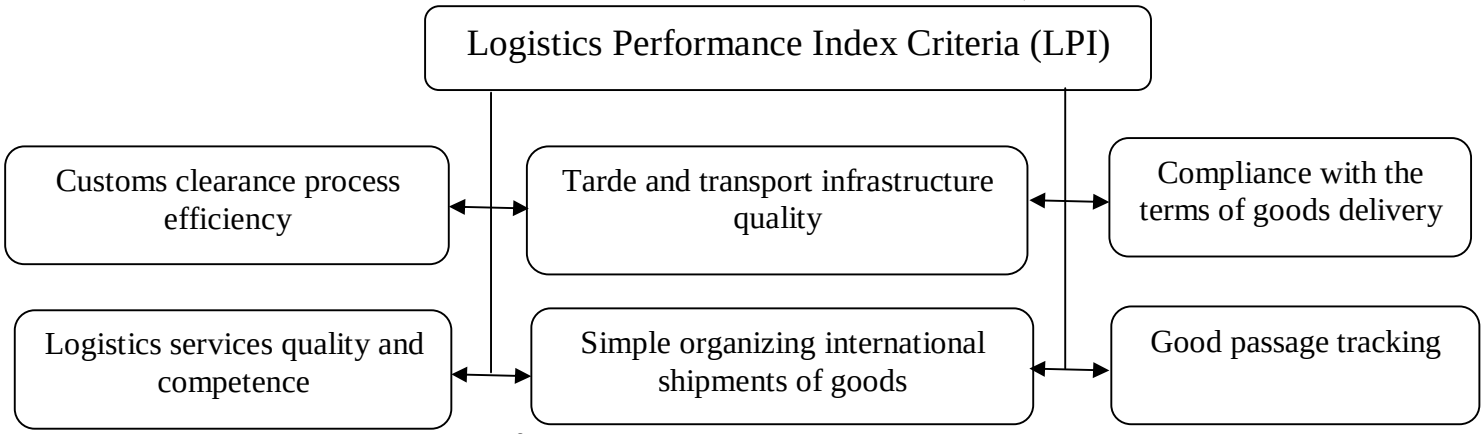

Logistics Performance Index Criteria (The world bank,2018)

- V. S. Stepanova, On the Issue of Subjectivity of the Logistics Performance Index, Science Direct Transportation Research Procedia 61 (2022) 280-284, p281

[1] الاسكوا، الدورة الثامنة عشر للجنة النقل واللوجيستيات، بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، ص

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر– إطار مفاهيمي -

لقد أثبت الواقع بما لا شك فيه فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاستدانة الخارجية خلال العقود الماضية في جل الدول النامية، ويعود هذا الفشل في حقيقة الأمر إلى طبيعة القروض من ناحية، وكيفية استغلالها من طرف الدول المتلقية له من ناحية ثانية، وكذا الأعباء المترتبة عليها من ناحية أخرى، ومع بداية الأزمة المالية العالمية تراجع حجم المساعدات الخارجية والإقراض الدولي مما دفع الاقتصادات العالمية للبحث على البديل الملائم لهيكل التمويل الاقتصادي العالمي، ليأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مكانته كأنجع الحلول لإعادة بعث روح التنمية باعتباره مصدرا للتمويل لا تترتب عليه ديون، فتسابقت الدول إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير بيئة استثمارية جذابة لاستقطاب أكبر نسبة من التدفقات الاستثمارية الواردة إليها، قصد زيادة رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، زيادة فرص العمل، ترقية المعارف وكذا تعزيز معدلات النمو الاقتصادي بها، وعليه فقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة قوية لمسيرة التكامل العالمي بمساهمته في ربط أسوق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الإنتاجية وا إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له.

أولا: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التعريفات رغم تعددها فإنها تتفق جميعها على كون الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق لرأس المال من المستثمر لدولة المضيفة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل، يتولى المستثمر إدارته جزئيا أو كليا بإحدى الطرق التالية: شراء استثمار كان قائما في البلد المضيف، إنشاء شركة جديدة أو الدخول في شراكة أو اندماج، ومن هذه التعاريف ما يلي:
يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخيا في تصدير رأس المال من بلد يسمى بالبلد المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو المضيف، إذ يتم الاستثمار في

مشروعات أو قطاعات معينة[1]، كما عرف على أنه "تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2]. والاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر فقط وسيلة لتدفق أصول مالية أو تحويل الموارد ولكنه يسمح بامتلاك حقيقي لسلطة الرقابة والإدارة[3]، وعرف سالفاتور الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية استثمار حقيقي في المصانع، والسلع الرأسمالية، والأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة، حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر.[4]أما فيما يخص التعاريف الخاصة بالمنظمات فقد عرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة،[5]أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فعرفته بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) مع نية تسييرها،[6]في حين أعطت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) التعريف التالي: هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد

---

(1) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، عمان: دار الصفا للطباعة والنشر، 2011، ص 69.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص31.

(3) Marice Obstfeld Paul Krugman, Economie Internationale, paris: Parson-Education, 2009, p 169.

(4) Dominick Salvator, International Economics, John Wiley and Sons, 2001, p 99.

(5) OECD. Foreign Direct Investment, Paris: The Detailed Benchmark, 1999, p 07.

(6) زوينة ريال، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 05، 2010، ص 05.

معين، وينطوي هذا الاستثمار على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة[1].تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، المهارات، القدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرص الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية، إذا كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية.[2]بعد عرض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وجب التنبيه إلى ضرورة الفصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحفظة أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وا إدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر[3].كما اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار الأجنبي الملبشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر على قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة الملكية(السلطة) بين 10 إلى 100 بالمائة، فإذا كانت النسبة الأقل من 10 بالمائة فهنا تسجل محاسبيا على أنها

(1) UNECTAD, WORLD Investment Report, New Yorkm 2000, p 267.

(2) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 423-426.

(3) نفسه، ص 21.

استثمار في المحفظة، وبناءا عليه ليس المستثمر القدرة على تسيير شؤون الشركة.(François, 1994, p. 43) والجدول التالي يوضح عتبة الملكية لبعض الدول.

الجدول رقم (1): عتبة الملكية حسب صندوق النقد الدولي.

عتبة الملكية	%10	%20	%25	%50	%100
الدول	- الدنمارك - و.م. الأمريكية	- فنلندا - فرنسا - اسبانيا	- استراليا - اليابان - بريطانيا - ألمانيا	- النمسا - كندا	- هولندا

SOURCE : B.hugonnier,Investissement Direct, Coopération Internationale et Firme Multinationale (Paris, Edition Economique, 1984), P26.

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها[1]:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية؛
- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط

[1] دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013، ص 05.

بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛
- ✓ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتجسد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في:

1- **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة إشراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.[1] كما يعرفه تيربسترا Terpstra على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، حيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[2]، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، المرجع السابق، ص 364.

[2] V Terpstra, International Marketing, Tokyo: Holt-Soundersm 1981, p 331.

على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر أجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والمو ارد الضرورية، إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة[1]،وعليه يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك؛
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- ✓ أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- ✓ في كل الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

- ➢ **عيوب الاستثمار المشترك:** بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار يمكن استخلاص النقاط التالية[2]:

- ✓ حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار، مثل توسيع استعمال التكنولوجيا في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي؛

---

[1] Bernard Garette, Les Stratégies D'alliances, Paris: Edition D'organisationm 1996, p 27.

[2] يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، قسنطينة: جامعة منتوري، 2007، ص 66.

- ✓ أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية؛
- ✓ إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها، أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي؛
- ✓ نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وا إشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

3- مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام وخاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللاز مة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة في مقابل عائد مادي يتفق

[1] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 15- 16.

عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك المطلق للمستثمر الأجنبي،ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بالجديد نسبيا، بفضل ما تحقق من تقدم في التكنولوجيا.[1]

4- **الاستثمار في المناطق الحرة:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة

5- **الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:** يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.[2]

ثالثا:النظريات المفسر ة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاهتمام البالغ الذي حظي به الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين، قد أفرز لنا عدة نظريات تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، تفسيرا يتماشى وفرضيات كل مدرسة، وسنحاول هنا ذكر أهم هذه النظريات وأكثرها شيوعا.

---

[1] مصطفى سلامة، النظام الدولي للتجارة الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 274.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 186.

1- **النظريـة الكلاسـيكية والنيوكلاسـيكية**: مـن أهـم رواد هـذه النظريـة "آدم سـميث"، "دافيـد ريكـاردو"، "جـون سـتوارت ميـل"، حيـث يفتـرض رواد هـذه النظريـة أن الاسـتثمار الأجنبـي المباشر له عدة منافع، غير أن معظم هذه المنافع تعود على المستثمر الأجنبي بالدرجة الأولى، حسب الكلاسيك فإن تقليل فجوة الادخار والاستثمار تعتمد على عض عنصر العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وعليه فإن تقسيم العمل عند آدم سميث يبنى على عاملين مهمين هما سعة السوق ومقدار رأس المال، حيث أن سعة السوق تفتح مجالا واسعا لحركة العرض والطلب، بينما توفر رأس المال يحقق توسع في العملية الإنتاجية، ويتعدى العاملان حدود البلد إلى التبادل التجاري الدولي، لأن التجارة الدولية تقوم على تخصص كل بلد في إنتاج سلعة معينة بحيث تصدر الفائض عن حاجات البلد المحلية إلى بلد آخر متخصص في إنتاج سلعة آخري، قصد توفير فارق التكاليف في النفقات لكلا الدولتين، وفي نفس السياق قام "دافيد ريكاردو" بتفسير يقوم على الاختلاف في مستويات الإنتاج لقيام التبادل التجاري، أي أن قيام التبادل الدولي بين الدول مبني على التخصص ومبدأ الميزة النسبية، أما "جون ستيوارت ميل" فقد انطلق من معدل التبادل الدولي ونظريته المشهورة، نظرية القيم الدولية التي مفادها أن قيمة السلعة الأجنبية تتوقف على كمية المنتجات المحلية المتبادلة فيما بينها، وعليه فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن الشركات متعددة الجنسيات هي المستفيد الأكبر من هذا الاستثمار، وليس الدول المضيفة، ويستند الكلاسيك إلى عدد من المبررات نذكر منها[1]:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارها.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 67.

- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول من خلال تقديمها أجور مرتفعة للعاملين فيها، مما يخلق الطبقة الاجتماعية.
- ✓ إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.
- ✓ خلق التبعية الاقتصادية لدول الأم لشركات متعددة الجنسيات.

قامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية، لفرضية المنافسة الكاملة، وأن الأسواق المالية منعزلة عن بعضها البعض، وحسب أولين 1933 فإن اختلاف سعر الفائدة هو أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال، ولم تستطع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها فشلت النظرية في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، لكن بعد عشرون عاما أصبح مثل هذه النظرية غير قادر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي

المباشر، فقيام النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية[1].

2- **نظرية دورة حياة المنتج:** قام ريموند فيرنون عام 1966 بتقديم هذه النظرية ومفادها أن كل سلعة تنتجها الشركات تمر بمراحل، من لحظة وصوله إلى السوق وحتى زوالها منه (الإنتاج، النمو، النضوج، الزوال) وتقوم النظرية على مبررات التجارة الدولية، وتفسير العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل البياني رقم (12): دورة حياة المنتج

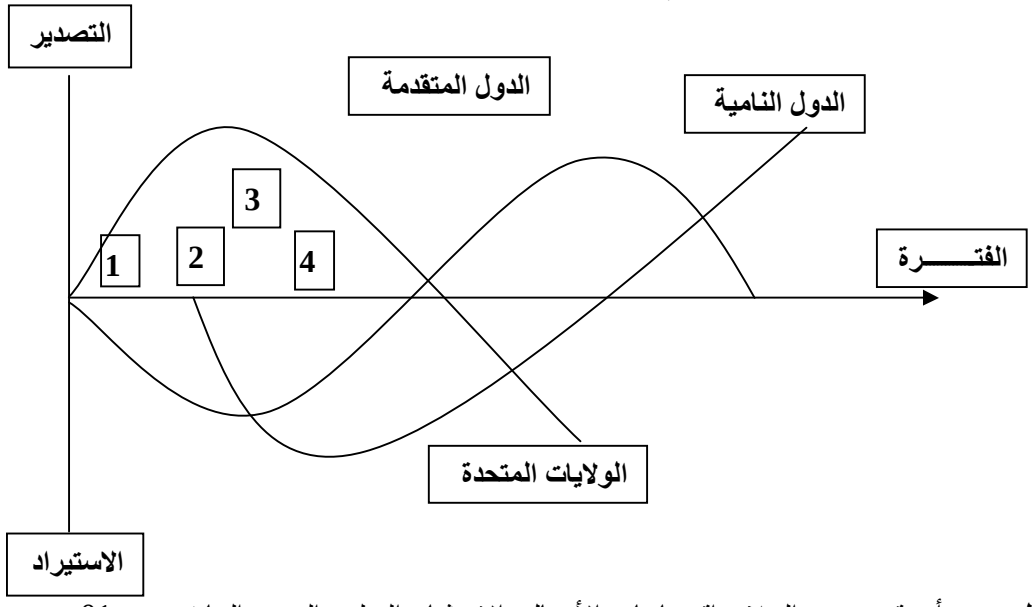

المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص 01.

- **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وا ٍعلامية مكثفة تهدف إلى خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية، ويكون المنتج الجديد مرتفع السعر، ولا يتم تسويقه إلا في الأسواق المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع تصدير كميات قليلة منه إلى أسواق الدول المتقدمة التي تشابه أذواق المستهلكين وقدرتهم

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص 47.

الشرائية في الدولة الأم التي نشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي[1].

- **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذو اق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحدية لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.[2]
- **مرحلة المنتج الناضج:** من أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي:خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نموا سريعا بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافس جديد بالداخل، ولذا تجد الشركة من الضروري الاستثمار في الخارج، ومن ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار نتيجة لتغير أذواق المستهلكين أو الاعتماد على تكنولوجيا متخلفة في ظل الثورة التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم

---

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 67.

[2] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن: دار الحامد للنشر والطباعة، 2003، ص 63.

الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم، وخلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلفته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار بالخارج معظمها دفاعية، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير وما يتبعه من تكاليف[1].

- **مرحلة الزوال أو المنتج النمطي:** في هذه المرحلة يصبح العرض أكثر من الطلب فتنخفض الأسعار بسبب منافسة الشركات –التي انتقل إليها المنتج في الدول المتقدمة- للشركة الأم صاحبة المنتج، فتتجه هذه الأخيرة للبحث عن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة مما يجعلها تقوم بتحويل استثماراتها إلى الدول النامية قليلة التكاليف سواء من حيث المواد الأولية والعمالة الرخيصة، ويكون الانتقال لإنتاجه في الدول النامية على شكل استثمار أجنبي مباشر وتبعا لذلك " نشهد حالة عكسية تتمنك فيها الدول النامية من تصدير المنتج إلى الدول المتقدمة والدولة الأم صاحبة المنتج بعد أن تكون قد عملت على ابتكار منتج جديد يأخذ نفس المراحل السابقة.[2]

3- **نظرية عدم كمال السوق:** تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات

---

[1] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 50.

[2] مصطفى رشيد شيحة، لأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات-، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، بدون سنة، ص 108.

هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول؛ كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة لشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي، توافر الموارد المالية)؛ وفيما يلي بعض عناصر القوة التي تعطي للشركات الأجنبية قدرة تنافسية أكبر[1]:

- ✓ حالة وجود اختلافات جوهرية في نوعية منتجات الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- ✓ توفر مهارات إدارية وا ٍنتاجية وتسويقية متميزة مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية؛
- ✓ تشديد إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات متعددة الجنسيات باستخدام أساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.[2]

4- نظرية الحماية: يقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة للتقليل من إجراءات الرقابة الحكومية وا ٍجبارها على فتح قنوات للاستثمار الأجنبي المباشر على شكل مشروعات استثمارية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تعظيم أرباحها إذا

---

[1] منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، عمان : دار الراية، 2012، ص 248.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص394.

تمكنت من حماية الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكارات في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة، وبالتالي فإن ضرورة احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بأحد الأصول المتمثلة في كل من المعرفة، الخبرة، الاختراعات والابتكارات تجعلها تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة وهذا قصد تحقيق الحماية المطلوبة للاستثمارات، ومن ثم فإن تحقيق التميز يؤهلها إلى غزو أسواق الدول المضيفة على شكل القيام بإنشاء استثمارات مباشرة، من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية وجود طرق بديلة وأكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف في الاتفاقيات الدولية بحماية حقوق الملكية الفكرية، إضافة لتجاهلها للسياسات الحكومية للدول المضيفة من ضوابط وا إجراءات فعلية ومرتقبة للاستثمارات الأجنبية التي قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات الحماية المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات.[1]

5- نظرية الموقع: تقوم هذه النظرية باختيار الدولة المضيفة حيث ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المؤثر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وا إنتاجه وتشغيله وتسويقه وا إدارته، وهذا ما أكده "جون نينيغ" في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.[2]

6- النظرية الانتقائية: هي نظرية معاصرة تبين مختلف العوامل المفسرة للتوجه نحو الأسواق الأجنبية وقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي "ترتكز على التكامل بين

[1] بلقاسم أمحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهران : جامعة وهران، 2013، ص 112.

[2] أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص 403.

ظواهر التبادل والاستثمار الذي يعتبر الطريق نحو نجاح صياغة نظرية الإنتاج الكلي"،[1] ولقد طور جون دينغ المنهج الانتقائي بتحقيق التكامل والترابط بين النظريات الثلاث في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة التي تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدول المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية، ويرى دينغ أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة سالفة الذكر، واعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص. [2]

رابعا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

إن اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع لعدة أنواع مختلفة من الدوافع والأهداف والمحددات التي تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم

---

[1] Elias Gannage, Théorie de L'investissement Direct étranger, paris: Edition Economica, 1985, p 101.

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2001، ص 49.

[3] UNCTAD, Worled Investment Report - Trends and Eterminants, New York: UNCTAD, 1998, p 89-91.

بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فعملية الاستثمار تتميز بتقلبات سريعة وحادة للمتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، والتي منها ما يمكن السيطرة عليه، ومنها ما يصعب السيطرة والتنبؤ به كالعوامل الخارجية.

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود على ثلاث عوامل رئيسية في عملية المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار، وهي السياسات العامة للدول المضيفة، والإجراءات المطبقة لتسهيل وتشجيع ممارسات الأعمال لهذه الشركات، وكذا البيئة الاقتصادية للدول المضيفة من متغيرات السوق وتوفر الموارد وتحقيق الكفاءة.

1- السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر:

هي مختلف الإجراءات التي تتخذها الدول المضيفة لتشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتوافق مع نظامها السياسية، بحيث تشمل مجموعة من المتغيرات الفرعية التي يكون لها أثر مباشر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في:

- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ القوانين المتعلقة بتنقل الأشخاص والعمليات؛
- ✓ معايير معاملة الشركات الأجنبية؛
- ✓ السياسات المتعلقة بأداء الأسواق وهيكلتها، خاصة المنافسة وسياسات الدمج التملك؛
- ✓ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ سياسة الخوصصة؛
- ✓ السياسات التجارية (التعريفة الجمركية والحوافز غير الجمركية)؛
- ✓ السياسة الجبائية.

2- تسهيلات ممارسة الأعمال:

قصد توفير بيئة أعمال جذابة وملائمة لاستقطاب حجم أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من اتخاذ الدول المضيفة لمجموعة من التدابير لتسهيل ممارسة الأعمال ورفع كل العراقيل الإدارية والتنظيمية التي قد ترفع من وقت وتكلفة المشاريع الاستثمارية، ومن أهم هذه التدابير نشير إلى:

- ✓ تشجيع الاستثمار ومنظور الدولة المضيفة لمناخها الاستثماري؛
- ✓ الامتيازات والحوافز؛
- ✓ بيئة استثمارية منخفضة التكاليف تسودها الشفافية وبعيدة عن مستويات الفساد المرتفعة؛
- ✓ المرافق الاجتماعية المتصلة بمستويات التعليم والتكوين وكل ما يتعلق بالبرامج التعليمية؛
- ✓ جودة الخدمات الممكن تقديمها بعد عملية الاستثمار.

3- المحددات الاقتصادية:

تشمل المحددات الاقتصادية مختلف المتغيرات الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الكلي للبلد المضيف بداية من متغيرات السوق وتوفر الموارد وتحقيق الكفاءة من خلال استعمال هذه الموارد والمتضمنة العوامل الفرعية التالية:

- ➢ **متغيرات السوق:** الأداء الجيد للأسواق يساعد على زيادة استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بواسطة قياس فعالية السوق بالمتغيرات التالية:
  - ✓ حجم السوق ونصيب الفرد من الدخل؛
  - ✓ حجم نمو السوق؛
  - ✓ الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية؛
  - ✓ أفضليات المستهلكين الخاصة بكل بلد؛

- ✓ هيكلة الأسواق.

- **الموارد:** تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع نحو البلدان المضيفة التي تتميز بوفرة مواردها التي تأخذ الاتجاهات التالية:
  - ✓ الموارد الطبيعية الخام؛
  - ✓ اليد العاملة الغير متخصصة منخفضة التكاليف؛
  - ✓ اليد العاملة المتخصصة؛
  - ✓ المستوى التكنولوجي، وحجم الابتكارات؛
  - ✓ البنية التحتية (الموانئ، الطرق، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- **تحقيق الكفاءة:** من خلال سعي الاستثمارات نحو تخفيض التكاليف لا يكفي توفير الموارد لكن يجب تحقيق الكفاءة في استخدامها مما يتطلب مراعاة المتغيرات التالية:
  - ✓ تكلفة الموارد والأصول؛
  - ✓ تكاليف المنتجات الوسيطة، والمدخلات الأخرى مثال النقل، الاتصالات (من وا إلى)الاقتصاد المضيف؛
  - ✓ العضوية في التكامل الإقليمي القائم على اتفاق إنشاء الشركات الإقليمية.

يمكن توضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة وفق الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (12): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

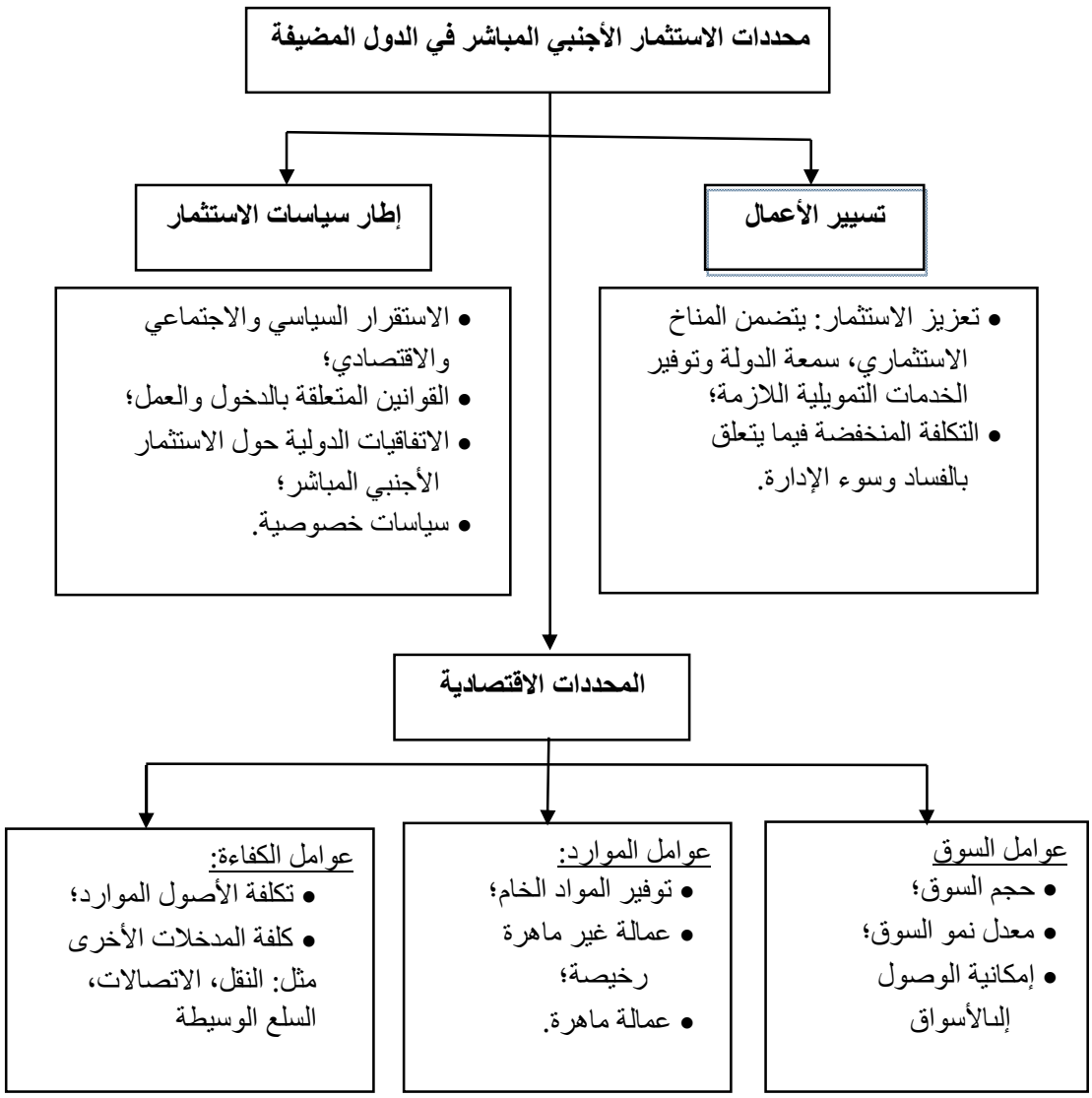

المصدر: بيري نورة، زرقين عبود، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر، ص111.

خامسا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المنافع والتكاليف على الدول المضيفة ومن هنا تنقسم آراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع إلى مجموعتين إحداهما مؤيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهم أصحاب نظرية «السباق نحو القمة»، إذ إن الاستثمار على رأي هؤلاء يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والتعليم وتحسين البنية الأساسية، والمجموعة الأخرى المعارضة تعتبر أن التسابق على جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر نوعا من «السباق إلى القاع»، إذ إنه يؤدي إلى التخلف والتبعية واضطراب في ميزان المدفوعات.الخ، والحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس خيرا وليس شرا، وا ٍنما يعتمد بشكل أساس على الأطر والسياسات التي تمنحها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار، ومن هنا سوف نورد بعض منافع وتكاليف هذا النوع من الاستثمار.[1]

1- الأثر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، إذ أن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة و المضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، و إما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة[2].

2- الأثر على التقدم التكنولوجي:

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وا ٍقامة الآلية الملائمة لإنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشا حادا وتساؤلات جديدة،[3]يمكن تقسيم التكنولوجيا إلى عدة تصنيفات من أهمها[4]:

---

[1] عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص 70.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 437.

[3] عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 171.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 437.

- ✓ تكنولوجيا صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة؛
- ✓ تكنولوجيا ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة؛
- ✓ تكنولوجيا متقدمة وتكنولوجيا قديمة؛
- ✓ تكنولوجيا محزومة تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به، أو تكنولوجيا حرة متاحة عند الصائغين.

كما يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي:(حمزة، 2011، صفحة 214) يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، ما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير وا إكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية؛

- ✓اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وا إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية؛
- ✓ قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج سلع بالمواصفات العالمية.

3- الأثر على العمالة:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب بالدول النامية والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار بهذه البلدان، وقد لاحظت

تقارير الأمم المتحدة أن الاستثمار الأجنبي يعمل على القضاء على البطالة المقنعة في القطاع الريفي، واستخدام الأيدي العاملة الماهرة ونقلها إلى الصناعة التحويلية من خلال المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر،(العذاري، 2016، صفحة 71) ويمكن ذكر بعض الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة كما يلي:

- ✓ إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف وتنقل العمالة بكل حرية؛
- ✓ وجود علاقة تكامل من التكنولوجية المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة غير مؤهلة وتوفير طبقة عاملة ذو كفاءة وخبرة؛
- ✓ الإيراد الناجم عن تحصيل الربح التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية، يمكن من التوسع وكبر المشاريع وبالتالي خلق فرص عمل جديدة أخرى؛
- ✓ توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستغلال المناطق النائية والمعزولة وتنميتها، خاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط ألفلاحي الذي يسمح بخلق مناصب عمل؛
- ✓ الشركات الأجنبية تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة التي بدورها تخلق فرص شغل جديدة؛
- ✓ أن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها وفي مختلف مناطق محافظات الدولة المضيفة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ الإنتاجية والمردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع مؤسسات الدولة المضيفة، وبالتالي فإن مقدار دفع الأجور يكون أعلى من مقدار الأجور المحلية؛
- ✓ سياسة رفع الأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية، قد تؤدي إلى ظاهرة نزوح أو مغادرة الإطارات المؤهلة من المؤسسات المحلية، الأمر الذي قد يحدث مشاكل في الوسط العام للعمالة " إضرابات، مطالب جديدة، توقيف الإنتاج ...".

4- الأثر على التجارة وميزان المدفوعات:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، ويكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وكذلك تساهم بتخفيف الشح في الواردات، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، وكذلك تؤدي إلى زيادة الصادرات وما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية،[1] ويمكن إبراز هذا الأثر حسب التدفقات الداخلية والخارجية كما يلي[2]:

- **التدفقات الداخلية** تتضمن العناصر التالية:مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار المساهمة في المشروع وذلك على حسب حجم المشروع؛
- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم؛
- ✓ مقدار الوفرة من النقد الأجنبي في شكل القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج؛
- ✓ مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في تطوير أو زيادة حجم المشاريع؛
- ✓ مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة؛
- ✓ مقدار الأرباح التي اعتادت استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة)؛
- ✓ التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب؛

---

[1] عدنان داوود محمد العذاري، المرجع السابق، ص 71.

[2] أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص 481.

- ✓ حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات الأجنبية من البنوك المحلية ودورها في توسيع الأداء؛
- ✓ عوائد الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات.

➢ **التدفقات الخارجية** وتتمثل في:

- ✓ مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام الأولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- ✓ مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب التي يتم تحويلها للخارج؛
- ✓ حجم الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدئ في عملية الإنتاج والتسوق؛
- ✓ فروق الأسعار المتعلقة بتحويل المواد الخام والمواد الأولية وذلك من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة؛
- ✓ فروق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة.

5-الأثر على التنظيم والإدارة:

إن إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدى إلى تحقيق آثار ايجابية على مستوى التنظيم والإدار ة وتتجلى فما يلي[1]:

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل و من طرف الدول الأم.
- ✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- ✓ استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية وذلك بإعداد تربصات وا ٍعادة رسكلة العمالة في مراكز أجنبية مؤهلة.
- ✓ استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية، بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

[1] أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص 452.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

برز هذا المصطلح "النمو الاقتصادي" من خلال مقالات آدم سميث والتي شكلت كتابه فيما بعد الموسوم بـ "ثروة الأمم" لتتتالى المقالات المفسرة لمفهوم النمو الاقتصادي في جانبه النظري من طرف العديد من الاقتصاديين كريكاردو وكينز وروبرت توماس وشومبيتر، ثم أخذ النمو إسهاما جديدا من طرف كل من لروي هارود وأفسي دومار في محاولة كلا منهما إعطاء تفسير قياسي للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التفسير النظري، ثم تدعم بعد ذلك البعد القياسي لنظرية النمو الاقتصادي بإسهامات كل من سولو عام 1956 و1957 ثم بول رومر سنة 1986 وبعده لوكاس سنة 1988 وآخرون.

سنتناول في هذا المطلب ماهية النمو الاقتصادي ومحدداته، مرورا بعرض مقاييس النمو مع التركيز وبشكل مختصر على أهم النظريات المفسرة للنمو والمتمثلة في نظرية النمو الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية ونماذج النمو.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي "Economic Growth"

إن ظاهرة النمو الاقتصادي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبيا، مما يجعل إعطائه معنى محدد، سواء من ناحية المدى الزمني أو من حيث التغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة التي تخضع لها، فهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيراه فرانسوا بيرو على أنه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدت فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الخام بالنسبة للفرد"، أما فلامينغ فيرى النمو الاقتصادي على أنه "يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"[1]

[1] بركان محمودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ص 261.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي "Expansionéconomique" الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا، ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجماليGDP " Gross domestic product" وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.[1]

حيث أن[2]:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان

يبين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني للمجتمع، أي أن حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني لا تعني نمو اقتصادي، بل هي أبعد من ذلك حيث يقصد بها انعكاس هذه الزيادة على مستوى معيشة الفرد بشكل أفضل، وعليه يجب أن تكون زيادة معدل النمو للدخل الوطني (الناتج المحلي) أكبر من معدل النمو السكاني، وفي حالة حدوث العكس أي زيادة معدل النمو السكاني كان أكبر من معدل نمو الدخل الوطني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الفرد، أما في حالة وجود زيادة متساوية لمعدل نمو الدخل الوطني ومعدل النمو السكاني، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سيبقى ثابت، أي ثبات المستوى المعيشي للفرد ما يدل على عدم وجود نمو اقتصادي، إذا فالنمو الاقتصادي يعنى بالزيادة الحقيقية للدخل الفردي لا

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة: دار القاهرة، 2001، ص 08.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص 11.

بالزيادة النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة، ويمكن التعبير عن الدخل الحقيقي على النحو التالي:

الدخل الحقيقي = الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار

بالتالي فإن العلاقة التي توضح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي تكون كالتالي[1]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

أو

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في مستوى الدخول الحقيقية للأفراد أو الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي للبلد"[2]

ويبنى هذا التعريف على ثلاث شروط رئيسية هي:

- ✓ يجب أن يفوق معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السكاني، أي يجب أن يترتب على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، زيادة في نصيب الفرد، وهو ما توضحه العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- ✓ الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، أي أن الزيادة النقدية في الدخل الفردي يجب أن تفوق الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، وهو ما توضحه المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 11.

[2] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، الجزائر، بدون سنة، ص07.

- ✓ الزيادة المحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي أو في الدخل الفردي الحقيقي يجب أن تكون مستمرة على مدى طويل ولا تكون زيادة آنية عارضة تزول بزوال أسبابها.

يمكن التمييز بين نوعين من النمو وهما:

- **النمو الشامل(التوسعي):** يقوم هذا النمو على نمو العوامل التقليدية، ويقصد به زيادة كميات عوامل الإنتاج، إذا يسمى النمو نموا توسعيا إذا زاد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استخدام عوامل الإنتاج مع عدم وجود مجهود حقيقي لإنتاجية عوامل الإنتاج، ويحصل هذا النوع من النمو عند نمو إنتاج دولة معينة مقاسا بمعدل الناتج الوطني الحقيقي، أي بإمكان الدولة وا ٍن لم يرتفع معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني أن تحقق نموا اقتصاديا شاملا (موسعا).
- **النمو المكثف:** يؤدي التقدم التقني في النمو المكثف دورا هاما على اعتبار أن النمو المكثف يقوم على زيادة الإنتاجية أي نمو الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وعليه فإن التطوير الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج ستساعد على تحقيق نمو مكثف، والتقدم التقني يمكن أن يكون فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة النشاط الاقتصادي للدولة، وعلى سبيل المثال الارتباط القائم ما بين الابتكار وزيادة الإنتاجية ونفقات البحث والتطوير، إذا فالنمو الاقتصادي هو حصيلة التحسين في فاعلية التنسيق والتنظيم الإنتاجي، أي حصول أرباح الإنتاجية بدون زيادة كميات عوامل الإنتاج المستخدمة، ومن خلال تنمية الخدمات والسلع المتاحة للفرد يمكن تحقيق النمو المكثف، إذا فنصيب الفرد من الناتج الوطني يعتبر معيارا للنمو المكثف.[1]

[1] نسرين عوام، طلحي سماح، نوفل بعلول، دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر2020، ص150.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي.

توجد العديد من المحددات التي تعمل على التطوير الاقتصادي، والتي يتم وضعها في شكل مجموعات تتمثل أساسا في عنصر رأس المال، وعنصر العمل والتقدم التكنولوجي، مع تركيبها في نسب مختلفة تعطي مستويات مختلفة من الإنتاج وتوضح هذه المحددات فيما يلي:

1- عنصر تراكم رأس المال:

إن تراكم رأس المال يرتبط بشكل مباشر بحجم كل من الادخار والاستثمار، حيث يمثل حجم الادخار مقدار التضحية بالاستهلاك قصد زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وعليه فعلى المجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري قصد إنتاج السلع الرأس مالية من طرق مواصلات، مدارس، جامعات وغيرها.[1]

2- عنصر العمل:

يمثل مجموعة من الاعتبارات المتمثلة في القدرات الفيزيائية والثقافية التي يستخدمها الإنسان في إنتاج السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتلبية حاجياته فاستمرار التدريب والتعليم النوعي للعمالة يزيد من تطويرها، وتحدد إنتاجية عنصر العمل بدرجة كبيرة حسب الخبرة، العمر، التعليم والتدريب، وتعتمد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج على عنصر التأهيل التكنولوجي في العمليات الإنتاجية.[2]

3- التقدم التقني:

بالرغم من صعوبة التحديد الدقيق للإنتاج العلمي في الدول، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونه أهم عنصر في عملية النمو الاقتصادي (التقدم التكنولوجي)، عن

---

[1] مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى)، الجزائر: منشورات الحياة، 2009، ص 49.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، المرجع السابق، ص 34.

طريق الابتكارات والطرق المستحدثة للقيام بالعملية الإنتاجية بكفاءة اكبر من الطرق القديمة، ويمثل مؤشر الإنفاق الكلي على البحث والتطوير قبولا واسعا من الاقتصاديين.[1]

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات أو مقاييس يمكن اعتمادها لقياس النمو لاقتصادي، وقد اعتمدنا على معيار الدخل لقياس مؤشرات النمو الاقتصادي على اعتبار النمو الاقتصادي هو الز يادة في الدخل الحقيقي وكذا الزيادة في متوسط نصيب الفرد.

1- متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

هو أصدق المعايير وأكثرها استخداما حسب الكثير من الاقتصاديين، ويجب أن يقاس النمو الاقتصادي بمقدار الزيادة الحقيقية المستمرة المحققة في متوسط دخل الفرد، ويعود سبب ذلك إلى حصر قياس النمو الاقتصادي بالزيادة في معيار الناتج القومي، فقد يزيد الناتج القومي دون أن يصاحبه ارتفاع في متوسط الدخل للفرد، في حالة ما كانت الزيادة في معدل الناتج القومي أقل من الزيادة في معدل السكان، هذا ما يؤدي إلى معدل دخل منخفض للفرد، أو في حالة تساوي كل من معدل الزيادة في الناتج القومي ومعدل الزيادة في السكان وهو ما ينتج عنه ثبات معدل الدخل للفرد.[2]

2- الدخل الوطني الكلي (الناتج الحقيقي):

وفق هذا المؤشر فإن النمو الاقتصادي يقاس بمعدل الزيادة في الدخل الوطني الكلي (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي) التي يمكن أن يحققها الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وأساس هذا المؤشر هو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية

---

[1] مختار رنان، المرجع السابق، ص 50.

[2] إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص 58-59.

المقدرة بالقيمة الحقيقية وليست بالقيمة النقدية قصد استبعاد أثر التضخم في الزيادة الحاصلة في الناتج القومي.[1]

3- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

كما يمكن قياس النمو الاقتصادي عند البعض عن طريق الدخل المتوقع بدل الدخل الفعلي، فقد تمتلك الدولة موارد كامنة أو إمكانات متعددة للاستفادة منها كالتقدم التقني، وعلى هذا الأساس يتم قياس حجم الدخل مع الأخذ في الحسبان كل المميزات من موارد وا ٍمكانات، ولم يلقى هذا المعيار قبولا من طرف الاقتصاديين وذلك راجع لصعوبة قياس وتقدير تلك الثروات الكامنة والثروات المتوقعة في المستقبل.[2]

رابعا: نظريات النمو الاقتصادي.

عرفت العقود الأخيرة تطورا كبيرا في تسلسل النماذج المهتمة بتفسير النمو الاقتصادي، انطلاقا من نماذج النمو الكلاسيكية، مرورا بنماذج النمو النيوكلاسيكية، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي، وتعتبر هذه الأخيرة نتاج بحث عميق للاقتصاديين لمحاولة إيجاد تفسير دقيق وعملي للنمو الاقتصادي بعد فشل كل من المدرستين الكلاسيكية ونيوكلاسيكية في إعطاء تفسير للنمو الاقتصادي.

- ✓ **نظرية النمو الكلاسيكية:** برغم من الاختلاف الواقع بين رواد هذه النظرية،" أدم سميت، ريكاردو ،روبرت، مالتوس، كارل ماركس"، إلا أن هناك بعض الآراء المتفق عليها من قبل روادها والتي بالإمكان تلخيصها في النقاط التالية[3]:

---

[1] نفسه، ص 58.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة إيمان عطية ناصف علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 145.

[3] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، 2013، ص160-161.

- ✓ اتفق رواد هذه النظرية على وجود علاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي)، وفي الوقت نفسه هناك علاقة عكسية بين تكوين رأس المال وحجم السكان، إذ أن النمو السكاني يؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات عامل الأرض والتكنولوجيا)، مما يؤدي إلى ارتفاع المنتجات الزراعية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور وانخفاض الأرباح والادخار ومنه تكوين رأس المال.
- ✓ عند الكلاسيك الإنتاج هو دالة لكل من العوامل التالية: رأس المال، العمل، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية، والتغير في أحد هذه العوامل يؤدي إلى التغير في الإنتاج ومنه التغير في معدلات النمو، واعتبروا ثبات الموارد الطبيعية مع تغير بقية العوامل، وعليه فإن الإنتاج للأرض الزراعية يخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات رأس المال المستخدم وتكنولوجية الإنتاج.
- ✓ المصدر الوحيد للادخار هي الأرباح، وهي في انخفاض كلما اشتدت المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتبر الكلاسيك أن عملية توسيع السوق عامل مساعد لتوسيع الاقتصاد، وأن حالة الركود أو الثبات هي غاية لعملية التراكم الرأسمالي بسبب ندرة الموارد الطبيعية وكذا المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- ✓ الوصول إلى تنمية اقتصادية يعني وجود نظام مستقر في كل القطاعات، وساندو سياسة عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

مما سبق في تفسير النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية واهم ما جاءت به، فإنه يبقى تحقيقها رهن إمكانية تحقق فرضياتها، وفي حقيقة الأمر تعتبر افتراضات غير واقعية، كفرضية الاستخدام الكامل، وجود منافسة تامة وثبات عوامل الإنتاج ...

- **نظرة شومبيتر:**

لقد كانت أفكار شومبيتر مبنية على عدم وجود لمبدأ الغلة المتناقصة التي بالإمكان التغلب عليها، كما لا يوجد ظلم اجتماعي سببه سوء توزيع الدخول، ويرى شومبيتر ضرورة وجود منظم لتحقيق نمو اقتصادي، هذا المنظم ما هو إداري العادي، ولا صاحب رأس المال بالضرورة، بل هو من له القدرة على إدخال طرق وأساليب جديدة تعمل على مزج عناصر الإنتاج والتوليف فيما بينها، ليخلق ابتكارات جديدة من شأنها أن تلعب دورا هاما في إحداث التقدم التقني، أو اكتشاف موارد جديدة تقوم بتغيير دالة الإنتاج ومن ثم تحسين وزيادة الناتج الكلي، وفي هذا الصدد قسم شومبيتر الاستثمار إلى نوعين، استثمار استقلالي واستثمار تبعي.[1]

- ✓ **نظرية النمو النيوكلاسيكية:**

ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي قبل بداية ظهور نموذج هارود-دومار الذي يعتبر من أبرز مؤسسي النظرية في النمو الاقتصادي، كما أن النظريات التي ظهرت قبل نموذج سولو للنمو تعتبر مصدرا للأفكار التي بنى عليها سولو نموذجه الذي يتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن المسار الذي أدى بسولو إلى كتابة مقاله سنة 1956 والمعنون بـ "Acontribution to The Theory of Economic Growth" هي نفسها الطريق التي سطرها كل من هارود-دومار عند تقديم تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

-1- نموذج هارود – دومار:

تمت صياغة هذه النظرية من طرف كل من "Roy Harrod" و"Evesy Domar" لتعرف باسم "Harrod-Domar"، حيث استندت هذه النظرية على التحليل الكينزي الساكن، فحاولا تحديد معدل النمو التوازني وتبريره على المدى الطويل (الاستمرارية) عند مستوى

[1] محمد أحمد بن فهد عبيد علي أحمد الحجازي، التطور الاقتصادي لإمارة دبي "دراسة لتجربة دبي التنموية"، سلسلة الدراسات التخصصية، 2005، ص 133.

التشغيل الكامل، ما جعل كلا النموذجين يتشابهان من حيث المحتوى والمضمون، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن الإنتاج يعتمد كمية رأس المال المستثمر (K) لكل وحدة اقتصادية، ومعدل النمو في الناتج $(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للإدخار $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذا معامل رأس المال/ الناتج (K/Y) وبافتراض تساوي الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار يكون[1]:(قريشي، 2007، صفحة 75)

هي معدل الادخار (S) حيث أن في حالة التوازن يكون الادخار مساوي للاستثمار أي :

$S = I$ وعليه فإن: $i = \frac{I}{Y}$ ... ... (2)

حيث هي (i) معدل الاستثمار، و (I) الاستثمار هو الذي يحصل في رأس المال أي:

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (I) أي:

ومن خلال المعادلة (4) نحصل على: (5) ... $\Delta Y \times K - I$ ... ...

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على (Y) نحصل على: (6) ... $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{K}$ ... ...

كما يمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{S}{K}$

حيث :

g: تمثل معدل نمو الناتج.

S: معدل الادخار.

K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

كما أن الاستثمار المحلي زائد الاستثمار الأجنبي يساوي رصيد رأس المال أي:

[1]-مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات (الإصدار الطبعة الأولى)، الأردن، 2007، ص 75.

حيث:

I_d : الاستثمار الأجنبي.

I_f : الاستثمار المحلي.

وبتعويض المعادلة (7) في (6) نجد:

بالرجوع إلى تعريف النمو لهارود-دومار، ومن خلال المعادلة $g = S/K$ حيث K تعبر عن رأس المال للإنتاج، وكمثال إذا كان المعدل المرغوب لنمو الإنتاج g محدد بنسبة 7% سنويا، ونسبة رأس المال للإنتاج 3 وعليه فإن المعدل السنوي لصافي الادخار يجب أن يكون 21%، وبافتراض معدل الادخار المحلي 16% من الناتج القومي المحلي، فتوجد فجوة في المدخرات تقدر بـ 5%، وبالتالي إذا استطعنا سد هذه الفجوة بالاستثمار الأجنبي فإنه بالإمكان تحقيق معدل النمو المرغوب، إذا ينخفض النمو الاقتصادي بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، وتلجأ الدول إلى عملية سد الفجوة قائمة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي بجذب الاستثمارات الأجنبية.(Smith, 2003, pp. 634-664)[1]

كما يتعين على البلدان التي لها انخفاض في مدخراتها المحلية اللجوء إلى البدائل التالية[2]:(جباري، 2013، الصفحات 157-158)

- ✓ زيادة المدخرات المحلية بزيادة سعر الفائدة على الودائع.

[1] Todaro Smith, Economic Devlopment (eighth edition), 2003, pp 634-664.

[2] شوقي جباري، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، العدد 31، 2013، ص 157-158.

- ✓ تهيئ مناخ مناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ التوجه نحو الاقتراض المحلي أو الخارجي.
- ✓ التنازل عن معدل النمو المستهدف.

يلاحظ أن البديل الأخير غير منطقي، لعدم تقبل أي دولة لفكرة معدل النمو المنخفض وما ينجر عنه من عدم استقرار داخل البلد، مع إمكانية استخدام البدائل المتبقية على درجة متفاوتة من الصعوبة في تطبيقها.

-2- نموذج سولو (Solow swan1956):

يقوم نموذج "سولو سوان" على أهمية الادخار والاستثمار كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي بناءا على عملية التراكم الرأسمالي، ويعتبر هذا النموذج امتداد لنموذج "هارود – دومار"، غير أن نموذج "سولو" قام بتوسيع نظرة نموذج "هارود - دومار" بإدخال عنصر العمل كعنصر إنتاجي إضافي، مع إضافة متغير مستقل آخر هو المستوى الفني أو التكنولوجي لمعادلة النمو الاقتصادي، ويكون تأثيره في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي نتيجة لتراكم الرأس مالي والتقدم التكنولوجي معا[1]، وحسب هذه النظرية فإن التراكم الرأس مالي يلعب دورا هاما في إحداث النمو الاقتصادي القصير الأجل، في حين أن معدل النمو في الأجل الطويل يتجه نحو الثبات، مما يعني أنه في الأجل الطويل لا يمكن للنمو أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد بل يجب حدوث صدمات خارجية ممثلة في التقدم التكنولوجي الذي يكون خارج النظام الاقتصادي بالإضافة إلى تزايد حجم السكان[2].

---

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية،2007، ص 145.

[2] رشيد ساطور، المرجع السابق، ص 160-161.

ينبني نموذج سولو على افتراض السماح لوجود سلعة وحيدة تلعب دور المضاعف، تساهم في عملية الإنتاج و الاستهلاك من جهة، وتنتج من ذاتها من جهة أخرى، مع استخدام عنصر العمل وفق تقنية إنتاج موضحة بالعلاقة التالية[1]:

Q_t : يمثل مستوى الإنتاج.

K_t : يمثل مخزون رأس المال.

N_t : يمثل مخزون العمل.

t : تمثل عامل زمني لعملية الإنتاج.

لضمان وجود استقرار متوازن لهذه الدالة تم افتراض مجموعة من الخصائص.

فرضيات النموذج:

- ✓ افتراض تناقص المردودية الهامشية لرأس المال، والاقتصاد مغلق بحيث يكون الاستثمار هو الجزء المتبقي من الإنتاج (غير المستهلك)، وعلاقة تطور رأس المال (K) معطاة كالتالي:

$$\dot{K} = S_t \, . \, Q_t - \, dK_t \; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

- ✓ افتراض ثبات معدل الادخار، وعليه نعبر عن تطور رأس المال كالتالي:

$$\dot{K}_t = S\, F(K_t, N_t, t\,) - dK_t \; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

- ✓ تراكم رأس المال مأخوذ من الفرق بين الاستثمار والجزء المستغل من رأس المال، معدل الادخار ثابت أي يمثل جزء ثابت من الإنتاج.

باعتبار تناقص المردودية الحدية لرأسمال فإنه كلما كان هناك استخدام كبير لرأسمال على حساب العمل فإن المردودية الحدية تتضاءل، وكذا إذا كانت هناك محدودية لرأس

[1] عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، 2006، ص 12-13.

المال في الاقتصاد فإن جزء من الإنتاج الموجه للاستثمار يسمح بزيادة وبوتيرة سريعة لرأسمال، وعليه فكلما كانت نسبة رأس المال لا متناهية تكون الإنتاجية الحدية معدومة.

رياضيا وبعد عرض الجانب النظري لنموذج سولو، يمكن التعبير عن الحل بدالة كوب دوغلاس كالتالي:

$$Q_t = A_t \cdot K_t^{\alpha} \cdot N_t^{1-\alpha} \qquad 1>a>0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

ويكون معدل النمو في رأس المال كالتالي: $S \cdot A_t \cdot K_t^{\alpha-1} \cdot N_t^{1-\alpha} - d$

من اجل إيجاد حل يجب أن تكون $S \cdot A_t \cdot K_t^{\alpha-1} \cdot N_t^{1-\alpha}$ ثابتة وبالتالي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = {\dot{N}}/{N} + \Big/{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

فتكون نسبة النمو على المدى البعيد خاضعة لنسبة النمو الديموغرافي مع إضافة التطور التكنولوجي.

- **القاعدة الذهبية لـ Solow[1]:**

في أي اقتصاد يكون معدل النمو مستقلا عن سلوك العائلات فيما يخص العائلات، إذ يؤثر معدل الادخار بشكل مباشر على مستوى الاستهلاك الأعظم، وبحل المعادلة رقم (2) نحصل على:

"يتحقق هذا الحل عندما يكون $f' - d = n$ في اقتصاد غير مركزي، وهذا يدل على أن التعويضات الهامشية لرأس المال (سعر الفائدة) بعد الأخذ بعين الاعتبار الجزء الثابت من رأس المال، وبالتالي يصبح معدل الفائدة مساويا لمعدل النمو ومساويا من جهة أخرى للإنتاجية الحدية، ويمكن تعويض رأس المال في القيم القصوى.

[1] عز الدين مخلوف، المرجع السابق، ص 13.

يتحقق الحل الأمثل عندما يتساوى سعر الفائدة الكلي في رأس المال مع الادخار الكلي للاقتصاد، من خلال القاعدتين السابقتين تم استنتاج القاعدة الذهبية".

- ✓ **نماذج النمو الداخلي:**

ظهرت نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth Theories) أو نظريات النمو الحديثة، كنقد لفرضية النمو الخارجي المنشأ الذي قامت عليه نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث ركز مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم لوكاس ورومر وغيرهما على دراسة بعض العوامل الداخلية وحاولوا فهم تأثيرها على النمو الاقتصادي، ما نتج عنه عدة مقاربات تفسر النمو في الأجل الطويل، وكان كل من الاقتصاديين، بوول رومر 1986 ولوكاس 1988 الأولان اللذان ساهما بنموذجهم الحركي الذي يرتبط بمجموعة من المتغيرات الداخلية ذات الصلة بالبحث والتطوير، وركزت نظرية النمو الداخلي على العوامل التي تم إهمالها من طرف سولو لتفسير معدل النمو الاقتصادي، كالتباين في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان في الأجل الطويل، والزيادة في عوائد الحجم، التقدم التكنولوجي، الفني، الخبرة والتعليم، وسنقوم بذكر أهم النماذج التي أسهمت في تطوير نظريات النمو الداخلي، وتشترك هذه النماذج كلها في التركيز على أهمية رأس المال البشري على اعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو الاقتصادي.

-1- **نموذج بول رومير 1986 (**لتراكم المعرفي أو تراكم رأس المال المادي)

استطاع رومير (Romer) من إعطاء دفعة قوية للنظرية النيوكلاسيكية بعد وضع نموذج بسيط يقوم على فرضية إدخال عامل تراكم المعرفة كمتغير داخلي بدلا من الفرضية القائمة على عامل التطور التكنولوجي الخارجي الخاص بنموذج سولو، حيث اعتبر رومر المعرفة كسلعة عامة تمثل جزء من رأسمال، مستندا على أعمال (Arrow1962) و(Sheshinski1967)بإعادة إحياء فكرة التعلم عن طريق التمر ن، حيث قسم معلمة رأسمالإلى كل من مخزون رأسمال المادي ومخزون المعرفة الناتج منه، وبإيرادات ثابتة

للمخزونين ينمو الاقتصاد بمعدل نمو ذاتي ثابت طويل الأجل، معتمدا على العوامل التي تتحكم في (MPS) الميل الحدي للادخار فيتحقق المزيد من التراكم بزيادة مدخرات الأعوان الاقتصاديين الذي يحقق زيادة في النمو، وبنى رومر نموذجه على إمكانية تحقق وفرات خارجية لرأسمال المادي على دالة الإنتاج كوب دوغلاس، مع بقاء نفس الفرضيات التي قام عليها نموذج سولو على النحو التالي:

حيث:

Y_i : مستوى الانتاج في المؤسسة (i).

L_i, K_i : حجم العمل وأسمال المستخدم في كل مؤسسة.

A : عامل مشترك بين جميع المؤسسات ويمثل التقدم الفني أو المعرفة، وهو دالة لمخزون رأسمال الكلي.

K : مخزون رأسمال الكلي[1].

-2- **نموذج لوكاس1988** (تراكم رأسمال البشري)

يقوم هذا النموذج بأساس على دور رأسمال البشري كمصدر مهم للنمو الاقتصادي في ظل قصور تراكم رأسمال المادي لتحقيق استمرارية النمو، ويفصل لوكاس تراكم رأسمال العيني عن تراكم رأسمال البشري، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:(I.Martin, 2004, p. 251)

حيث:

Y: يمثل الإنتاج.

$\dot{K}$: الجزء غير المستهلك في إنتاج رأس المال العيني أي : $(\dot{K} = Y - C)$

[1] صباح فاضل، صبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد 02، 2016، ص ص 177-178.

بينما يعطى تراكم رأسمال البشري بالعلاقة التالية:

حيث:

δH: مخزون رأسمال البشري

$\dot{H}$: تغير مخزون رأسمال البشري.

μ: الوقت المسخر للعمل.

$(\mu - 1)$: الوقت المخصص للتعلم.

B: مقدار الفعالية.

يشبه هذا النموذج إلى حد كبير نموذج "SOLOW"، باعتبار التقدم التقني عامل مستقل (محايد)، وأن زيادة حجم الوقت المخصص للتكوين تؤدي إلى زيادة معدل النمو للإنتاج، وعليه فإن من أسباب ضعف معدل النمو الاقتصادي في بعض البلدان هو إهمال حكومات هته البلدان استمرارية مجموعة من العوامل المتمثلة في التكوين، التعليم والتمرن (تراكم رأسمال) وهو ما ينعكس على مردودية مؤسساتها مؤديا إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي ككل.

-3- نموذج رومير 1990 (تراكم رأسمال التكنولوجي)

اعتبر رومير في نموذجه المعدل الذي قدمه (1990) أن مصدر التقدم التكنولوجي هو الأفكار الناتجة من طرف الباحثين والمفكرين بدافع الربح، فالأفكار بالنسبة لرومير تتميز بكونها سلعا غير تنافسية، خاصة وحصرية فهي محمية ببراءة الاختراع، مما يولد معدل عائد وأثر للوفرات مرتفعة، ما يجعل المنافسة غير كاملة، واعتمد رومير على مجموعة من الفرضيات قصد توضيح نموذجه كالتالي:

- ✓ يعتبر نموذج متعدد القطاعات (البحث والتطوير، السلع النهائية والسلع الوسيطة)؛
- ✓ يوجد عاملان أساسيان للإنتاج (سلع رأسمالية متنوعة، كمية العمل محدودة)؛

- ✓ قطاع البحث والتطوير يعمل على إنتاج ابتكارات أو تصاميم جديدة للسلع الرأسمالية؛
- ✓ قطاع السلع الوسيطة يستعمل الابتكارات أو التصاميم الناتجة عن قطاع البحث والتطوير في إنتاج سلع رأسمالية وسيطة، مع سيادة المنافسة الاحتكار ية؛
- ✓ قطاع السلع النهائية يعمل تحت المنافسة التامة، والتي تعتبر في الأخير سلعة متجانسة واحدة.

وتكون دالة الإنتاج من الشكل:

حيث:

Y: مستوى الإنتاج.

K: حجم رأس المال.

A: مخزون الأفكار.

L: حجم العمل المطلوب للحصول على الإنتاج Y وباستخدام مخزون الأفكار A.

وباعتبار الأفكار أحد عوامل الإنتاج تكون دالة الإنتاج ذات عوائد متزايدة، فعند رومير فإن عدد الباحثين (L_A) يتناسب والأفكار المتولدة في كل لحظة، أما العمل فيستخدم لإنتاج الأفكار والسلع، وقد بين رومير بأن رأسمال للفرد الواحد ينمو ومخزون المعارف بمعدلات متساوية مع النمو المتوازن.[1]

-4- نموذج رابلو 1991 (AK)

يعتبر هذا النموذج من بين النماذج التي أسست لنظرية النمو الداخلي، وعلى بساطة هذا النمو إلا أنه من أهم نماذج النمو الداخلي، وما يميز دالة الإنتاج في هذا النموذج غياب تناقص الإنتاجية الحدية لرأسمال، حيث ألغى (Rebelo) في نموذجه فرضية تناقص عوائد

[1] فطيمة بزغي، زكية بن زرواق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، ص5-6.

رأسمال، بالإضافة إلى فرضية ثبات الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال وتساوي **(A)** وتأخذ الشكل البسيط التالي:

حيث:

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K: رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

وعلى أساس شكله البسيط أطلق عليه اسم نموذج **(AK)**، ومن خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن لنمو محرك داخلي أي أنه ليس عامل خارجي كما في النماذج التي قبله التي اعتبرت التقدم التقني عامل خارجي، كما توصلوا إلى أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على الاستثمار و الادخار بشكل إيجابي، أي الرفع من معدل الادخار يساهم بشكل دائم في تسارع النمو الاقتصادي، كما يضم هذا النموذج التباين الدولي للدخل[1].

(1) Gregory.N. Mankiw "Macroéconomie", 3eme edition, De boeck, Paris, France 2003, P264.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية.

اهتمت المنظمات الدولية المتخصصة ومراكز البحث والباحثين في الآونة الأخيرة بموضوع الخدمات اللوجيستية وانعكاسه على مختلف المجالات الاقتصادية، كزيادة النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ظهر في السنوات القليلة الماضية عدد لا بأس به من الدراسات والأبحاث التي عالجت عدة متغيرات اقتصادية جزئية أو كلية تختبر علاقتها والخدمات اللوجيستية، كالتجارة الدولية، التصدير، النقل البحري.....الخ، منها ما تقاطع مع الإشكالية الحالية للدراسة بشكل مباشر ومنها ما لامس أحد متغيرات الدراسة، وبما أن البحث العلمي تراكمي مبني على نتائج وجهود الدراسات السابقة، وبعد أن تناولنا في المباحث السابقة الأدبيات النظرية لمجموعة المتغيرات الخاصة بموضوعنا والمتمثلة في الخدمات اللوجيستية، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فإننا سنخصص هذا المبحث لدراسة وتحليل الدراسات السابقة، حيث سنركز على عدد من الأدبيات السابقة والتي تناولت متغير على الأقل من متغيرات الدراسة، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين، تناول القسم الأول عرض الدراسات السابقة مع تصنيفها وفق اللغة التي تم بها عرض البحث بهدف تسهيل عملية المقارنة والتحليل بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، في حين تناول القسم الثاني موقع الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة مع إبراز القيمة المضافة لها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا: دراسات الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

- **دراسة Samir Saidia، Venkatesh Mani وآخرون (2020):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " Dynamic linkages between transport, logistics, foreign direct Investment, and economic growth: Empirical evidence from developing countries" إلى دراسةالعلاقة بين النقل واللوجستيات والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال الفترة 2000-2016حيث تم جمع بيانات لوحة عالمية تضم 46 دولة

نامية تم تقسيمها جغرافيا إلى ثلاث مجموعات فرعية على النحو التالي: دول أوروبا وآسيا الوسطى(ECA)، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء الكبرى(MENA-SSA)، شرق آسيا، دول المحيط الهادئ وجنوب آسيا (EAPSA)، وقد تم تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام نماذج بيانات اللوحة الديناميكية (panel) من خلال تطبيق مقدر (GMM) حيث وجد أن جميع المتغيرات الأساسية تؤثر على بعضها البعض على المدى الطويل،يميل اتجاه العلاقة بين المتغيرات الثلاثة إلى الاختلاف عبر المجموعات ذات المستويات المختلفة من الأهمية، بحيث تظهر نتائج التحليل التجريبي إلى أن البنية التحتية للنقل واللوجستيات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي كنتيجة كلية وكانت النتائج التفصيلية كالتالي:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل لكل اللوحات.
- ✓ هناك تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على وظيفة الخدمات اللوجستية مع عدم وجود تأثير تغذية مرتدة لدول منطقة أوروبا، آسيا الوسطى، دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.
- ✓ بالنسبة لدول المحيط الهادي وجنوب آسيا (EAPSA)، تعتبر العلاقة ثنائية الاتجاه إيجابية بين النمو الاقتصادي والوظيفة اللوجستية وذات دلالة إحصائية.
- ✓ العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية اللوجستية ثنائية الاتجاه للوحات(MENA-SSA)و (EAPSA)، ووحيدة الاتجاه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوظيفة اللوجستية بالنسبة للجنة (ECA).
- ✓ العلاقة السببية بينلنقل والبنية التحتية اللوجستية ثنائية الاتجاه أيضاً للوحات(ECA)و(MENA-SSA)، ووحيدة الاتجاه للبنية التحتية للنقل إلى البنية التحتية اللوجستية الخاصة بلوحة(EAPSA).

وعليه فبالفعل هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان، مما يؤكد فرضية النمو كما يؤكد الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي المحلي في البلدان المتلقية.

بينت الدراسة أنه بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه التحديد، بما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل إيجابية وذات دلالة إحصائية فإن هذا الارتباط يوضح أن بلدان شمال إفريقيا لديها فرصة كبيرة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير أنظمة النقل الخاصة بها، كما سيؤثر من ناحية أخرى تطوير النقل البحري بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي، والذي يعتبر في الواقع محركاً للتنمية الاقتصادية، ما يعمل على تحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية على غرار تسريع عملية نقل التكنولوجيا وخلق فرص للعمل.

➢ **دراسة Rudra P. Pradhan وآخرون (2013):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " Transport Infrastructure, Foreign Direct Investment and Economic Growth Interactions in India : The ARDL Bounds Testing Approach" إلى دراسة التفاعلات المختلفة بين البنية التحتية للنقل والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1970-2012، وقصد الوقوف على قوة العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات وطبيعة أهميتها بالنسبة لصانعي القرار والسياسات في الهند، تم استخدام نهج اختبار الحدود ARDL للتكامل المشترك، جنبا إلى جنب مع طريقة VECM حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج التكامل المشترك ARDL أن البنية التحتية للنقل والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي كلها متكاملة، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينها.

- ✓ أظهرت نتائج VECM وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من البنية التحتية للنقل إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- ✓ أحد الآثار السياسية لهذه الدراسة هو أن البنية التحتية للنقل يمكن اعتبارها أفضل متغير سياسي للتنبؤ بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الهند، بحيث إذا أراد صناع القرار في الهند الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام والاستثمار الأجنبي المباشر المرتفع، فيجب عليهم التركيز على إنشاء بنية تحتية في الاقتصاد على المدى الطول.

➢ **دراسة Amrita Jhawar وآخرون (2017):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " Improving Logistice Performance Through Investments and Policy Intervention : A Causal Loop Model" إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير القوى العاملة الماهرة من خلال الاستثمار من قبل مقدمي الخدمات اللوجيستية والنمو في البنية التحتية وتحسين التنظيم الحكومي من خلال استثمار الحكومة في معايير الأداء اللوجيستي مثل تخفيض التكاليف في الوقت اللوجيستي، تحسين موثوقية الخدمات وتحسين المرونة وتحسين السلامة مما يؤثر على مؤشر الأداء اللوجيستي لدولة نامية مثل الهند، وهذا باستخدام منهج المخطط الحلقي السببي، تم مناقشة أربع نماذج حددها المؤلفون لتحسين الأداء اللوجيستي لدولة الهند وهي تطوير البنية التحتية، تحسن اللوائح الحكومية، اعتماد تكنولوجيا المعلومات وتطوير الموارد البشرية الماهرة، وتم تشكيل هذه النماذج للحلقة السببية لفهم دور القطاعيين العام والخاص وتوصلت الدراسة إلى أنه:

- ✓ على الجهات الحكومية (القطاع العام) التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين القوانين واللوائح

- ✓ على القطاع الخاص التركيز على زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير القوى العاملة الماهرة

بعد مناقشة النماذج الأربعة للحلقة السببية في هذه الدراسة تبين أنه يجب التركيز على تحسين المجالات الأربعة المذكورة أعلاه والتي ستؤدي إلى خفض التكلفة اللوجيستية، تقليل الوقت، تحسين موثوقية الخدمات وتحسين المرونة والسلامة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء اللوجيستي، والذي سيؤدي بدوره إلى تحسين الربح والنمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للمنظمات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: دراسات الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر

➢ **دراسة S. Luttermann et al (2020)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان (The impact of logistics performance on exports imports and foreign direct investment) إلى دراسة كيفية مساهمة الأداء اللوجيستي (LP) في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام (بانل) مجموعة بيانات تتكون من مصادر ثانوية مختلفة تشير إلى تحليل بيانات اللوحة، من خلال إجراء تحليل بيانات جماعية باستخدام بيانات ثانوية في 20 دولة آسيوية مقسمة إلى ثلاث مناطق فرعية آسيوية (شرق آسيا، جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) خلال الفترة 2006-2017، وقد استبعدت الدراسة دولة الصين حيث اعتبرت الدراسة هذه الدولة متطرفة من شأنها أن تؤدي إلى تحيز نتائجها، كما أن معظم البلدان محل الدراسة مصنفة على أنها دول نامية من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واستخدمت هذه الدراسة بيانات (LPI) في الفترة (2007-2016) بينما استخدمت بيانات (GCI) (يتم توفير هذا المؤشر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي على أساس سنوي ويقيس القدرة التنافسية لبلد ما) في الفترة (2006-2017)، ولاختبار هذه العلاقات قامت الدراسة بإجراء تحليل في ثلاث خطوات حيث في الخطوة الأولى تنظر إلى التطور العام لمؤشر (LP) في البلدان التي تم فحصها ظهر وحدة البحث مجالاً كافياً للتحسين في الفئات الست لمؤشر (LPI)

والفئات الأربعة لمؤشر (GCI) في الخطوة الثانية قامت الدراسة بمقار نة البيانات الخاصة ببرنامج الشراكة مع البيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وأظهرت أن الزيادة في (LP) لبلد ما تؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك أظهرت متغيرات (LPI) نتائج أفضل من متغيرات (GCI)، وكنتيجة عامة استنتجت الدراسة أن مؤشر (LP) يؤثر على كل من الأداء التجاري للبلدان وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان محل الدراسة.

➢ **دراسة Samir saidi, Sami Hammami (2011):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " The role of Transport and Logistics to attract Foreign Direct Investment in the Developing Countries" إلى تحليل أهمية النقل والخدمات اللوجيستية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث ركزت الدراسة على بلدان البحر الأبيض المتوسط النامية والمتمثلة في قبرص، مصر، مالطا، المغرب، سوريا، تونس وتركيا، باعتبارهم شركاء في الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2009، باستخدام مقدر نموذج التأثيرات الثابت، انطلاقا من بيانات اللوحة الناتجة من بنك البيانات التابع للبنك الدولي، وأظهرت الدراسة حسب تقدير نموذج التأثير الثابت:

1- معاملا إيجابيا وهاما للبنية التحتية للنقل والوظيفة اللوجيستية، مما يدل على أن المستثمرين الأجانب المباشرين حساسون لدرجة ونوعية النقل والبنية التحتية التابعة له وكذا مدى جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية المقدمة من طرف البلدان المضيفة للاستثمار.

2-أنظمة النقل والخدمات اللوجيستية تشكل بشكل عام جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تعمل بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تتنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد على التركيز على تطوير أنظمة النقل

والخدمات اللوجيستية، مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي.

- **دراسة Yanxi Li & Usman Ali (2021):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " Dynamics of outward FDI and productivity spillovers in logistics services industry: Evidence from China" إلى دراسة ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وتداعيات الإنتاجية في صناعة الخدمات اللوجيستية، مع أخذ أدلة من الصين كعينة دراسة، حاولت هذه الدراسة تحديد الآثار غير المباشرة للإنتاجية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في سياق التكامل الواسع النطاق في الصين من خلال الاستفادة من أحدث البيانات جنبً ا إلى جنب مع تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة،وقد بينت الدراسة أن أحد أسباب تسارع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الصين هي إستراتيجية Go-Global الصينية وذلك منذ تنفيذها عام 2001 و هي إستراتيجية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من القطاع الخاص والتي تعتبر خطة طموحة تربط الصين بالعالم الخارجي انطلاقا من جيرانها من خلال تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وتم تنشيط هذه الإستراتيجية بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق (BRI) سنة 2013، ما أدى إلى الاندماج السريع للاقتصاد الصيني في نظام سلسلة التوريد العالمية، مما أدى إلى المزيد من النقل والخدمات اللوجيستية، تم إعداد هذه الورقة للتأكد في ما إذا كانت هناك علاقة مواتية لنمو إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في صناعة اللوجستيات في الصين، وانطلاقا من الاعتقاد القائل بأن الربط الدولي الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج والتعاون في سلسلة التوريد سيحسن إنتاجية صناعة الخدمات اللوجيستية (LSI) المحلي، ونظرية الاعتماد على الموارد (RBV) والنظريات الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم الدراسة ببناء نموذجها

التجريبي على بعض الأفكار النظرية الموسعة حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج لمؤسسات الخدمات اللوجيستية أن يحقق نموا في الإنتاجية من خلال الوصول إلى الموارد القيمة والنادرة في الأسواق الخارجية، وكشفت نتائج الدراسة على:

- ✓ وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج ومؤسسات الخدمات اللوجستية ونمو الإنتاجية في LSI في الصين.
- ✓ هناك علاقة سببية قوية بين هذين المتغيرين، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى ونمو الإنتاجية في الداخل يعززان بعضهما البعض على المدى الطويل.
- ✓ يتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاجية بشكل ديناميكي لاستعادة التوازن عند وقوع أحداث غير متوقعة، ويرد هذا التأثير القوي في التغذية المرتدة صدى الحجج القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية يقلل في الواقع من تكاليف التجارة ويخلق المزيد من الأنشطة التجارية بين الدول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمليات اللوجستية الفعالة وا ٍدارة سلسلة اللوجستيات بأكملها.
- ✓ يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير الشركات اللوجستية الصينية لاستكشاف أسواق جديدة من أجل زيادة توسيع مبيعاتها ومواجهة التحدي المتمثل في الطاقة الإنتاجية الزائدة في الصناعة المحلية.
- ✓ عززت مبادرة الحزام والطريق الارتباط الإيجابي طويل الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج ونمو الإنتاجية فيLSI في الصين.

- ➢ **دراسة Keng Lin Soh, Wai Peng Wong, Chor Foon Tang(2021)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان" The role of institutions at the nexus of logistic performance and foreign direct investment in Asia" إلى دراسة دور المؤسسات في حلقة الوصل بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وعلى اعتبار أن

الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي لدول آسيا النامية، فإن القدرة اللوجيستية تعد عاملا حاسما في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع قلة الأبحاث في الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، يقوم هذا البحث بدراسة مجموعة من 31 دولة آسيوية تغطي الفترة ما بين 2007 إلى 2017، حيث تبحث الدراسة بشكل نقدي في تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة انحدار اللوحة الثابتة، وقد حاولت هذه الدراسة دراسة كيفية تأثير مؤشر التنافسية العالمية والأداء اللوجيستي بالإضافة إلى تأثيرات التفاعل لكليهما على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كانت المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة هي أنها وجدت أن العلاقة بين الجودة المؤسسية والأداء اللوجيستي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، حيث أظهرت النتائج أنه في حين أن الأداء اللوجيستي يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك تأثير عتبة للجودة المؤسسية في العلاقة بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عبر المستوى المتصور للجودة المؤسسية، أي أن التأثير يكون إيجابيا فقط قبل مستوى معين من الجودة المؤسسية، وبعد ذلك يتم عكس تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على المستوى المتصور للجودة المؤسسية، وبالتالي تدعم الفكرة القائلة بأن الابتكارات (أي الابتداع والمرونة في إطار مؤسساتي سليم) فعالة في تحقيق تنمية LP-FDIعلى المدى الطويل في آسيا.

- **دراسة Tilo F. Halaszovich, Aseem Kinra(2018):** تهدف هذه الدراسة بعنون " The Impact of Distance and National Transportation System on FDI and International Trade Patterns: Results from Asian Global Value Chains"إلى

دراسة حقيقة ما إذا كانت أنظمة النقل الوطنية المتطورة تعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بالإضافة إلى الخصائص المؤسسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية للدولة المضيفة، وطبقة الدراسة على الاقتصادات الأسيوية، حيث أدرجة هذه الدراسة مقاييس الأداء اللوجيستي في نماذج الجاذبية، على الرغم من أن هذه النماذج تستخدم غالبا في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بين البلدان، وتستند هذه النماذج إلى افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة بين البلدين، مشروطة بالعديد من خصائص البلدان المعنية التي يمكن أن تعزز أو تعيق الأنشطة التجارية الثنائية، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- ✓ أنظمة النقل الوطنية تؤثر بشكل إيجابي على كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ أنظمة النقل الوطنية الأكثر تطورا قادرة على التغلب على تكاليف المسافة لحد ما، مع العلم بان طبيعة تكاليف المسافة الجغرافية (مثل النقل) تختلف بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فبينما يتعلق الأول بالنقل الدولي والبنية التحتية للموانئ، يعتمد الأخير على النقل داخل البلد وتديره البنية التحتية للنقل البري
- ✓ بالإضافة إلى البيئة المؤسسية ومستو ى التنمية الاقتصادية والموقع الجغرافي، فإن أنظمة النقل الوطنية في الاقتصاد النامي هي أيضا عوامل محددة للقدرة على جذب الاستثمارات والتجارة.
- ✓ تكاليف المسافة (المسافة المؤسسية، المسافة الاقتصادية والمسافة الجغرافية) ليست دائما سلبية.
- ✓ المسافة المؤسسية الرسمية لها أهمية طفيفة بالنسبة للتجارة والاستثمار إذا كان البلد المضيف من الاقتصادات النامية، في حين البلد الأصلي هو من اقتصاد متقدم (التجارة

والاستثمار شمال جنوب)، أما إذا كان كلا البلدين من الاقتصادات النامية (التجارة والاستثمارات بين بلدان الجنوب) فإن المسافة المؤسسية تصبح عقبة مهمة.

- ✓ يؤثر البعد الاقتصادي بشكل إيجابي على التجارة والاستثمارات.
- ✓ المسافة الجغرافية سلبية باستمرار.
- ✓ أنظمة النقل الوطنية (البنية التحتية للموانئ، السكك الحديدية والطرق البرية) تؤثر بشكل كبير على التجارة والاستثمارات.
- ✓ تأثير النقل داخل البلد (السكك الحديدية والطرق البرية) له أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين لم تكن مرافق الموانئ مهمة في هذه الحالة.

- ➢ **دراسة saidi samir & haifa mefteh(2020)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان " Empirical Analysis of the Dynamic Relationships between Transport, ICT and FDI in 63 Countries" إلى دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والنقل على الجاذبية الإقليمية للاستثمارات الأجنبية (FDI) في البلدان المضيفة ذات مستويات الدخل المختلفة خلال الفترة 2000-2016، وقامت الدراسة بتقسيم لجنة عالمية مكونة من 63 دولة إلى ثلاث فرق فرعية هي 26 دولة ذات الدخل المرتفع (HI) و22 دولة ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMI) و 15 دولة ذات الدخل المتوسط الأدنى (LMI)، وتم تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام مقدرة (GMM)، واستخدمت الدراسة النماذج التجريبية لمعالجة العلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل في وقت واحد، اعتمادا على البيانات المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WDI ,2018)، وأثبتت نتائج الدراسة أن:

- ✓ العلاقة ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل لجميع اللوحات

- ✓ للنمو الاقتصادي تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الدخل المرتفع والدخل المتوسط الأعلى.
- ✓ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي علاقة ثنائية الاتجاه بالنسبة إلى لوحات (UMI) و(LMI) وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى لوحة (HI)
- ✓ العلاقة السببية بين النقل والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي علاقة ثنائية الاتجاه بالنسبة للوحات (HI) و (UMI) وأحادية الاتجاه من النقل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى لوحة (LMI)
- ✓ تؤكد العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي في جميع البلدان فرضية النمو، وهذا يثبت التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي المحلي في البلدان المتلقية.

- ➢ **دراسة A. J. KHADAROO and B. SEETANAH (2010):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " **TRANSPORT INFRASTRUCTURE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT** " إلى تحليل دور توفر البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بمجال النقل في تحسين مناخ الاستثمار وفي تحديد جاذبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستند هذه الدراسة في البداية على دراسة دولة الموريشيوس النامية والتي تقع في شرق إفريقيا في الفترة 1960-2004، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL وأظهرت نتائج التحليل أن:

- ✓ رأس مال النقل كان عاملا مهما في جعل البلاد جذابة للمستثمرين الأجانب المباشرين سواء في المدى القصير أو الطويل.

- ✓ المستثمرين الأجانب المباشرين، وخاصة في صناعتي التصنيع والسياحة، يدركون هذه المرافق التي تعتمد عليها هذه القطاعات المفضلة بشكل حاسم (خاصة في حالة موريشيوس).
- ✓ هناك تأثير مماثل نسبيا في حالة البنية التحتية غير المتعلقة بالنقل لدولة موريشيوس.
- ✓ تتوافق نتائج الدراسة مع تلك التي حصل عليها العلماء مؤخرا، خاصة بالنسبة لحالات البلدان النامية، ووجود الديناميكية والتجانس الداخلي أمر ثابت في نمذجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثم تم توسيع التحليل ليشمل عينة من 20 اقتصادا إفريقيا خلال الفترة 1986-2000 باستخدام نماذج البانل، وأشارت تقديرات نموذج الأثر الثابت إلى أن:

- ✓ التأثير الثابت إلى وجود معامل إيجابي وهام للبنية التحتية للنقل، مما يعني أن المستثمرين الأجانب المباشرين حساسون لرأس مال النقل.
- ✓يعتبر النوع الأخر من البنية التحتية أيضا مهما بالنسبة للمستثمرين المتوسطين، وا ٍن كان بدرجة قليلة من النقل.

ويبدو أن نتائج الدراسة تفسر سبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأصل لغرض استغلال الصناعات الاستخراجية والتي تقع عادة في المناطق النائية والتي يتطلب وجود بنية تحتية وخاصة النقل للوصول إلى المرافق الأساسية.

ثالثا: دراسات الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي

- ➢ **دراسة رياض ريمي، السعيد بوشول (2020):**[1]هدفت هذه الدراسة بعنوان "دور الأداء اللوجيستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي" إلى دراسة دور الأداء اللوجيستي في تسهيل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في خمسة عشر دولة شرق أوسطية

[1]-رياض ريمي، السعيد بوشول. دور الأداء اللوجيستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول المينا خلال الفترة (2010-2017). مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 03، العدد 12، 2020، 214-233.

وشمال إفريقيا باستخدام بيانات البانل من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر الأداء اللوجيستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في هته الدول، حيث أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجيستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ✓ أظهرت نتائج اختبارات مساواة الآثار الثابتة عن طريق (Poolability F-test) أنه يوجد تأثير خاص بكل بلد في كل نماذج النمو المقدرة، بالنظر إلى هذه الخصوصية، فإنه ليس من المناسب استخدام مقدّر طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS)لتقدير نماذج النمو لهذه الدراسة مقارنةً بنظيره مقدر الآثار الثابت.
- ✓ جل نتائج الدراسة تؤكد نتائج النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة.
- ✓ يلعب الأداللوجستي دورًا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أي كلما تحسن مستوى الأداء اللوجيستي كلما قل مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، وبرر أصحاب هذه الدراسة هذه النتائج غير المتوقعة على أن تحسن مؤشر الأداء اللوجيستي لدولة ما يؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية نحو هذه الدولة على شكل صادرات أو واردات، فزيادة صادرات الدول محل الدراسة نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجيستي أدى إلى زيادة الواردات بشكل أكبر، وهو ما يفسر سلبية الأثر للمتغير التفاعلي في النماذج المقدرة على النمو الاقتصادي.

- **دراسة ChorFoon TangSalah Abosedra & (2019):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " Logistics performance, exports, and growth: Evidence from Asian economies" إلى تحديد صحة ما إذا كانت فرضية النمو الذي يقوده التصدير يتوقف على الأداء اللوجيستي في آسيا، واستعرضت الدراسة بإيجاز القنوات الأربع التي يمكن أن يؤدي التطوير اللوجيستي من خلالها إلى النمو الاقتصادي وهي:

- ✓ تؤدي الرسملة المطلوبة لبناء وتحسين قطاع الخدمات اللوجيستية نفسه، إلى زيادة الطلب على المنتجات وزيادة لاحقة في إجمالي الطلب.
- ✓ يمكن أن يؤدي استخدام أنظمة لوجيستية فعالة إلى تقليل تكاليف الشركات، لأن توسيع شبكة النقل يمكن الشركات من خفض مستوى مخزوناتها، علاوة على ذلك يمكن للشركات أيضا الاستفادة من المعلومات التسويقية المحسنة المرتبطة بتحسين الاتصالات.
- ✓ يعتبر النظام اللوجيستي المنظم جيدا عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي.
- ✓ يؤدي استخدام الأنظمة اللوجيستية إلى تركيز الأنشطة التجارية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

اعتمدت الدراسة على بيانات لوحة متوازنة من 23 دولة آسيوية خلال الفترة 2010 إلى 2016، وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن فرضية النمو التي تعتمد على التصدير صالحة في جميع البلدان محل الدراسة بالإضافة إلى أن أداء قطاع الخدمات اللوجيستية عامل تمكين مهم للتجارة، لذلك وجد أن النمو الاقتصادي في آسيا مشروط بمستوى أداء الخدمات اللوجيستية في البلدان محل الدراسة، وعليه ينبغي إعطاء أولوية للاستثمار في البنية التحتية اللوجيستية لأنه يتمتع بأكبر قدر ممكن من الفوائد التي لها عوائد عليا للنمو المستقبلي في البلدان المدروسة، وفيما يلي النتائج التجريبية للدراسة:

- ✓ الأداء اللوجيستي والصادرات بما في ذلك السلع والخدمات السياحية، لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.
- ✓ الأداء اللوجيستي والصادرات هي محفزات نمو مهمة للاقتصاديات الآسيوية التي تم فحصها.
- ✓ تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى الأداء اللوجيستي لبلد ما.
- ✓ تأثير الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي مرهون بجودة المؤسسات، ولكن التأثير الهامشي يكون مهما فقط عندما تكون الجودة المؤسسية أكبر من مستواها الأقصى.

➢ **دراسة Ziaul Haque Munim, Hans-Joachim Schramm(2018):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " The impacts of port infrastructure and logistics performance on economic growth: the mediating role of seaborne trade" إلى معرفة المساهمة الاقتصادية للتجارة المنقولة بحرا من منظور جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجيستي، فقد قامت هذه الدراسة بفحص الارتباطات بين جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجيستي والتجارة المنقولة بحرا، وتأثيرها على نمو الاقتصاد الوطني، وقامت هذه الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) سعيا منها لتقديم دليلا تجريبيا على الآثار الاقتصادية الكبيرة لجودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجيستي، بالإضافة إلى القيام بإجراء تحليل SEMمتعدد المجموعات عن طريق تقسيم البلدان إلى مجموعات اقتصاد دول المتقدمة والنامية وقد كشفت نتائج الدراسة على ما يلي:

- ✓ التحسن في جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجيستي من شأنه أن يجلب أكبر الفوائد لاقتصاد بلد ما.
- ✓ جودة البنية التحتية للموانئ لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني.
- ✓ الأداء اللوجيستي يؤثر على التجارة البحرية لبلد ما.

- ✓ تتوسط التجارة المنقولة بحرا جزئيا تأثير جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.
- ✓ أداء الخدمات اللوجيستية له تأثير أكبر على التجارة البحرية في الاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة.
- ✓ في الاقتصادات النامية، وجدت الدراسة أيضا أن جودة البنية التحتية للموانئ تؤثر بشكل إيجابي على الأداء اللوجيستي، كما أن الأداء اللوجيستي الأفضل يؤدي إلى زيادة التجارة المنقولة بحرا، ويؤدي ارتفاع التجارة المنقولة بحرا إلى نمو اقتصادي.

وعليه كشفت الدراسة انطلاقا من النتائج المعروضة على أنه من الضروري للبلدان النامية أن تعمل باستمرار على تحسين جودة البنية التحتية للموانئ لأنها تساهم في أداء لوجيستي أفضل، مما يؤدي إلى زيادة التجارة البحرية، ما يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى، ومع ذلك فإن هذا الارتباط يضعف مع ازدياد ثراء البلدان النامية.

- ➢ **دراسة Rajeev K.Goel, James W-Saunoris , Srishti S.Goel(2021)**: تهدف هذه الدراسة بعنوان " Supply chain performance and economic growth:The impact of COVID-19 disruptions" إلى دراسة تأثير وتداعيات الاضطرابات الناتجة جراء أزمة فيروس كورونا على أداء لوجيستيات سلسلة التوريد والنمو الاقتصادي، واستخدمت هذه الدراسة بيانات 130 دولة لفحص الآثار النسبية للجوانب المختلفة للوجيستيات سلسلة التوريد، بما في ذلك الأداء اللوجيستي الكلي، وأداء بعض أبعاد المدخلات والمخرجات للوجيسيات على النمو الاقتصادي، وقد كانت نتائج الدراسة كالتالي:
  - ✓ سلاسل التوريد ضرورية للإنتاجية والنمو الاقتصادي للدول.
  - ✓ التحسينات في الأداء اللوجيستي الإجمالي لسلسلة التوريد تؤدي إلى عوائد نمو إيجابية، هذه المكاسب موجودة أيضا في البعدين المصنفين للوجيستيات، بما في ذلك المدخلات

اللوجيستية (البنية التحتية) والمخرجات اللوجيستية (توقيت التسليم) ففي غياب التسليم في الوقت المناسب ستتأثر مراحل الإنتاج اللاحقة سلبا، مع نمو سلبي في عواقب التحسينات في البنية التحتية، والتي تعتبر أقل قابلية للتطبيق في المدى القصير.

- ✓ من حيث التوقيت مراحل الإنتاج اللاحقة ستتأثر مع عوقب سلبية على النمو.
- ✓ من حيث البنية التحتية فإن التحسينات أقل قابلية لمبادرات السياسة قصيرة المدى.
- ✓ تأثيرات نمو الخدمات اللوجيستية حساسة لمعدلات النمو السائدة في الدول، حيث تميل الدول التي تقع في الطرف الأدنى من طيف النمو إلى الاستفادة بشكل كبير من التحسينات في أداء الخدمات اللوجيستية، على العكس من ذلك من المرجح أن تواجه هذه الدول تحديات خاصة في أوقات جائحة COVID-19 عندما تتعرض سلاسل التوريد للخطر.
- ✓ تأثر العديد من محركات النمو الاقتصادي سلبا من قبل COVID-19 مما أدى إلى أثار سلبية على النمو بسبب اضطراب سلاسل التوريد، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات.

- ➢ **دراسة الملا وآخرون (2021)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان "**الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**" إلى التعرف على أثر الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية في أفريقيا، واعتمد الباحث على أسلوب البحث الوصفي والقياسي من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط وتقدير معدلات النمو، كما اعتمد البحث للحصول على البيانات على المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي، وتوصلت الدارسة إلى أن:

- ✓ العلاقة بين الخدمات اللوجستية والتجارة الدولية تكمن فيما تقدمه الخدمات اللوجستية من مزايا تخفيض في التكلفة وكسب في الوقت والحفاظ على جودة المنتج على مدى طول سلسلة الإمداد، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتقليل تكاليف الواردات.

- ✓ وبناءا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أساسا كمؤشر للنمو الاقتصادي تم ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب هذا المؤشر لكل دولة خلال فترة الدراسة، بحيث تصدرت قطر المجموعة بمعدل نمو بلغ نحو 13.69% تليها ثانيا المملكة العر بية السعودية وعمان بمعدل نمو بلغ نحو 8.4%، أما المرتبة الثالثة فكانت لدولة البحرين بمعدل نمو بلغ نحو 8.1% تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ في حدود 8% وجاءت دولة الكويت في المركز الأخير بمعدل نمو بلغ نحو 7.2%.
- ✓ من خلال الأداء اللوجيستي الكلي لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حدا، اتضح أن الأداء اللوجيستي خلال فترة الدراسة يتحسن مع تفاوت في درجة التحسن للدول محل الدراسة، الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد.

➢ **دراسة هبة الله محمد أحمد إسماعيل (2021)[1]:** هدفت هذه الدراسة بعنوان "أثر الأداء اللوجيستي على تنمية الصادرات في الدول النامية" إلى الوقوف على أثر الأداء اللوجيستي على تنمية الصادرات داخل البلدان النامية وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجيستية التي تقدمها هذه البلدان كتطوير البنية التحتية وتطوير هيكلة الأنظمة الجمركية بداخلها والاهتمام بعامل الوقت كعنصر هام لتجارة الدولية، وطبقت الدراسة على مجتمع مكون من ثلاثون دولة نامية خلال الفترة 2007 إلى 2018، وتقوم الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحليل وتوصيف المتغيرات التي تناولتها الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي والأسلوب القياسي من خلال استعراض الأوضاع الراهنة

[1]-هبة الله محمد أحمد اسماعيل. أثر لأداء اللوجيستي على تنمية الصادرات في الدول النامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، دون سنة، 215-240.

للأداء اللوجيستي وأداء الصادرات في الدول النامية، وأظهرت النتائج الخاصة بالتحليل الإحصائي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية الخاصة بالدراسة ما يلي:

- ✓ معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجيستي على الصادرات في الدول النامية محل الدراسة، أي أن الاعتماد على تطوير الخدمات اللوجيستية لدعم قطاعات التصدير للدول النامية سيكون له مردود جيد إلى حد كبير.
- ✓ التأثير الإيجابي للتشغيل في القطاع الصناعي على الصادرات بالدول النامية محل الدراسة.
- ✓ معنوية الأثر الإيجابي للناتج القومي معبرا عنه بنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات.
- ✓ معنوية التأثير الايجابي للادخار على الصادرات.

➢ **دراسة Pinar Hayaloglu(2015)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان " The Impact of Developments in the Logistics Sector on Economic Growth: The Case of OECD Countries" إلى دراسة تأثير التطورات في القطاع اللوجيستي على النمو الاقتصادي في 32 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تغطي الفترة 1994-2011، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج البانل، وقد تم تحديد أي منها سيتم استخدامه من أساليب التأثيرات الثابتة والعشوائية ضمن تحليل بيانات اللوحة، كما تم تحديد متغيرات استثمارات البنية التحتية والنقل الداخلي، النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي وخطوط الهاتف ومستخدمي الانترنت كبديل لتطوير قطاع الخدمات اللوجيستية، وأظهرت نتائج الدراسة أن:

العلاقة بين تطور القطاع اللوجيستي والنمو الاقتصادي تتغير تبعا للمتغير المستخدم وعليه فإن:

- ✓ استثمارات البنية التحتية للنقل الداخلي تكون موجبة في جميع النماذج التي تستخدم فيها.
- ✓ معاملات متغيرات النقل البري، النقل الجوي، وMCS، وFBIS، ومستخدمي الانترنت موجبة، إلا أن معامل متغير خط الهاتف سلبي.
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النقل بالسكك الحديدية والنمو الاقتصادي.

وعليه ووفقا لنتائج هذه الدراسة التي تم فيها استخدام مؤشرات مختلفة لقطاع الخدمات اللوجيستية فإن:

- ✓ الاستثمار في قطاع النقل والتطور في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال استخدام الانترنت والهواتف المحمولة، على عكس الهواتف الثابتة التي تقلل من النمو الاقتصادي بسبب استخدامها المحدود.
- ✓ النقل بالسكك الحديدية ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي.

خرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن تطور القطاع اللوجيستي في دول منظمة التعاون الاقتصادي التنمية يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي.

- ➢ **دراسة Zhaofang chu (2012)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان " Logistics and economic growth : a panel data approach" إلى البحث بشكل تجريبي في تأثير رأس المال اللوجيستي على النمو الاقتصادي الإقليمي على المدى الطويل في الصين، وذلك باستخدام إطار التقارب المشروط مع نهج ديناميكي يعتمد على بيانات 30 مقاطعة في الصين خلال الفترة من 1998 إلى 2007، وأظهرت نتائج تقدير برنامج GMM أن:

- ✓ الاستثمار في الخدمات اللوجيستية يؤثر على النمو الاقتصادي الإقليمي لنصيب الفرد منللناتج المحلي الحقيقي في الصين بشكل إيجابي وا إحصائي كبير، وتدعم هذه

النتائج وجهة نظر النمو الناجم عن الاستثمار وتشير إلى أن خطط تعزيز الصناعات العشرة الأولى التي نفذتها الحكومة الصينية ستلعب دورها.

- ✓ مساهمة رأس المال اللوجيستي في النمو الاقتصادي الإقليمي أعلى بالنسبة للمناطق النامية مقارنة بالمناطق المتقدمة، مما يشير إلى أنه من المرجح أن تكسب المقاطعات الداخلية المزيد من الاستثمار في الأنظمة اللوجيستية.
- ✓ كما أشارت النتائج إلى أن دخول المقاطعات الداخلية كنظام يميل إلى التقارب، في حين لا يوجد دليل يدعم تقارب دخول المقاطعات الساحلية.
- ✓ ومن منظور السياسة الحكومية تقدم نتائج البحث أدلة قوية تشير إلى أن الاستثمار في الخدمات اللوجيستية مهم لتعزيز النمو الاقتصادي، وخاصة في المناطق غير المتطورة نسبيا، ويتعين على وسط وغرب الصين أن تعمل على تعزيز استثماراتها في الأنظمة اللوجيستية وكذلك رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي السريع.

كما بينت نتائج الدراسة أهمية كبيرة في صنع السياسات في سياق البلدان النامية الأخرى.

- ➢ **دراسة Huaiyu Yuan and Jianmin Kuang (2010):** هدفت هذه الدراسة بعنوان **" The Relationship between Regional Logistics and Economic Growth Based on Panel Data"** إلى تقديم تحليل مقارن لمستوى تطور صناعة الخدمات اللوجيستية في المناطق الشرقية، الوسطى والغربية في الصين، وذلك باستخدام نماذج البانل، وبناءا على بيانات اللوحة والنماذج ذات الصلة قامت الدراسة باختيار وكلاء العرض والطلب اللوجيستي بشكل معقول، حيث أظهرت النتائج أن:

- ✓ تطوير الخدمات اللوجيستية كان له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، مع وجود اختلافات واضحة في المناطق الرئيسية الثلاث حسب الدراسة، فعلى عكس المناطق الشرقية المتقدمة، فإن البنية التحتية اللوجيستية في وسط البلاد والمناطق الغربية لديها مساهمة أقل في النمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن الطلب على الخدمات اللوجيستية في

المناطق الأقل نموا لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي من المناطق ذات النمو المتقدم.

- ✓ كلما كانت المناطق أكثر تطورا كلما زاد الدور الذي تلعبه البنية التحتية اللوجيستية في النمو الاقتصادي.
- ✓ كلما كانت المناطق أقل تطورا، قل الدور الذي تلعبه حركة البضائع في النمو الاقتصادي.

- ➢ **دراسة خالد هاشم عبد الحميد:** هدفت هذه الدراسة بعنوان "**لوجيستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" تناول لوجيستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال التطبيق على عينة من 17 دولة، وباستخدام بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة 2007-2018، واعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي باختيار عدد من المؤشرات للوجيستيات التجارة وتطبيقها على الدول محل الدراسة وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية بين التحسن في مؤشر الأداء اللوجيستي ومعدل النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة طردية بين التحسن في مؤشر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة ومعدل النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة طردية بين النمو في الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي المحقق.

أي أن لوجيستيات التجارة لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بهذه الدول، حيث تساهم لوجيستيات التجارة ممثلة بمؤشر الأداء اللوجيستي ومؤشر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة في خفض تكاليف التجارة وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، هذا إلى جانب زيادة جاذبية الدول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق.

رابعا: دراسات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

- **دراسة بن يوب لطيفة، عوار عائشة (2013):** هدفت هذه الدراسة بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي" إلى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وطبقت هذه الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى غاية 2011، باستخدام طريقة التكامل المتزامن، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول، الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية كمتغيرين تفسيرين مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، وبالتالي التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ وجود علاقة سببية ثنائية (ذات اتجاهين) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتبر أقوى من تأثير النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **دراسة خرافي خديجة، بن يوب لطيفة (2016):** هدفت هذه الدراسة بعنوان "قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL دراسة حالة (الجزائر - تونس- المغرب)" إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب ومن أجل معرفة هذا الأثر تم استخدام طريقة التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وباستعمال البيانات السنوية للفترة 1980-2016

لنمو الناتج المحلي (GDPG) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي العالمي، وأسفرت نتائج الدراسة على النتائج التالية:

- ✓ تأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- ✓ المعلمات طويلة الأجل بالنسبة لبلدان المغرب العربي إيجابية، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة.
- ✓ وجود اختلاف بين دول المغرب العربي حسب ما أظهرته المعلمات قصيرة الأجل، حيث تم إيجاد أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في كل من الجزائر والمغرب على المدى القصير، بينما كان الأثر إيجابي في دولة تونس.

- ➢ **دراسة شوقي جباري، محمد محجوب الحداد (2013)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة – تونس، ليبيا، مصر"إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا ممثلة في تونس، ليبيا ومصر، ولقياس هذا الأثر استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والكيفي وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وعليه تم بناء نموذج قياسي وتقدير معلماته واختبارها اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1986-2008) والتي تم تجميعها من النشرات الإحصائية والاقتصادية الرسمية والتقارير الدورية الصادرة بهذا الخصوص، وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ أظهرت نتائج التحليل القياسي أن التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي له آثار ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول الثلاث، بمعنى أن الزيادة في

التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولار واحد) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأثر مضاعف تتباين قيمته بين الدول الثلاث؛

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة من الدول الثلاث لا يتعد كونه مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها فالتحليل القياسي أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الدول الثلاث، لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية؛
- ✓ أظهر التحليل القياسي لبيانات كل من ليبيا وتونس إشارة موجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين بقدر قيمة المضاعف؛
- ✓ أظهر التحليل القياسي لبيانات جمهورية مصر العربية إشارة سالبة لمعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لمصر؛
- ✓ إن نمو الناتج لا يعود فقط إلى الزيادة في كم المدخلات من عناصر الإنتاج بل أيضا إلى نوع تلك المدخلات، وعليه يتعين على الدول أن تولي اهتماما أكبر للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمارات (تحسين نوع الاستثمار) وخير دليل على ذلك تجربة مصر، فبالرغم من أن مصر استقطبت أكبر رصيد تراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاث إلا أن كفاءة ذلك الاستثمار كانت أقل مما هو عليه الحال في باقي الدول خلال فترة الدراسة.

- ➢ **دراسة Wai Peng Wong & Chor Foon Tang(2018)**: هدفت هذه الدراسة بعنوان " The major determinants of logistic performance in a global perspective: evidence from panel data analysis" إلى كشف وفهم المحددات

الرئيسية للأداء اللوجيستي (LP) لزيادة رفع أداء اللوجيستيات في البلدان، وذلك باستخدام بيانات غير متوازنة من 93 دولة مختارة خلال الفترة 2007-2014 وباستخدام نماذج البانل حاولت الدراسة إجراء تحقيق نقدي في المحددات الرئيسية لـ (LP) واستعملت الدراسة نهج بيانات اللوحة الثابتة بسبب محدودية البيانات، وكشفت نتائج هذه الدراسة على أنه:

- ✓ أن البلدان التي لديها القدرة على توفير الموارد مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والعمالة والتعليم يمكن أن تعزز بشكل فعال العملية اللوجيستية التي بدورها من شأنها أن تحسن (LP).
- ✓ أن البلدان التي لها مستوى منخفض من الفساد و/أو مستوى مرتفع من الاستقرار السياسي ستساعد أيضا في تحسين الكفاءة اللوجيستية وتعزيز (LP).
- ✓ المدخلات التي يمكن أن تدعم العملية اللوجيستية ضرورية، ولكنها وحدها غير كافية لتحسين الشراكة العامة بشكل فعال إذا فشلت الحكومات في مكافحة الفساد وتوفير بيئة مستقرة سياسيا.
- ✓ الجودة المؤسسية أي الإنتاج الأنظف والإنتاجية تلعب دورا مهما للغاية في تحديد الأداء اللوجيستي على المستوى الكلي.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

فيما يلي سيتم مناقشة وتحليل مجموعة الدراسات السابقة التي تم عرضها.

أولا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر

تم عرض سبعة دراسات سابقة تناولت موضوع الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر نشرت في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية سنة 2021، ويلاحظ بأن جل الدراسات كانت دراسات تجريبية كمية تعتمد على البيانات الصادرة من طرف المؤسسات والهيئات الرسمية باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة.

فمن ناحية العينة أو مجتمع الدراسة فقد تباين حجمها من دراسة لأخرى، فمنها من قام بأخذ عينة كلية مع اختلاف نوعية العينة حسب العامل المشترك بينها، كمثال بلدان البحر الأبيض المتوسط النامية كدراسة (**Samir saidi, Sami Hammam**)، البلدان ذات مستويات الدخل المتوسط والمنخفض كدراسة (**saidi samir & haifa mefteh**)، ومنها من أخذ بعينة جزئية كأخذ أدلة من الصين كعينة دراسة كدراسة (**Yanxi Li&Usman Ali**).

أما مضمونا فقد تناولت دراسة (S. Luttermann et al) كيفية مساهمة الأداء اللوجيستي (LP) في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في 20 دولة آسيوية، حيث تميزت هذه الدراسة باستخدام بيانات (LP) المكون من بيانات (LPI) وبيانات (GCI) عبر ثلاث خطوات تحليلية للتوصل الدراسة إلى أن مؤشر (LP) يؤثر على كل من الأداء التجاري للبلدان وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان محل الدراسة وتتناغم نتائج هذه الدراسة من ناحية أهمية البنية التحتية للنقل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة (Samir saidi, Sami Hammam) التي تناولت تحليل أهمية النقل والخدمات اللوجيستية في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتؤكد نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة قوية بين البنية التحتية للنقل (أحد الوظائف اللوجيستية) والاستثمار الأجنبي المباشر، وحساسية المستثمرين الأجانب المباشرين لدرجة ونوعية البنية التحتية والنقل وكفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية في البلد المضيف، واعتبار أنظمة النقل والخدمات اللوجيستية جزء لا يتجزأ من إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتفق الدراستين السابقتين مع ما توصلت إليه دراسة (**Tilo F. Halaszovich, Aseem Kinra**) التي ركزت على حقيقة ما إذا كانت أنظمة النقل الوطنية المتطورة تعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث أدرجت هذه الدراسة مقاييس الأداء اللوجيستي في نماذج الجاذبية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة الأهمية البالغة لأنظمة النقل الوطنية (البنية التحتية للموانئ، السكك الحديدية والطرق البرية) وتأثيرها الكبير على تطور التجارة الدولية

وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، وان تأثير النقل داخل البلد والمتمثل في (السكك الحديدية والطرق البرية) له أهمية بالغة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص، في حين لم تكن مرافق البنية التحتية للموانئ ذات أهمية في هذه الحالة، وبالإضافة إلى الدراستين السابقتين تعزز دراسة (**A. J. KHADAROO and B. SEETANAH**) النتائج التي توصلت إليها الدراستين بعد تحليل هذه الدراسة لدور توفر البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بمجال النقل في تحسين مناخ الاستثمار وفي تحديد جاذبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع العلم أن هذه الدراسة تناولت دراستين في آن واحد بحيث قامت في بداية الدراسة بتحليل دور البنية التحتية في مجال النقل في تحسين مناخ الاستثمار وجاذبية التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة لموريشيوس والتي تقع شرق إفريقيا خلال الفترة 1960-2004 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن رأس مال النقل كان عاملا مهما في جذب المستثمرين الأجانب سواء على المدى القصير أو الطويل، وأن هناك تماثل نسبي في حالة البنية التحتية غير المتعلقة بالنقل لدولة موريشيوس، ليتم بعدها توسيع الدراسة لتشمل 20 دولة من إفريقيا خلال الفترة 1986-2000 باستخدام نماذج البانل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن وجود معامل ايجابي وهام للبنية التحتية للنقل، مما يعني حساسية المستثمرين الأجانب لرأسمال النقل، وعلى غرار الدراسات الثلاثة السابقة الذكر تأتي دراسة (**saidi samir & haifa mefteh**) لتأكد نتائج الدراسات السابقة للأثر الايجابي للبنية التحتية للنقل على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إضافة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوصلت هذه الدراسة كذلك إلى أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل ثنائية الاتجاه لجميع اللوحات، ويقصد باللوحات هنا أنه تم تقسيم الدول محل الدراسة إلى ثلاث لوحات حسب الدخل (الدخل المرتفع، الدخل المتوسط الأعلى والدخل المتوسط الأدنى).

تناولت دراسة (**Yanxi Li & Usman Ali**) ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وتداعيات الإنتاجية في صناعة الخدمات اللوجيستية لدولة الصين، وانطلقت هذه الدراسة من الاعتقاد بأن الربط الدولي الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج والتعاون في سلسلة التوريد سيحسن من إنتاجية صناعة الخدمات اللوجيستية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج ومؤسسات الخدمات اللوجيستية ونمو الإنتاجية في صناعة الخدمات اللوجيستية في الصين.

توصلت دراسة (**Keng Lin Soh, Wai Peng Wong, Chor Foon Tang**) إلى أن العلاقة بين الجودة المؤسسية والأداء اللوجيستي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، ففي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بالأداء اللوجيستي، هناك تأثير عتبة للجودة المؤسسية في العلاقة بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد، أي أن العلاقة بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على المستوى المتصور للجودة المؤسسية.

ثانيا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي

تم عرض عشر دراسات سابقة تناولت موضوع الأداء اللوجيستي النمو الاقتصادي والتي صدرت خلال الفترة الممتدة 2010 من إلى غاية سنة 2021، وتباينت هذه الدراسات في اختيار عينة الدراسة و نوع المتغيرات المطبقة على كل دراسة، فنجد أن دراسة (**رياض ريمي، سعيد بوشول**) ركزت على دراسة دور الأداء اللوجيستي في تسهيل التأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، حيث تبين في هذه الدراسة أن دور الأداء اللوجيستي في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي يلعب دورا عكسيا، وقد تماثلت عينة هذه الدراسة ودراسة (**خالد هاشم عبد الحميد**) والمتمثلة في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى استخدام الدراستين لبيانات السلاسل المقطعية (بانل)، مع اختلاف

هدف الدراسة الثانية التي ركزت على أثر لوجيستيات التجارة على النمو الاقتصادي، وخرجت بنتيجة مفادها أن تحسن مؤشر الأداء اللوجيستي يؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي، في حين تماثلت دراسة (**ChorFoon TangSalah Abosedra &**) مع دراسة (**رياض ريمي، سعيد بوشول**) في هدف الدراسة المقصود والمتمثل في التأكد من درجة صحة توقف فرضية النمو الذي يقوده التصدير على الأداء اللوجيستي، وقامت هذه الدراسة باستخدام أربع قنوات قد يؤدي تطوير الأداء اللوجيستي عبرها إلى النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن للأداء اللوجيستي والصادرات أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك كما انساقت دراسة (**هبة الله محمد أحمد إسماعيل**) في نفس مسار الدراستين السابقتين في محاولة الوقوف على أثر الأداء اللوجيستي على تنمية الصادرات في البلدان النامية، مع التركيز على بعض معايير الأداء اللوجيستي كمتغيرات دراسة وهي البنية التحتية، الأنظمة الجمركية ومعيار الوقت، وعززت نتائج هذه الدراسة نتائج الدراستين السابقتين، حيث أكدت على معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجيستي على الصادرات في الدول النامية محل الدراسة، أي أن الاعتماد على تطوير الخدمات اللوجيستية لدعم قطاعات التصدير للدول النامية سيكون له مردود جيد إلى حد كبير.

كما شددت دراسة (**Ziaul Haque Munim, Hans-Joachim Schramm**) على أنه يجب على البلدان النامية التركيز والعمل باستمرار على تحسين جودة البنية التحتية للموانئ لأنها تؤثر بشكل إيجابي على الأداء اللوجيستي، كما أن الأداء اللوجيستي الأفضل يؤدي إلى زيادة التجارة المنقولة بحرا، ويؤدي ارتفاع التجارة المنقولة بحرا إلى نمو اقتصادي، في حين استغلت دراسة (**Rajeev K.Goel, James W-Saunoris , Srishti S.Goel**) الوضعية الصعبة التي عانى منها الاقتصاد العالمي جراء تداعيات أزمة فيروس كورونا وتأثيراتها على لوجيستيات التوريد والنمو الاقتصادي تطبيقا على 130 دولة، وتبين الدراسة أن التحسينات في الأداء اللوجيستي الكلي لسلسلة التوريد تؤدي إلى عوائد نمو إيجابية، هذه

المكاسب موجودة أيضا في المعيارين المصنفين للوجيستيات، بما في ذلك المدخلات اللوجيستية (معيار البنية التحتية) والمخرجات اللوجيستية (معيار توقيت التسليم) فغياب التسليم في الوقت المناسب يؤثر على مراحل الإنتاج اللاحقة سلبا، مع نمو سلبي في عواقب التحسينات في البنية التحتية، والتي تعتبر أقل قابلية للتطبيق في المدى القصير، وتأثر العديد من محركات النمو الاقتصادي سلبا من قبل COVID-19 مما أدى إلى أثار سلبية على النمو بسبب اضطراب سلاسل التوريد، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات.

طبقت دراسة (**الملا وآخرون 2021**) دراستها على دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة فيالأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، قصد التعرف على أثرها على التجارة الخارجية في إفريقيا، واتضح من خلال نتائج الدراسة أن الأداء اللوجيستي الكلي لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حدا خلال فترة الدراسة يتحسن مع تفاوت في درجة التحسن للدول محل الدراسة، الأمر الذي انعكس من خلال زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، أما دراسة (**Pinar Hayaloglu**) فاختارت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كعينة دراسة والتي تمثلت في تأثير التطورات في القطاع اللوجيستي على النمو الاقتصادي، خلال الفترة 1994-2011 باستخدام بيانات البانل، وأسفرت هذه الدراسة على أن الاستثمار في قطاع النقل والتطور في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال استخدام الانترنت والهواتف المحمولة، على عكس الهواتف الثابتة التي تقلل من النمو الاقتصادي بسبب استخدامها المحدود أما النقل بالسكك الحديدية ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي.

فيما تعتبر دراسة كل من (**Zhaofang chu**) و(**Huaiyu Yuan and Jianmin Kuang**) أقدم دراستين بين الدراسات المعروضة التي تناولت الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي، حيث طبقت كلا الدراستين على دولة الصين باستخدام بيانات نماذج البانل،

وهدفت الدراسة الأولى إلى البحث في تأثير رأس المال اللوجيستي على النمو الاقتصادي الإقليمي على المدى الطويل في الصين، أما الدراسة الثانية فكان هدفها تقديم تحليل مقارن لمستوى تطور صناعة الخدمات اللوجيستية في المناطق الشرقية، الوسطى والغربية في الصين.

ثالثا: الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تم عرض ثلاث دراسات سابقة تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتي نشرت خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية سنة 2016، ففيما يتعلق بهدف الدراسة فقد ركزت دراسة كل من **(خرافي خديجة، بن يوب لطيفة)** و **(شوقي جباري، محمد محجوب الحداد)** على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، أما في ما يخص عينة الدراسة فقد كانت ثلاث دول في كلا الدراستين من دول شمال إفريقيا فالدراسة الأولى تناول الدول (المغرب، الجزائر وتونس) أما الدراسة الثانية فكانت على الدول (تونس، ليبيا ومصر)، ومن حيث متغيرات الدراسة ركزت الدراسة الأولى على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فيما تناولت الدراسة الثانية كل من نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسفرت نتائج الدراستين على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مع وجود تفاوت في نسبة التأثير بين الدول، أما على المدى القصير فقد وجد في الدراسة الأولى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من المغرب والجزائر سلبي، وفي الدراسة الثانية كان لمصر نفس النتيجة.

في حين قامت دراسة **(بن يوب لطيفة، عوار عائشة)** على تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، واختارت دول التعاون الخليجي كعينة

دراسة، أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتناولت الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة البينية كمتغيرين تفسيريين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الناتج الإجمالي المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا وجود علاقة ذات اتجاهين بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مع وضوح قوة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من تأثير النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: الدراسات التي تناولت الأداء اللوجيستي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تم عرض ثلاث دراسات سابقة تناولت المواضيع الثلاثة مجتمعة والمتمثلة في الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتي صدرت خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية سنة 2020حيث قامت در استي كل من **(Rudra P. Pradhan وآخرون)**، **(Amrita Jhawar وآخرون)** على اختيار دولة الهند كعينة دراسة، فيما توسعت **دراسة (Samir Saidia، Venkatesh Mani وآخرون)** في تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 46 دولة نامية من القارات الثلاث أوروبا، إفريقيا وآسيا **(أوراسيا)** حيث تعتبر هذه الأخيرة الدراسة الأقرب لدراستنا الحالية من حيث اجتماع المتغيرات الثلاثة في دراسة واحدة مع إسقاطها على الدول النامية، وباستخدام نماذج بيانات اللوحة (panel) كما هو الحال في دراستنا الحالية، وقصد دراسة العلاقة بين النقل واللوجستيات والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في البلدان النامية تم تقسيم الدول في هذه الدراسة جغرافيا إلى ثلاث مجموعات فرعية على النحو التالي: دول أوروبا وآسيا الوسطى (ECA)، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء الكبرى (MENA-SSA)، شرق آسيا، دول المحيط الهادئ وجنوب آسيا (EAPSA)، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل المتغيرات الأساسية في الدراسة تؤثر على بعضها البعض على المدى الطويل، كما أن اتجاه

العلاقة بين المتغيرات الثلاثة يميل إلى الاختلاف عبر المجموعات ذات المستويات المختلفة من الأهمية، وأظهرت نتائج التحليل التجريبي للدراسة أن البنية التحتية للنقل واللوجستيات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية للنقل ثنائية الاتجاه في كل اللوحات.

كما عملت دراسة **(Rudra P. Pradhan وآخرون)** على دراسة التفاعلات المختلفة بين البنية التحتية للنقل كأحد معايير الخدمات اللوجيستية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة الهند، والتركيز على قوة العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، حيث بينت نتائج الدراسة أن البنية التحتية للنقل والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي كلها متكاملة، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينهم، مع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من البنية التحتية للنقل إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما دراسة **(Amrita Jhawar وآخرون)** فقد ركزت على متغير استخدام التكنولوجيا المعلومات والقوى العاملة الماهرة لمقدمي الخدمات اللوجيستية قصد معرفة طبيعة العلاقات المتبادلة بينهما من خلال الاستثمار والنمو في البنية التحتية، وتحسين التنظيم الحكومي من خلال استثمار الحكومة في معايير الأداء اللوجيستي مثل تخفيض التكاليف في الوقت اللوجيستي المستغرق، تحسين موثوقية الخدمات المقدمة وتحسين المرونة والسلامة وهو ما يؤثر على مؤشر الأداء اللوجيستي لدول النامية مثل دولة الهند، واستخدمت الدراسة منهج المخطط الحلقي السببي المشكل من أربع نماذج لتحسين الأداء اللوجيستي وفهم دور القطاعين العام والخاص، وتتمثل هذه النماذج في تطوير البنية التحتية، اعتماد تكنولوجيا المعلومات، تحسين اللوائح الحكومية وتطوير الموارد البشرية الماهرة، بعد مناقشة النماذج الأربعة للحلقة السببية في هذه الدراسة تبين أن التركيز على تحسين المجالات الأربعة المذكورة أعلاه ستؤدي إلى تحسين الأداء اللوجيستي من خلال خفض التكلفة اللوجيستية،

خفض الوقت المستغرق، زيادة موثوقية الخدمات وتحسين المرونة والسلامة، وهذا التحسن في الأداء اللوجيستي سيؤدي إلى زيادة الربح وتحسين النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للمنظمات وكذا زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: تحديد موقع الدراسة الحاليةوا إبراز الفجوة البحثية.

أولا: من ناحية الهدف.

من خلال بحثنا في هذا الموضوع يتضح جليا أن البحث التجريبي حول العلاقة وأثر الأداء اللوجيستي في الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ليس بالعدد الكبير رغم الأهمية البالغة للموضوع، أما الأبحاث التي تناولت الموضوع بمتغيراته الثلاث فهي قليلة جدا، إذ لم نعثر سوى على ثلاث دراسات جمعت بين هته المتغيرات، وهي دراسة كل من (Samir Saidia، Venkatesh Mani وآخرون)، (Rudra P. Pradhan وآخرون) و(Amrita Jhawar وآخرون)، أما باقي الدراسات فعالجت الموضوع بمتغيرين لا أكثر سواء بين الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر أو الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي أو الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

ثانيا: من ناحية عينة الدراسة.

إن اختلفت الأدبيات السابقة في تحديد حجم العينة المدروسة إلا أنها في الغالب استهدفت الدول النامية سواء بشكل كلي أو جزئي، كدراسة (Samir Saidia، Venkatesh Mani وآخرون) التي تناولت 46 دولة نامية من القارات الثلاث أوروبا، إفريقيا وآسيا، ودراسة (رياض ريمي، سعيد بوشول) دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودراسة (بن يوب لطيفة، عوار عائشة) دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثا: من ناحية المنهج.

من الملاحظ أن جل الدراسات اتفقت على استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، لكنها تباينت في تصميم النماذج القياسية حسب المتغيرات المدروسة، نوع وحجم العينة المدروسة، الهدف من الدراسة، أو حسب مقاربات التقدير المستخدمة، كما يمكن الإشارة إلى أن عدد كبير من هذه الدراسات استخدمت نماذج بيانات اللوحة (panel) لتناسبها وتميزها عن باقي النماذج.

رابعا: من ناحية المؤشرات.

تنوعت المؤشرات حسب الدراسة لكن وحسب توجيه بوصلة بحثنا فإن مؤشرات الأداء اللوجيستي كان له حظ الأسد في أغلب الدراسات المعروضة، ومن مؤشرات الأداء اللوجيستي ركزت الدراسات أكثر على البنية التحتية لنقل.

خامسا: من ناحية النتائج المتوصل إليها.

بعد عرض ومناقشة الأدبيات السابقة وكحوصلة لهذه الدراسات وجد أن الأداء اللوجيستي الكلي أو معاييره الفرعية لها تأثير على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة كفاءة وتحسن الأداء اللوجيستي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

في الأخير رغم بذل جهود لتوضيح أثر الأداء اللوجيستي والخدمات اللوجيستية على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل عام، فإن البحث في هذا الموضوع ومحاولة إيجاد دراسات سابقة توضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة معا في دراسة واحدة محدودة إلى حد ما لأن الحصة الكبرى من الدراسات التي تدرس آثار متغير على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، تركز على المتغيرات التقليدية التي لها تأثير مباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كالمناخ الاقتصادي، بما في ذلك معدلات

التضخم، البطالة وتوفر بنية تحتية قوية والحوافز الاستثمارية كالحوافز الضريبية والمالية، توفر سوق كبيرة ونشطة....

الفصل الثانـي

قياس أثر الأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2007-2022)

تمهيد:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات المستقلة وبدرجات متفاوتة، حيث يتم اختيار هذه المتغيرات على سبيل الفرضيات والاحتمالات وفقا لنظرية الاقتصادية، كما هو الحال في دراستنا هذه فقد تم اختيار كل من مؤشر الأداء اللوجيستي، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر حجم السوق، وبغرض تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة ونوع الأثر لمختلف المؤشرات المختارة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ولا بد من استخدام الاقتصاد القياسي، لترجمة هذه العلاقات الاقتصادية على شكل معادلات رياضية قابلة للقياس وتستوعب القيم الكمية للبيانات المجمعة بغرض إجراء الاختبارات اللازمة والوصول إلى نتائج نهائية.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة التحليلية لمؤشرات الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المبحث الأول حيث قمنا بتحليل المؤشرات الثلاث، فيما تضمن المبحث الثاني الدراسة القياسية بعرض الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة ثم قياس أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الاقتصادية في الدول النامية محل الدراسة (2007-2022)

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الخدمات اللوجيستية في الوقت الراهن، وطبيعة العلاقة المباشرة لها بالنمو الاقتصادي للدول من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف العامة والمساهمة في خلق البيئة المناسبة والجذابة لزيادة استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، والعمل على توظيفها في زيادة الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات، حيث أضحت أحد العوامل الرئيسية لتمييز بين الدول من حيث درجة جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة من طرف كل دولة.

يرى بعض الاقتصاديون بأن زيادة النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرتبط بمدى تطور الخدمات اللوجستية ومدى مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونوعية الجودة التنظيمية ودرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وكذا نفقات الاستهلاك النهائي، وفي هذا الصدد سنعمل على عرض وتحليل أهم المؤشرات الخاصة بالأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتعلقة بالفترة الممتدة من 2007 – 2022.

المطلب الأول: تحليل الأداء اللوجيستي في الدول النامية محل الدراسة.

لمعرفة مؤشر الأداء اللوجيستي الكلي أو العام لبلد معين، يجب التعرف على مجموع المؤشرات الفرعية المكونة له والمتمثلة في ستة مؤشرات صادرة عن مؤسسة البنك الدولي، قصد إعطاء صورة واضحة المعالم كميا لأفضلية الدول، والتمييز بين مختلف هذه الدول من حيث ستة أبعاد مكونة للأداء اللوجيستي العام والمتمثلة في:

- ✓كفاءة التخليص الجمركي وا إدارة الحدود (الجمارك)؛
- ✓ نوعية البنية التحتية للتجارة والنقل (البنية التحتية)؛

- ✓ سهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية (سهولة ترتيب الشحنات)؛
- ✓ كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية؛
- ✓ القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (التتبع والتعقب)؛
- ✓ معدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد (التوقيت).

وعليه سنتطرق وبشكل مختصر إلى عرض وتحليل هذه المؤشرات الإحصائية للأداء اللوجيستي في الدول النامية خلال الفترة الممتدة من (2007-2022)، من خلال الاعتماد على مقياس البنك الدولي الذي يعتمد على من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، لتمييز بين الدول من حيث كفاءة الأداء اللوجيستي.

أولا: كفاءة التخليص الجمركي وا إدارة الحدود (الجمارك).

يعبر هذا المؤشر على كفاءة التخليص الجمركي وا إدارة الحدود للخدمة المقدمة من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (2): مؤشر "كفاءة التخليص الجمركي " للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات	3,52	3,49	3,61	23,4	3,83	3,63	3,7
الأرجنتين	2,65	2,63	2,45	52,5	32,6	2,42	2,7
البرازيل	2,39	2,37	2,51	2,48	62,7	2,41	2,9
شيلي	3,32	2,93	3,11	3,17	3,19	3,27	3
كولومبيا	2,1	2,5	2,65	92,5	12,2	2,61	2,5
الجزائر	1,6	1,97	2,26	2,71	72,3	2,13	2,3
مصر	2,08	2,11	2,6	2,85	52,7	2,6	2,8
غانا	2	2,35	2,33	22,2	62,4	2,45	2,7
إندونيسيا	2,73	2,43	2,53	72,8	92,6	2,67	2,8
الهند	2,69	2,7	2,77	22,7	3,17	2,96	3
المكسيك	2,5	2,55	2,63	92,6	82,8	2,77	2,5
ماليزيا	3,36	3,11	3,28	73,3	73,1	2,9	3,3
نيجيريا	2,23	2,17	1,97	52,3	2,46	1,97	2,4
السعودية	2,72	2,91	2,79	62,8	2,69	2,66	3
سنغافورة	3,9	4,02	4,1	14,0	84,1	3,89	4,2
تركيا	3	2,82	3,16	3,23	3,18	2,71	3

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات المجمعة في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر التخليص الجمركي وا إدارة الحدود للخدمة اللوجيستية خلال المدة المتاح فيها المؤشر(2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، شيلي وتركيا، على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس جودة الخدمة المقدمة في عملية إدارة الحدود والتخليص الجمركي، في حين حلت كل من إندونيسيا، السعودية، الهند، الأرجنتين والمكسيك متوسط مجموعة الدول النامية محل الدراسة ذات درجة متوسطة نوعا ما خلال كل السنوات بمؤشر ذات قيمة تتراوح بين (2.5 إلى 3)، وهو ما

يعكس جودة أقل نوعا ما للخدمة المقدمة في عملية إدارة الحدود والتخليص الجمركي مقارنة بالفئة الأولى، فيما كان واضحا وجود خدمة أقل من المتوسط أو ضعيفة حسب قيمة المؤشر المسجلة لباقي الدول النامية محل الدراسة.

ثانيا: نوعية البنية التحتية للتجارة والنقل (البنية التحتية).

يعبر هذا المؤشر على نوعية البنية التحتية المهيأة للتجارة والنقل من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (3): مؤشر "نوعية البنية التحتية " للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات	3,8	3,81	3,84	3,70	74,0	4,02	4,1
الأرجنتين	2,81	2,75	2,94	2,83	62,8	2,77	2,8
البرازيل	2,75	3,1	3,07	32,9	3,11	2,93	3,2
شيلي	3,06	2,86	3,18	3,17	2,77	3,21	2,8
كولومبيا	2,28	2,59	2,72	2,44	32,4	2,67	2,9
الجزائر	1,83	2,06	2,02	2,54	82,5	2,42	2,1
مصر	2	2,22	3,07	2,86	3,07	2,82	3
غانا	2,25	2,52	2,05	72,6	2,48	2,44	2,4
إندونيسيا	2,83	2,54	2,54	22,9	2,64	2,89	2,9
الهند	2,9	2,91	2,87	82,8	43,3	2,91	3,2
المكسيك	2,68	2,95	3,03	43,0	2,89	2,85	2,8
ماليزيا	3,33	3,5	3,43	63,5	53,4	3,15	3,6
نيجيريا	2,23	2,43	2,27	62,5	42,	2,56	2,4
السعودية	2,95	3,27	3,22	3,34	3,23	3,11	3,6
سنغافورة	4,27	4,22	4,15	84,2	4,20	4,06	4,6
تركيا	2,94	3,08	3,62	3,53	3,49	3,21	3,4

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر البنية التحتية المهيأة للتجارة والنقل خلال المدة المتاح فيها المؤشر (2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، شيلي، تركيا والبرازيل، على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3 أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوء إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس جودة الخدمة المقدمة في طبيعة ونوعية البنية التحتية المهيأة للنقل والتجارة،، في حين أن كل من إندونيسيا، السعودية، الهند، الأرجنتين والمكسيك توسطت مجموعة الدول النامية محل الدراسة ذات درجة أقل نوعا ما خلال كل السنوات لمؤشر ذات قيمة تتراوح بين (2.5إلى3)، وهو ما يعكس انخفاض البنية التحتية المهيأة للنقل والتجارة في هذه الدول، في حين كانت قيمة مؤشر البنية التحتية للنقل والتجارة في باقي الدول أقل من المتوسط، ما يوضح النقص والضعف الذي تعاني منه في تهيئة البنية التحتية للنقل والتجارة.

ثالثا: ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية (سهولة ترتيب الشحنات).

يعبر هذا المؤشر على درجة سهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوء إلى (5) الأفضل.

الجدول (4): مؤشر "سهولة ترتيب الشحنات " للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات العربية	3,68	3,48	3,59	3,20	3,89	3,85	3,8
الأرجنتين	2,97	3,15	3,33	62,9	62,7	2,92	2,7
البرازيل	2,61	2,91	3,12	02,8	92,	2,88	2,9
شيلي	3,21	2,74	3,06	3,12	3,29	3,27	2,7
كولومبيا	2,61	2,54	2,76	82,7	2,55	3,19	3
الجزائر	2	2,7	2,68	2,54	2,80	2,39	3
مصر	2,33	2,56	3	2,87	3,27	2,79	3,2
غانا	2,25	2,38	2,81	2,72	2,71	2,53	2,4
إندونيسيا	3,05	2,82	2,97	2,87	2,90	3,23	3
الهند	3,08	3,13	2,98	23,	3,36	3,21	3,5
المكسيك	2,91	2,83	3,07	3,19	3,00	3,1	2,8
ماليزيا	3,36	3,5	3,4	3,64	3,48	3,35	3,7
نيجيريا	2,49	2,84	2,6	32,6	32,4	2,52	2,5
السعودية	2,93	2,8	3,1	2,93	33,2	2,99	3,3
سنغافورة	4,04	3,86	3,99	3,70	63,9	3,58	4
تركيا	3,07	3,15	3,38	3,18	3,41	3,06	3,4

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر سهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية خلال المدة المتاح فيها المؤشر(2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، شيلي، الهند، تركيا، وا إندونيسيا على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3 أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس درجة سهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية بهذه الدول، في حين كنت كل من الأرجنتين، السعودية والمكسيك هي الدول النامية محل الدراسة ذات درجة متوسطة نوعا ما خلال كل السنوات بمؤشر ذات قيمة تتراوح بين (2.5 إلى 3)، وهو ما يعكس درجة أقل

سهولة في ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية بهذه الدول مقارنة بالفئة الأولى، فيما كان واضحا وجود درجة ضعيفة أو صعوبة في ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، حسب قيمة المؤشر المسجلة لباقي الدول النامية محل الدراسة.

رابعا: كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية.

يعبر هذا المؤشر على كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية المقدمة من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (5): مؤشر "كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية" للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات العربية	3,67	3,53	3,74	53,	3,82	3,92	4
الأرجنتين	3	3,03	2,95	2,93	2,82	2,78	2,7
البرازيل	2,94	3,3	3,12	3,05	3,12	3,09	3,3
شيلي	3,19	2,94	3	3,19	2,97	3,13	3,1
كولومبيا	2,44	2,75	2,95	2,64	2,67	2,87	3,1
الجزائر	1,92	2,24	2,13	2,54	2,91	2,39	2,2
مصر	2,38	2,87	2,95	2,99	3,20	2,82	2,9
غانا	1,75	2,42	2,68	2,37	42,5	2,51	2,5
إندونيسيا	2,9	2,47	2,85	13,2	3,00	3,1	2,9
الهند	3,27	3,16	3,14	33,0	93,3	3,13	3,5
المكسيك	2,8	3,04	3,02	23,1	43,1	3,02	3
ماليزيا	3,4	3,34	3,45	3,46	3,34	3,3	3,7
نيجيريا	2,38	2,45	2,52	2,70	2,73	2,4	2,3
السعودية	2,88	3,33	2,99	3,11	3,00	2,86	3,3
سنغافورة	4,21	4,12	4,07	73,9	4,09	4,1	4,4
تركيا	3,29	3,23	3,52	3,64	3,31	3,05	3,5

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية خلال المدة المتاح فيها المؤشر (2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، تركيا، الهند، شيلي والأرجنتين، على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3 أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية المقدمة من طرف هذه الدول، في حين أن كل من إندونيسيا، السعودية، البرازيل، والمكسيك توسطت مجموعة الدول النامية محل الدراسة ذات درجة أقل نوعا ما خلال كل السنوات لمؤشر ذات قيمة تتراوح بين (2.5 إلى 3)، وهو ما يعكس انخفاض جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية المقدمة في هذه الدول، في حين كانت قيمة مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية في باقي الدول أقل من المتوسط، ما يوضح قلة كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية في هذه الدول.

خامسا: القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (التتبع والتعقب).

يعبر هذا المؤشر على القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (6): مؤشر " التتبع والتعقب" للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات العربية	3,61	3,58	3,81	3,57	13,9	3,96	4,1
الأرجنتين	3	3,15	3,3	3,15	3,26	3,05	2,9
البرازيل	2,77	3,42	3,42	33,0	3,28	3,11	3,2
شيلي	3,17	3,33	3,22	3,30	3,50	3,2	3
كولومبيا	2,63	2,75	2,66	52,5	2,55	3,08	3,1
الجزائر	2,27	2,26	2,46	2,54	62,8	2,6	2,5
مصر	2,62	2,56	2,86	3,23	3,15	2,72	2,9
غانا	2,25	2,51	2,31	2,90	2,51	2,57	2,2
إندونيسيا	3,3	2,77	3,12	13,1	3,19	3,3	3
الهند	3,03	3,14	3,09	13,1	23,5	3,32	3,4
المكسيك	2,96	3,28	3,15	3,14	3,40	3	3,1
ماليزيا	3,51	3,32	3,54	3,58	3,46	3,15	3,7
نيجيريا	2,36	2,45	2,35	63,1	2,69	2,68	2,7
السعودية	3,02	3,32	3,21	53,1	3,25	3,17	3,5
سنغافورة	4,25	4,15	4,07	3,90	54,0	4,08	4,4
تركيا	3,27	3,09	3,54	3,77	3,39	3,23	3,5

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات المجمعة في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها خلال المدة المتاح فيها المؤشر(2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، إندونيسيا، تركيا، شيلي، الهند، السعودية،الأرجنتين والبرازيل على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3 أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس قوة وقدرة هذه الدول على متابعة خطوط سير شحناتها وتتبع مسارها،أما فيما يخص كل من المكسيك، كولومبيا ومصر فتعتبر متوسط مجموعة الدول النامية محل الدراسة ذات درجة متوسطة نوعا ما خلال كل السنوات بمؤشر ذات قيمة

تتراوح بين (2.5 إلى 3)، وهو ما يعكس قدرة أقل لهذه الدول على متابعة خطوط سير شحناتها وتتبع مقارنة بمجموعة الدول الأولى، فيما كان واضحا أن القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها أقل من المتوسط أو ضعيفة حسب قيمة المؤشر المسجلة لباقي الدول النامية محل الدراسة.

سادسا:معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد (التوقيت).

يعبر هذا المؤشر على معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد من طرف كل بلد من البلدان النامية، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (7): مؤشر " معدلات وصول الشحنات " للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات	4,12	3,94	4,1	3,91	4,13	4,38	4,2
الأرجنتين	3,5	3,82	3,27	3,49	3,47	3,37	3,1
البرازيل	3,1	4,14	3,55	3,39	3,39	3,51	3,5
شيلي	3,55	3,8	3,47	3,59	3,71	3,8	3,2
كولومبيا	2,94	3,52	3,45	2,87	3,23	3,17	3,2
الجزائر	2,82	2,81	2,85	3,04	3,08	2,76	2,6
مصر	2,85	3,31	3,39	2,99	3,63	3,19	3,6
غانا	2,5	2,67	2,76	2,86	3,21	2,87	2,7
إندونيسيا	3,28	3,46	3,61	3,53	3,46	3,67	3,3
الهند	3,47	3,61	3,58	3,51	3,74	3,5	3,6
المكسيك	3,4	3,66	3,47	3,57	3,38	3,53	3,5
ماليزيا	3,95	3,86	3,86	3,92	3,65	3,46	3,7
نيجيريا	2,69	3,1	2,92	3,46	3,04	3,07	3,1
السعودية	3,65	3,78	3,76	3,55	3,53	3,3	3,6
سنغافورة	4,53	4,23	4,39	4,25	4,39	4,32	4,3
تركيا	3,38	3,94	3,87	3,68	3,75	3,63	3,6

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال البيانات في الجدول أعلاه لقيمة مؤشر معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد خلال المدة المتاح فيها المؤشر(2007-2022)، يتبين أن كل من سنغافورة، الإمارات العربية، ماليزيا، السعودية، شيلي، الأرجنتين، تركيا، إندونيسيا، المكسيك، الهند، البرازيل على التوالي كانت الدول النامية محل الدراسة ذات أعلى مستوى للدرجات المسجلة خلال كل السنوات بمؤشر يفوق أو يساوي 3 أي فوق متوسط قيمة المؤشر من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل، وهو ما يعكس معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد بهذه الدول، في حين كانت باقي الدول النامية محل الدراسة ذات درجة متوسطة نوعا ما خلال كل السنوات بمؤشر ذات قيمة أكبر من أو تساوي (2.5)، وهو ما يعكس درجة منخفضة من وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المحدد بهذه الدول مقارنة بالمجموعة الأولى.

سابعا: مؤشر الأداء اللوجيستي العام.

يعبر مؤشر الأداء اللوجيستي العام على جملة المؤشرات الفرعية سابقة الذكر، حيث يجمع المؤشرات الستة في قيمة واحدة، والجدول أدناه يوضح مستوى الدرجات المسجلة من طرف البنك الدولي لكل دولة نامية حسب مقياس التقييم من (1) الأسوأ إلى (5) الأفضل.

الجدول (8): مؤشر "الأداء اللوجيستي العام" للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
الإمارات	3,73	3,63	3,78	3,54	3,94	3,96	4
الأرجنتين	2,98	3,1	3,05	2,99	2,97	2,89	2,8
البرازيل	2,75	3,2	3,13	2,94	3,08	2,99	3,2
شيلي	3,25	3,09	3,17	3,25	3,25	3,32	3
كولومبيا	2,5	2,77	2,87	2,64	2,61	2,94	2,9
الجزائر	2,06	2,36	2,41	2,65	2,77	2,45	2,5
مصر	2,37	2,61	2,98	2,96	3,18	2,82	3,1
غانا	2,16	2,47	2,51	2,63	2,66	2,57	2,5
إندونيسيا	3,01	2,76	2,94	3,08	2,98	3,15	3
الهند	3,07	3,12	3,08	3,08	3,42	3,18	3,4
المكسيك	2,87	3,05	3,06	3,13	3,11	3,05	2,9
ماليزيا	3,48	3,44	3,49	3,59	3,43	3,22	3,6
نيجيريا	2,4	2,59	2,45	2,81	2,63	2,53	2,6
السعودية	3,02	3,22	3,18	3,15	3,16	3,01	3,4
سنغافورة	4,19	4,09	4,13	4	4,14	4	4,3
تركيا	3,15	3,22	3,51	3,5	3,42	3,15	3,4

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

يظهر من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة مؤشر الأداء اللوجيستي الكلي تتباين من دولة لأخرى، حيث سنعرض ونحلل هذا المؤشر من خلال تطبيق معيار (أكبر من ثلاث درجات) تجاوز في سلم التقييم بالنسبة للأفضل، والأقل من درجتان بالنسبة للأسوأ، بغرض تصنيفها وتمييز بينها من حيث قوة الأداء اللوجيستي لكل بلد، حيث وكما هو مبين في الجدول تحتل سنغافورة قائمة الدول النامية ذات الأداء اللوجيستي القوي، تليها الإمارات، ماليزيا الشيلي، تركيا الهند، السعودية وا ٍندونيسيا وحسب المعيار المطبق فإن هذه الدول تعتبر الأفضل تقييم في المجموعة،بالإضافة إلى دولة البرازيل التي تجاوزت عتبة التقييم (3 درجات) في عدة سنوات، وهذا ما يعكس قوة الأداء اللوجيستي لهذه الدول والناتج عن قوة المؤشرات

الفرعية المشكلة لمؤشر الأداء الكلي، أما باقي الدول محل الدراسة فقد تم تصنيفها كدول ذات أداء لوجيستي متوسط (أقل من الثلاثة وأكبر من الاثنان) وهو ما يدل على أداء لوجيستي أقل قوة من المجموعة الأولى.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجمالاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة.

تم الاعتماد على مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر،صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) من بين مجموعة من المؤشرات التي تعبر على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الحاجة، في حين تم الاعتماد على مؤشر إجمالي الناتج المحلي لدلالة على مؤشر النمو الاقتصادي.

أولا: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

تم الحصول على مجموعة البيانات من (UNCTAD) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يعتبر دليلا للإحصاءات ولملفات البيانات، صندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقاتالاستثمار ات الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10% أو أكثر من الأسهم التي تتمتع بحقوق التصويت) في المؤسسة التي تعامل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وتمثل مجموع رأسمال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأسمال طويل الأجل ورأسمال القصير الأجل، وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات(صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوما منها الاستثمارات التي يتم سحبها في البلد المعني من المستثمرين الأجانب)، ويعبر على البيانات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، الاستثمارات الأجنبيةالمباشر ة، صافي التدفقات الوافدة، ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الشكل رقم (13): الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية

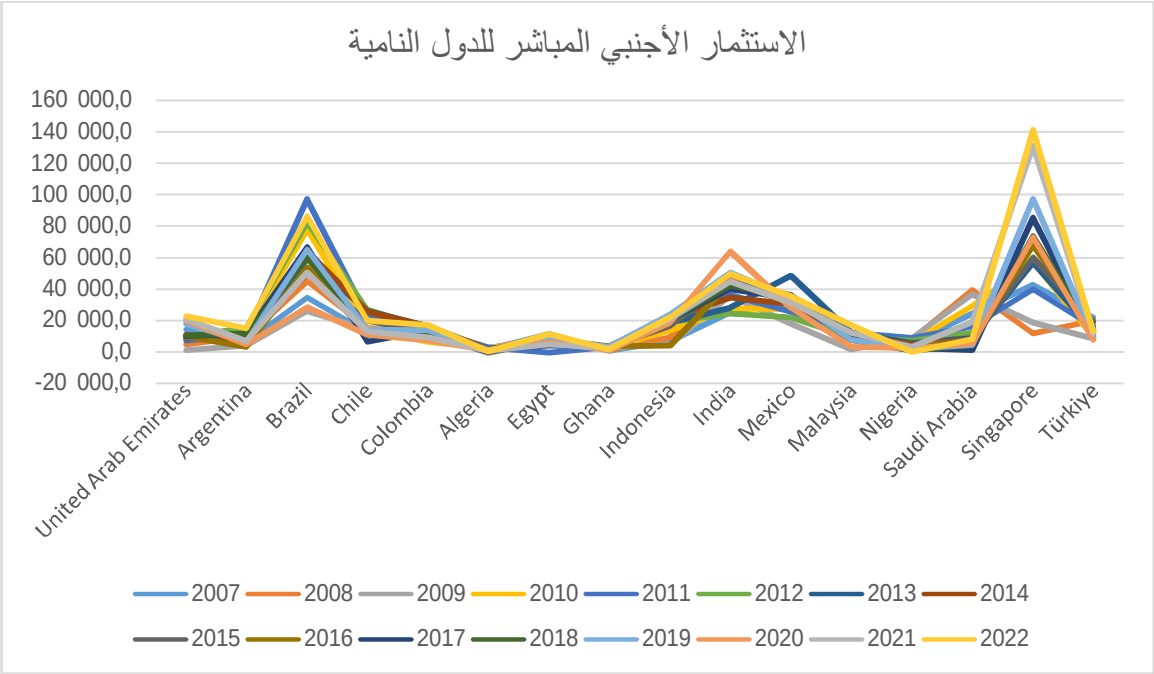

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول للملحق رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كان عالي الاستقطاب في كل من دولة سنغافورة، البرازيل والهند، وهذا ما تعكسه نتائج مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تصدرت دولة البرازيل المجموعة خلال المرحلة الممتدة من 2007 إلى 2013 لتتراجع بعدها للمرتبة الثانية لصالح دولة سنغافورة التي انتقلت من المرتبة الثانية إلى رأس المجموعة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2022، حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الذروة في الدول محل الدراسة بدولة سنغافورة سنة 2022 إلى حوالي 141211 دولار، تليها دولة البرازيل كثاني أكبر حجم استثمار أجنبي مباشر في المجموعة مقدر بحوالي 86050.4 دولار وهي التي حققت أحسن قيمة لها سنة 2011 بحجم استثمار أجنبي مباشر قدر بحوالي 97421.8 دولار، في حين كانت دولة الهند في المرتبة الثالثة بحجم استثمار أجنبي مباشر مقدر بحوالي 49354.6 دولار، والتي

كانت قد حققت أعلى قيمة لها سنة 2020 بحجم استثمار أجنبي مباشر قدر بحوالي 64072.2 دولار.

من جهة أخرى تظهر بيانات الجدول بأن دولة الجزائر قد سجلت أضعف حجم استثمار أجنبي خلال الفترة المدروسة وذلك سنة 2015 بحجم استثمار أجنبي مباشر قدر بحوالي -584.5 دولار، تليها دولة مصر التي حققت أضعف قيمة في سنة 2011 بحجم استثمار أجنبي مباشر مقدر بحوالي -483 دولار، أما نيجريا فقد حققت سنة 2022 أضعف قيمة للمجموعة بحجم استثمار أجنبي مباشر قدر بحوالي -186.8 دولار.

ثانيا: اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية.

تم الحصول على بيانات مؤشر النمو الاقتصادي (ممثلة في الناتج المحلي) من دمج بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إن مؤشر الناتج المحلي لا يعتبر مؤشر على الرفاهية الاجتماعية أو الثروة الإجمالية لكنه مؤشر على حجم الثروة التي يمكن أن تخلق من خلال مدة من الزمن (سنويا مثلا) والناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات مخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة، بالنسبة لبعض الدول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبية الفعلية، فإنه تم استخدام عامل تحويل بديل.

الشكل البياني رقم (14):

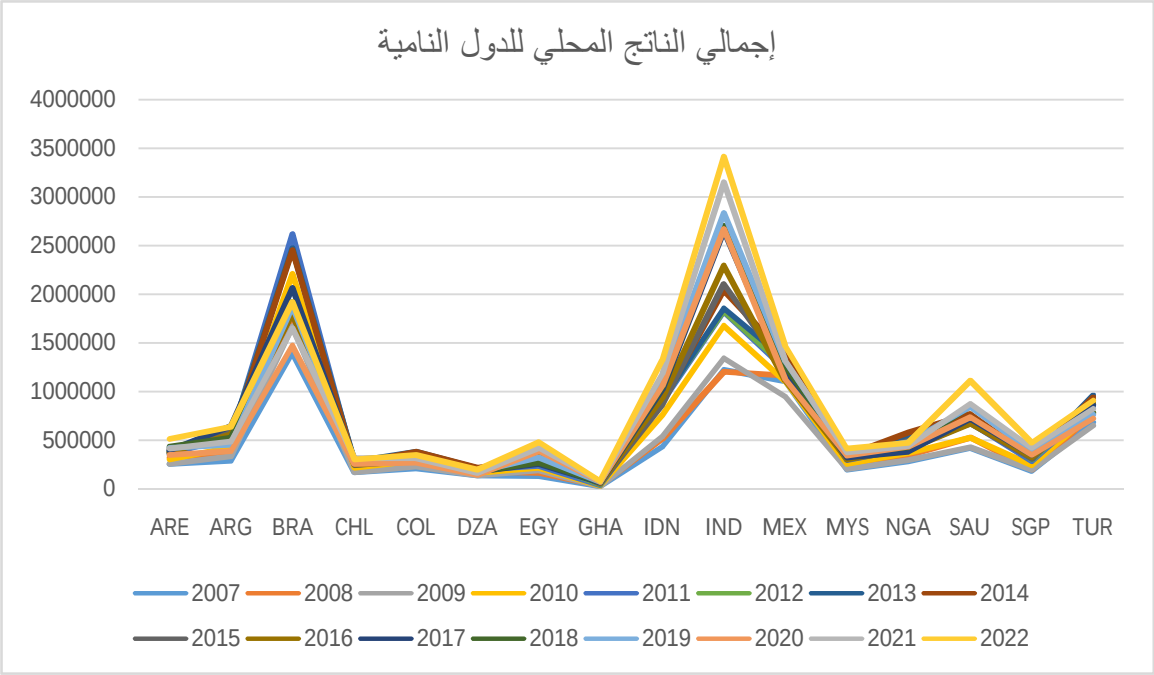

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول الملحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الناتج المحلي للدول النامية عرفت أكبر قيم لها لمعظم الدول النامية محل الدراسة سنتي 2021 و2022 حيث وافقت هذه الفترة مرحلة تجاوز جائحة فيروس كورونا الذي شل الاقتصاد العالمي، وبداية انتعاشه وتعافيه جراء الوباء، وتصدرت كل من دولة الهند، البرازيل والمكسيك على الترتيب للدول النامية محل الدراسة من حيث قيم إجمالي الناتج المحلي المسجل حيث حققت الهند أعلى قيم له لإجمالي الناتج المحلي سنة 2022 كأعلى قيمة مسجلة بلغت 3416.65 مليار دولار، في حين سجلت دولة الهند أدنى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة سنة 2018 بمقدار 1198.9 مليار دولار، كما تعتبر دولة الهند متصدر مجموعة الدول النامية محل الدراسة بمتوسط حسابي قدر بـ 34806.62 مليار دولار خلال فترة الدراسة، تليها مباشرة دولة البرازيل كثاني أعلى قيمة لإجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول النامية محل الدراسة، حيث حققت البرازيل أعلى قيمة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة سنة 2011 بلغت

2616.16 مليار دولار، في حين سجلت دولة البرازيل أدنى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة سنة 2007 بـ1397.11 مليار دولار، بمتوسط حسابي لفترة الدراسة قدر بـ 31476.52 مليار دولار، أما دولة المكسيك فتعتبر كثالث أحسن دولة حققت أعلى قيم لإجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول النامية محل الدراسة، حيث حققت أعلى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي سنة 2022 بمقدار 1465.85 مليار دولار في حين بلغت المكسيك أدنى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي 943.44 مليار دولار سنة 2009، بمتوسط حسابي قدر بـ 19465.75 مليار دولار للفترة محل الدراسة.

من جهة أخرى تذيلت كل من دولة غانا، الجزائر والشيلي على الترتيب الدول النامية محل الدراسة من حيث القيم المسجلة لإجمالي الناتج المحلي، حيث تعتبر غانا أضعف دولة في مجموعة الدول النامية محل الدراسة بتحقيقها أعلى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي سنة 2011 بلغ 79.52 مليار دولار، أما أدنى قيمة مسجلة لدولة غانا لإجمالي الناتج المحلي قدرت بـ 24.83 مليار دولار سنة 2007 بمتوسط حسابي للفترة محل الدراسة قدرت بـ834.92 مليار دولار، تليها دولة الجزائر كثاني أضعف قيم مسجلة لإجمالي الناتج المحلي في مجموعة الدول النامية محل الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي سنة 2014 والتي بلغت 213.81 مليار دولار، في حين سجلت أدنى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي سنة 2007 بمقدار 134.98 مليار دولار ومتوسط حسابي لفترة الدراسة قدر بـ 2784.03 مليار دولار، أما دولة الشيلي فتعتبر ثالث أضعف دولة في مجموعة الدول النامية محل الدراسة من حيث القيم المسجلة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة لها لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بمقدار 316.58 مليار دولار، أما أدنى قيمة مسجلة لدولة الشيلي خلال فترة الدراسة فقد قدرت بـ 171.78 مليار دولار سنة 2009، بمتوسط حسابي للفترة المدروسة قدر بـ 4010.85 مليار دولار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

قصد اختبار جملة من الفرضيات السابقة التي تم بنائها للإجابة على إشكالية الدراسة يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي، بناءا على ما تم التوصل إليه في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية لمحاولة اختبار مدى تطابق الفرضيات وفق النظرية الاقتصادية مع ما هو في الواقع العملي من خلال ترجمة العلاقات الاقتصادية وتحويلها في شكل معادلات رياضية قابلة للقياس بالاعتماد على القيم الكمية الصادرة عن المؤسسات والهيئات المعتمدة والموثقة، بهدف الحصول على نتائج كمية دقيقة تساعد في عملية اتخاذ القرارات لصناع القرار الاقتصادي والسياسي، وفي هذا الإطار سيتم قياس مدى تأثير أداء الخدمات اللوجيستية على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في الدول النامية خلال فترة الدراسة، أي قياس أثر تحسين الخدمات اللوجيستية المقدمة من طرف هذه الدول على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن جذبها جراء هذا التحسين وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وبعرض معرفة هذا الأثر للأداء اللوجيستي على الدول النامية، تم الاعتماد على نماذج البانل الساكن.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

أولا: عرض منهجية الدراسة والإطار القياسي المتبع في التحليل.

لضمان وصول الدراسة للأهداف المرجوة والإجابة على الأسئلة والإشكالية المطروحة بشكل سلس ودقيق، يتم استخدام أسلوب البحث الكمي (الإحصائي) كوسيلة آمنة للوصول إلى الهدف باستخدام منهج التحليل القياسي، وعلى هذا الأساس سيتم في هذا الجزء عرض منهجية الدراسة استنادا على النظرية الاقتصادية وذلك بإدراج جميع المتغيرات (متغير

مستقل، متغير التابع والمتغيرات التفسيرية)، وعرض الأسلوب المتبع في الدراسة القياسية باستخدام أهم الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة وهي نماذج بيانات البانل.

-1- منهجية الدراسة:

كمرحلة مبدئية من مراحل الدراسة القياسية، يجب التعرف بشكل مبدأي على مجموعة من المعطيات الأساسية، المكونة للإطار المرجعي للدراسة من خلال تحديد الحدود المكانية، الزمانية للدراسة، المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي يتضمنها النموذج، حدود ومصادر البيانات المستخدمة.

-أ- مجتمع وعينة الدراسة: من خلال عنوان الدراسة " أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية" يتضح أن مجتمع الدراسة هو "الدول النامية" بينما تتمثل عينة الدراسة في أكبر عدد ممكن من الدول المختارة من مجتمع الدول النامية، والتي تتوفر على مجموعة البيانات اللازمة حسب متغيرات الدراسة.

-ب- الأداة المستخدمة: تتوفر الدراسة على نوعين من البيانات المستخدمة في نفس الوقت، بيانات السلسلة الزمنية "Time Series Data"، للفترة المحددة من الزمن (T)، وبيانات المقاطع العرضية "Cross-Sectional Data"، لكل مقطع (i) من مجموع المقاطع (N)، فسنختار نموذج حزم البيانات المدمجة "**Panel Data Model**" التي تتوافق مع معطيات الدراسة، بتحديد المشاهدات الكلية (NT).

-ج- حدود البيانات المستخدمة: لوضع إطار وضح الشكل والمعالم للدراسة يتعين علينا حصر البيانات المستخدمة في ثلاث حدود هي الحدود الموضوعية، الزمانية والمكانية حيث:

الحد الأول"موضوعي": ويمثل مضمون هدف الدراسة، وهو جملة المتغيرات المختارة طبقا للنظرية الاقتصادية، من أجل تفسير وفهم الظاهرة محل الدراسة باستعمال المتغيرات التابعة والعناصر المؤثرة فيها المتغيرات المستقلة.

المتغير التابع: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع في دراستنا في شقها الأول، ثم يأخذ النمو الاقتصادي دور المتغير التابع ممثلا في الناتج الإجمالي المحلي.

المتغير المستقل: يتمثل في مؤشر الأداء اللوجيستي الكلي (LPI)، غير أنه لا يمكن تصور وجود عنصر مستقل وحيد يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة النمو الاقتصادي، وعليه نستعين بإضافة متغيرات مستقلة مفسرة أخرى تعطي النموذج دقة أعلى في معالجة الظاهرة الاقتصادية المدروسة، والتي لها دور فعال في التأثير عليها والمتمثلة في: الانفتاح الاقتصادي، الجودة التنظيمية ونفقات الاستهلاك النهائي.

الحد الثاني "زمني": وهو فترة الدراسة (T) حسب معطيات السلسلة الزمنية (Time Series Data) المتاحة، والتي تتخذ أشكالا متباينة ومختلفة، بين الدوري بصفة سنوية(Annual)، سنتين (Tow Years)، ثلاث سنوات، خلال الفترة الممتدة من (2007-2022) وأساس اختيار هذه الفترة هو ظهور وتوفر بيانات مؤشر الأداء اللوجيستي(LPI) اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الحد الثالث "مقطعي":يعبر عن وحدات الدراسة (N) للبيانات المقطعية المتاحة (Cross-Sectional Data) وهي ستة عشر (16) دولة نامية.

الدول النامية في قارة إفريقيا هي: الجزائر، مصر، غانا ونيجيريا.

الدول النامية في قارة أمريكا وهي: الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا والمكسيك.

الدول النامية في قارة آسيا وهي: الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، الهند، ماليزيا، المملكة العربية السعودية و سنغافورة.

الدول النامية في قارة أوربا وهي: تركيا.

-د- مصادر البيانات المستخدمة: البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، والمستخدمة في هذا النموذج، تم جمعها من عدة مصادر مختلفة وموثوقة كمؤسسة البنك الدولي (WB) ومنظمة الأونكتاد (UNCTAD).

الجدول رقم (9): متغيرات الدراسة ومصادرها

المتغيرات	المصدر
مؤشر الأداء اللوجيستي (LOG)	World Bank Data base
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	World Bank Data base
الناتج الإجمالي المحلي (GDP)	World Bank Data base
الانفتاح الاقتصادي (OP)	World Bank Data base
الجودة التنظيمية (QAUL)	UNCTAD Data base
حجم السوق (MARKT)	World Bank Data base

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قواعد البيانات

-هـ- البرنامج المستخدم: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Eviews13" تم توظيف البيانات المستخدمة في النموذج بغرض إجراء القياس الكمي، والحصول على كل المعطيات الإحصائية اللازمة والخاصة بالدراسة.

-2- الأسلوب المتبع في الدراسة القياسية:

يوضح الشكل التالي الأسلوب المتبع للوصول إلى نتائج الدراسة بالاعتماد على الأساليب القياسية:

الشكل رقم (15): أسلوب الدراسة القياسية

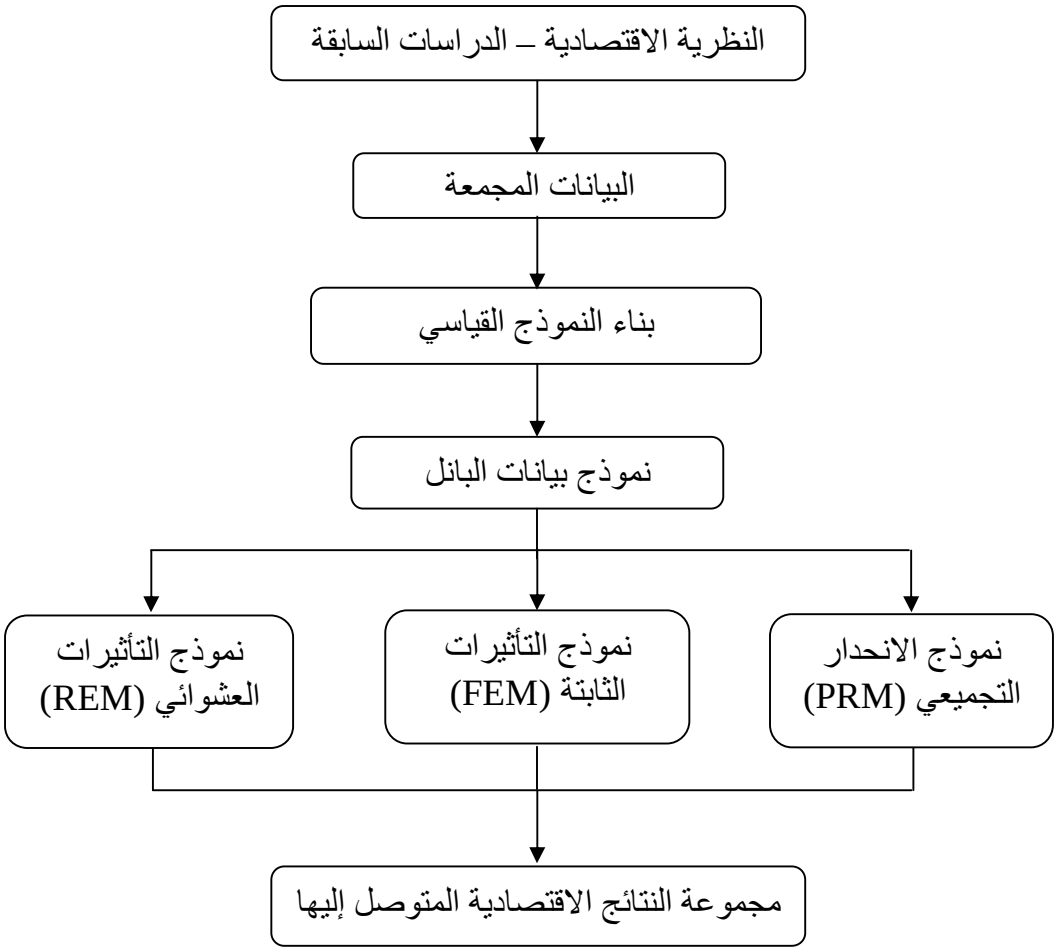

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models)

-1- تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) على أنها بيانات ذات بعدين الأول زمني والثاني مقطعي وتتشكل من مجموعة من المشاهدات المتكررة عند مجموعة من المفردات (دول، أسر، مؤسسات...) عبر فترات من الزمن، وتجمع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بين خصائص كل من البيانات الزمنية (السلاسل الزمنية) والبيانات المقطعية في

نفس الوقت، فبالنسبة إلى بيانات السلاسل الزمنية فهي خلال فترة زمنية معينة تصف سلوك مفردة واحدة، أما بالنسبة إلى البيانات المقطعية فهي تصف عند فترة زمنية محددة سلوك عدد من المفردات أو الوحدات[1]، ويسمى نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بـ "المتوازن" إذا كانت كل المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترة الزمنية، أما إذا كانت المشاهدات المقطعية يتخللها عدم توفر بعض الفترات من الزمن فنسمي نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بـ "غير المتوازن"[2].

كما أن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية عدة تسميات، فقد يطلق عليها اسم البيانات المدمجة (Pooled Data) والتي تتشكل من أعداد كبيرة من المفردات، كما يطلق عليها أيضا اسم البيانات الطولية (Longitudinal)عندما تكون هناك سلاسل زمنية طولية، كل من هذه التسميات متشابهة وتصب في نفس المعنى[3].

2- أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يتميز تحليل معطيات السلاسل الزمنية المقطعية بتفوقه على تحليل المعطيات المقطعية بشكل منفرد أو تحليل معطيات السلاسل الزمنية بشكل منفرد من عدة جوانب نذكر منها:[1]

---

[1]Damodar N. Gugarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie**, 4émé édition, Université de Bruxelles, Belgique, 2004, P634

[2]Dielman, Pooled Cross-**Sectionaland Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989, P02

[3]طلال زغبة، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص255.

[1]سارة برحومة، **أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص231.

- تأخذ بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مشكلة عدم التجانس المفردات أو اختلافها غير الملحوظ للعينة المقطعية بعين الاعتبار، بحيث أن هناك عدد جد كبير من المتغيرات التفسيرية التي لا يمكن مشاهدتها ولا قياسها تؤثر على سلوك الأفراد مثل الدول، القطاعات، الشركات، ...الخ الخاضع لتحليل، وتؤدي عملية حذف هذه المتغيرات إلى وجود تحيز في التقدير، ونفس الشيء ينطبق على المتغيرات المحذوفة في السلاسل الزمنية والتي تؤثر على انتظام وسلوك الوحدات الجزئية مع وجود اختلاف في كل دورة زمنية، فتقوم بيانات البانل بتعديل هذه المشكلة، وهي الخاصية الأساسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي تعبر عن قدرتها في التعامل مع هذه المشكلة (المتغير الكامن، المتغير غير المشاهد)؛
- تسمح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للباحث بدراسة الفوارق والاختلافات في السلوك بين المفردات حيث تتمتع بيانات البانل بوجود البعد المضاعف الذي يمكن ترجمته على أنه بعد للمعلومات المتوفرة بشكل مضاعف أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وهو ما يمكنها من الحصول على تقديرات ذات ثقة عالية، مع انخفاض حدة مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات من بيانات السلاسل الزمنية؛
- تتيح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للباحث إمكانية دراسة ديناميكية التعديل بشكل أفضل، حيث كلما كانت بيانات السلاسل الزمنية طويلة جدا كلما تحصل الباحث على تقديرات ممتازة عن السلوك الديناميكي، فالبيانات المقطعية لا يمكنها الإخبار بشيء عن الديناميكية، كما يمكن من خلال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الربط بين مفردات العينة من نقطة زمنية لأخر ى؛
- تتميز بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عن غيرها بوجود درجات حرية بعدد أكبر وبكفاءة عالية؛

- تساهم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الحد من إمكانية بروز مشكلة المتغيرات المهملة (OmittedVariabler) والناجمة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة (Baised estimates) في الانحدارات المفردة.

-3- نمذجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

بما أن بيانات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية تمتاز بالبعد الثنائي، فإن الصيغة العامة لنموذج السلاسل الزمنية المقطعية تكتب على الشكل التالي:[1]

أي:

حيث أن:

(i) الوحدة المقطعية.

(t) الفترة الزمنية، حيث t=1,……T.

(Y_{it}) مشاهدات المتغير التابع في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

($\times_{1,it}$) مشاهدات المتغير المستقل (k) في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

(k) متغير مفسر أو مستقل معين، حيث k=1,……K.

(μ_{it}) الخطأ العشوائي.

(α_i) معلمة المقاطع أو الحدود الثابتة.

($\beta_{k,it}$) معاملات الانحدار.

[1] المرجع نفسه، ص232.

- أ- النماذج الأساسية لتقدير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة (The Static Panel Data Models).

- نموذج الإنحدار المجمع: Pooled Regression Model (PRM): وهو أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، كما يسمى بطريقة تقدير المربعات الصغرى العادية "Ordinary Least Squares" أو يسمى بالانحدار المجمع (Pooled OLS)، حيث تكون كل المعاملات داخل هذا النموذج ثابتة لكل الفترات الزمنية (إهمال التأثير الزمني)، وعليه فإن صيغة نموذج الانحدار التجميعي تكون كالتالي (نفس صيغة المعادلة 1):

$i=1,2,3\ldots,N$؛$t=1,2,3\ldots,T$

حيث: $E(\mu_{it})=0$

$var(\mu_{it})=\sigma^2$

في تقدير معلمات النموذج يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لأنها تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE)، وبحجم المشاهدات (N*T)، ويعتمد نموذج الانحدار المجمع أساسا على الفرضيات التالية:[1]

- إلغاء الازدواجية في دمج بيانات المقاطع العرضية (N) مع بيانات السلسلة الزمنية(T)؛
- كل المشاهدات تجمع في مرة واحدة (t=T) x (n=N) = عدد المشاهدات؛

[1] عماد الدين إبراهيم علي علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، العدد 2،2021، ص ص97-110.

- تبقى المعاملات المقدرة ثابتة عبر طوال الفترة للسلسلة الزمنية (T)، مع اختلاف المقاطع العرضية (N)، وهذا نتيجة لافتراض عدم وجود اختلاف بين المقاطع المقدرة، وتجانس مجموعة البيانات، مثل الدراسة الحالية "الدول النامية".

- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM):[1]وتعتمد طريقة نموذج التأثيرات الثابتة على المتغير الوهمي للمربعات الصغرى ويطلق عليها اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Square Dummy Variable) (LSDV)، ويفيد هذا النموذج في التعرف على سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدا (كل دولة على حدا) وذلك من خلال جعل الحد الثابت (المعلمة) تتفاوت من مجموعة لأخرى مع ثبات معاملات الميل لكل مجموعة من البيانات المقطعية، ويمكن اعتبار هذا النموذج انحدار خطي بحد ثابت متغير بين وحدات المقاطع، أي يمكن اختلاف الحد الثابت لكل مجموعة مقطعية، بإضافة متغير وهمي للمقاطع (i) يقدر عادة بـ (N-1) لتجنب التعددية الخطية التامة فيختلف الحد الثابت (α_i) عن بقية المقاطع وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ويرجع هذا السبب (السماح بإدخال الآثار الثابتة) لوجود متغيرات غير ملاحظة تؤثر في المتغير التابع من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

النموذج قبل إدخال المتغير الوهمي

$i=1,2,3\ldots,N؛t=1,2,3\ldots,T$

حيث: $E(\mu_{it})= 0$

[1]حسام الدين رملة، **دراسة أثر تكوين رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة (1995-2014)**، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد1،جامعة البليدة2، الجزائر، 2018، ص6.

$var(\mu_{it}) = \sigma$

الشكل النهائي للنموذج بعد إضافة المتغيرات الوهمية D لتصبح المعادلة أعلاه كالتالي:

$i=1,2,3\ldots,N؛t=1,2,3\ldots,T$

- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model (REM:[1]يتمثل نموذج الأثر العشوائي في كون أن الحد العشوائي يتغير عشوائيا، أي أن الاختلاف الحاصل بين وحدات النموذج لا تعود لتغير الحد الثابت (α_i)، بل يكون الاختلاف في حد الخطأ العشوائي (μ_{it})، عكس نموذج التأثيرات الثابتة، فالمشاهدات الزمنية أو المقطعية ما هي إلا معالم عشوائية غير ثابتة، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الآثار الزمنية والمقطعية هي متغيرات عشوائية ذو توزيع طبيعي بمتوسط يساوي الصفر (Mean= 0) وتباين ثابت (σ_μ^2)، لكي تكون المعلمات صحيحة وغير متحيزة، ويأخذ الحد الثابت فيها الصيغة التالية:

بتعويض هذه المعادلة في الصيغة العامة نجد:

حيث أن:

$i=1,2,3\ldots,N؛t=1,2,3\ldots,T$

V_i: حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i).

وأحيانا يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية اسم نموذج مكونات الخطأ (Error components model) لأن المعادلة (6) للنموذج تتضمن مركبين للخطأ هما V_i و μ_{it} ويتم

[1]خالد محمد السواعي، **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام (Eviews)**، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، أربد - الأردن-، 2012، ص249.

تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) باستخدام طريقة (GLS) (المربعات الصغرى المعممة) (Geniralized Least Squares) لأنها الطريقة الملائمة لتقدير هذا النوع من النماذج.

-ب- الاختبارات الإحصائية المحددة لنموذج الدراسة Statistical Tests:

بعد التعرف على النماذج الأساسية لطرق تقدير بيانات "Panel Data"، سنقوم في هذا الجزء بالتعرف على بعض الاختبارات الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها في المفاضلة بين النماذج الأساسية الثلاثة وما يتلاءم مع بيانات ومتغيرات الدراسة للوصول لأفضل تحليل اقتصادي، وسنركز على ثلاث اختبارات رئيسية للمفاضلة بين النماذج الأساسية الثلاثة وهي:

- اختبار فيشر F-Fisher(اختبار F المقيد):[1] يستخدم اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي، وتعطى الصيغة التالية للاختبار:

حيث:

R^2_{FEM}: معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت؛

R^2_{PRM}: معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

[1] زهرة حسن عباس التميمي، خديجة عدنان حميد، **منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel data) مع حالة تطبيقية –الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30، 2016، جامعة البصرة، العراق، ص10.

بمقارنة F الجدولية مع F المحسوبة بدرجتي حرية (N – 1) و(NT – N – K) على التوالي عند مستوى معنوية (α) 5% أو 1%، فإذا كانت ($F_{\text{الجدولية}} \leq F_{\text{المحسوبة}}$) نقبل الفرضية H_0، وهذا يعني تساوي كل الحدود الثابتة لجميع المقاطع العرضية، ومن ثم دمج السلسلة الزمنية والمقاطع العرضية مع بعضها البعض والتعامل معها كعينة موحدة تضم (N) من المشاهدات ولها حد ثابت موحد، وعكس ذلك يقبل الفرض البديل H_1 أي تغير الحد الثابت خلال المقاطع العرضية وعليه يتم الاعتماد على التأثير الثابت.

- اختبار الأثر العشوائي LM lagrange لـ (Breusch& Pagan):[1]

يرتكز اختبار بروش وباقان على مضاعف لاغرانج وجود الارتباط المتزامن بين الحدود العشوائية الناجمة عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وتكون الفروض محل الاختبار كما يلي:

يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) كما يلي:

وتتبع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة كما هو في المعادلة أعلاه، فإذا كان المضاعف المحسوب أقل من المضاعف الجدولي ($LM_{\text{الجدولي}} \leq \text{LM}_{\text{المحسوب}}$) فإننا نقبل الفرض H_0 وهذا يعني غياب الآثار الخصوصية الفردية، والعكس في حالة عدم غياب الآثار الخصوصية فإننا نقبل الفرض H_1.

[1] سارة برحومة، مرجع سابق، ص235.

إذا كانت القيمة الإحصائية (P-value) لاختبار (LM) لها معنوية إحصائية فإن هذا يعني أن FEM وREM سوف يكون أفضل من PRM، أما إذا كانت قيمة (LM) ليس لها معنوية إحصائية فإن PRM سيكون أفضل من FEM وREM.

- اختبار هوسمان Hausman:[1]

يتم اللجوء لهذا الاختبار في حالة واحدة فقط هي:

- نتيجة اختبار فيشر تساوي نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم (FEM = Fisher-F).
- نتيجة اختبار بروش وباقان تساوي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم (REM = Breusch& Pagan).

وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية يتم استخدام اختبار هوسمان وفق الشكل التالي:

H_0: الفرض العدمي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب (الآثار العشوائية متسقة).

H_0: الفرض البديل ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب (الآثار العشوائية غير متسقة).

باستخدام إحصائية H بتوزيع (X^2) بدرجة حرية (K) أي:[2]

$$H = \left(\hat{B}^{FEM} -$$

حيث أن:

(K): عدد عناصر (B)

$\left(\hat{B}_{FEM}\right)$: مقدار الآثار الثابتة.

$\left(\hat{B}_{FEM}\right) var$: تباين مقدار الآثار الثابتة.

$\left(\hat{B}_{REM}\right)$: مقدار الآثار العشوائية.

$\left(\hat{B}_{REM}\right) var$:تباين مقدار الآثار العشو ائية.

---

[1] طارق حمدي مدكور وآخرون، **أثر مؤشر الأداء اللوجيستي على الانفتاح التجاري في دول قارة أوربا "دراسة تحليلية قياسية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد56– العدد الرابع -، 2019، ص117.

[2] زهرة حسن عباس التميمي، خديجة عدنان حميد، مرجع سابق، ص10.

يتم مقارنة قيمة H المحسوبة مع الجدولية بتوزيع (X^2) بدرجة حرية (K):

إذا كانت $(H_{\text{cal}} \leq X^2)$ نقبل الفرض الصفري، ويكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج المناسب للدراسة، وعلى عكس ذلك نقبل الفرض البديل، ويكون نموذج الآثار الثابتة هو المناسب.

المطلب الثاني: تقدير النماذج القياسية ومناقشة النتائج.

بعد التطرق إلى أهم الطرق والأدوات الإحصائية المستخدمة في عملية القياس ومعرفة مصادر البيانات المستخدمة، ننتقل إلى مرحلة الدراسة القياسية ممثلة في عملية التقدير، حيث سنعتمد على نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية في تقدير أثر الأداء اللوجيستي في الدول النامية محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

أولا: تقدير أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية للفترة (2007-2022).

سنقوم ببناء نموذج قياسي، قصد تقدير أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2007-2022) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بهدف التعرف على قوة تأثير الأداء اللوجيستي في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

1- نموذج الانحدار المجمع (PRM)

إن نموذج الانحدار المجمع يعمل على إهمال البعد الزمني، حيث معاملات الانحدار فيه تكون المقدر الثابت لكل الفترات الزمنية، وتستخدم طريقة المربعات الصغر العادية (OLS) في تقدير النموذج، كما يفترض نموذج الانحدار المجمع:

- ✓ تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة؛
- ✓ تغاير صفري بين الدول محل الدراسة (مقداره صفر)؛

- ✓ ثبات معاملات الحد الثابت؛
- ✓ ثبات معاملات الميل لكل دولة عبر الزمن.

- أ- صياغة النموذج.

من خلال هذا الجزء سنقوم بإعطاء الصيغة الرياضية للنموذج وتحديد متغيرات الدراسة وترميزها، للوصول إلى تقدير النموذج، حيث تستند عملية اختيار المتغيرات المستقلة للنموذج إلى النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتحليل أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الثانية والدراسات السابقة بالدرجة الثالثة، وفيما يلي سنبدأ بعرض متغيرات النموذج مع رموزها حيث:

* **المتغير التابع:** هو المتغير الذي نسعى إلى تفسير سلوكه ممثلا في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لدول النامية ويرمز له بالرمز (FDI)، تم تقديره باستخدام مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI؛

* **المتغيرات المستقلة:**

الأداء اللوجيستي: ويرمز له بـ (LOG)

الانفتاح الاقتصادي (نسبة التجارة): ويرمز له بـ (OP)

الجودة التنظيمية: ويرمز له بـ (QAUL)

حجم السوق (نفقات الاستهلاك النهائي): ويرمز له بـ (MARKT)

بعد تحديد المتغيرات، التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التفسيرية والممثلة في الأداء اللوجيستي، الانفتاح الاقتصادي، الجود التنظيمية وحجم السوق، يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

$i=1,2,3\ldots,N$؛$t=1,2,3\ldots,T$

حيث: $E(\mu_{it})=0$

$var(\mu_{it})=\sigma^2$

i: تمثل الدولة، **t: تمثل الزمن**، α_i: قيمة الحد الثابت، $\beta_{k,it}$: قيم المتغير المستقل للدول محل الدراسة في الفترة الزمنية t، μ_{it}: الخطأ العشوائي.

-ب- تقدير النموذج.

قدر نموذج الانحدار المجمع، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13" وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير معاملات نموذج الانحدار المجمع Pooled Model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24423.71	12572.02	-1.942704	0.0532
OP	2.194465	24.08412	0.091117	0.9275
LOJ	15159.56	4293.673	3.530674	0.0005
QAUL	5968.118	2451.627	2.434350	0.0156
MARKT	-88.49107	52.43087	-1.687766	0.0927

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$FDI_t = -244$

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة تقدير النموذج نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

الجدول رقم (11): نتائج الاختبارات الإحصائية نموذج الانحدار المجمع Pooled Model

R-squared	0.267213	Meandependent var	19869.34
Adjusted R-squared	0.255394	S.D. dependent var	22292.88
S.E. of regression	19236.65	Akaike info criterion	22.58659
Sumsquaredresid	9.18E+10	Schwarz criterion	22.65642
Log likelihood	-2852.203	Hannan-Quinn criter.	22.61468
F-statistic	22.60846	Durbin-Watson stat	0.261788
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

- ✓ **معامل التحديد المتعدد** R^2: تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد المحصل عليه هو (R^2 = 0.267213) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) بلغت 26.72% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (73.28%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.
- ✓ **إحصائية (T-Student):** في نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم اختبار (T) بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(12): نتائج اختبار نموذج الانحدار المجمع Pooled Model

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	C	-24423.71	0.0532
الانفتاح الاقتصادي		2.194465	0.9275
الأداء اللوجيستي		15159.56	0.0005
الجودة التنظيمية		5968.118	0.0156
حجم السوق		-88.49107	0.0927

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الانفتاح الاقتصادي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للانفتاح الاقتصادي هي (0.9275) وهي أكبر من (0.05) وعليه يقبل فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي غير معنوي إحصائيا ولا يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**الأداء اللوجيستي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0005) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0156) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.0927) وهي أكبر من (0.05) وعليه يقبل فرض العدم H_0، أي أن الجودة

التنظيمية غير معنوية إحصائيا ولا تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

-2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

- أ- صياغة النموذج.

الشكل المناسب للصيغة الرياضية لنموذج التأثيرات الثابتة يأخذ النحو التالي:

$FDI_t =$

-ب- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

قدر نموذج التأثيرات الثابتة، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13"، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1526.606	14635.76	-0.104307	0.9170
OP	-169.6858	51.94079	-3.266909	0.0013
LOJ	12738.07	4387.349	2.903363	0.0040
QAUL	15579.97	3449.794	4.516203	0.0000
MARKT	-156.2111	39.45330	-3.959391	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$FDI_t = -15$

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة التقدير نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

الجدول رقم (14): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

R-squared	0.799693	Meandependent var	19869.34
Adjusted R-squared	0.783359	S.D. dependent var	22292.88
S.E. of regression	10376.17	Akaike info criterion	21.40816
Sumsquaredresid	2.51E+10	Schwarz criterion	21.68748
Log likelihood	-2688.133	Hannan-Quinn criter.	21.52054
F-statistic	48.95854	Durbin-Watson stat	1.023512
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

- ✓ **معامل التحديد** R^2: تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد المحصل عليه هو (R^2 = 0.799693) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) بلغت 79.96% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (20.04%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.
- ✓ **إحصائية (T-Student):** في نموذج الأثار الثابتة يستخدم اختبار (T) بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(15): نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	C	-1526.606	0.9170
الانفتاح الاقتصادي		-169.6858	0.0013
الأداء اللوجيستي		12738.07	0.0040
الجودة التنظيمية		15579.97	0.0000
حجم السوق		-156.2111	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الانفتاح الاقتصادي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للانفتاح الاقتصادي هي (0.0013) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الأداء اللوجيستي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0040) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية معنوية إحصائيا وتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.0001) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديلH_1 ويرفض فرض العدم H_0،

أي أن حجم السوق معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

✓ **اختبار فيشر (F-Test):** هذا الاختبار يسمح باختبار المعنوية الكلية للنموذج، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i = C_1 = C_2$ (الفرض البديل)

قيمة إحصائية فيشر (F=48.95854) واحتماليته قدرت بـ (0.0000) هي أقل من (0.05) ومنه النموذج مقبول ومعنوي عند فيشر.

3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

- أ- صياغة النموذج.

يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

الشكل المناسب للصيغة الرياضية لنموذج التأثيرات العشوائية يأخذ النحو التالي:

$FDI_t =$

-ب- تقدير النموذج:

قدر نموذج التأثيرات العشوائية، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13" وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (16): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8601.270	13441.06	-0.639925	0.5228
OP	-125.6662	39.93496	-3.146771	0.0019
LOJ	13805.67	4057.237	3.402728	0.0008
QAUL	15809.91	3019.823	5.235375	0.0000
MARKT	-156.6972	38.94838	-4.023203	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$FDI_t = -8$

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة تقدير النموذج نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

الجدول رقم (17): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية (REM)

R-squared	0.193490	Meandependent var	2710.797
Adjusted R-squared	0.180482	S.D. dependent var	11453.46
S.E. of regression	10370.39	Sumsquaredresid	2.67E+10
F-statistic	14.87444	Durbin-Watson stat	0.954193
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

✓ **معامل التحديد** R^2: تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد المحصل عليه هو ($R^2 = 0.193490$) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة

للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) بلغت 19.34% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (80.66%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

- ✓ **إحصائية (T-Student):** في نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم اختبار (T) بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(18): نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	C	-8601.270	0.5228
الانفتاح الاقتصادي		-125.6662	0.0019
الأداء اللوجيستي		13805.67	0.0008
الجودة التنظيمية		15809.91	0.0000
حجم السوق		-156.6972	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الانفتاح الاقتصادي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للانفتاح الاقتصادي هي (0.0019) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**الأداء اللوجيستي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0008) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض

فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية معنوية إحصائيا وتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.0001) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن حجم السوق معنوي إحصائيا ويفسر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

-4- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

-أ- اختبار هوسمان (Hausman):

يستخدم اختبار (Hausman) من أجل المفاضلة أو الاختيار بينموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، حيث يمكن صياغة معادلة الاختبار على النحو التالي:

$$H = \left(\hat{B}^{FEM} -$$

حيث أن:

(K): عدد عناصر (B)

$\left(\hat{B}_{FEM}\right)$: مقدار الآثار الثابتة.

$var\left(\hat{B}_{FEM}\right)$: تباين مقدار الآثار الثابتة.

$\left(\hat{B}_{REM}\right)$: مقدار الآثار العشوائية.

$var(\hat{B}_{REM})$: تباين مقدار الآثار العشوائية.

يكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات الثابتة إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر (0.05)، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05) فإن نموذج التأثيرات الثابتة سيكون أكثر ملائمة للتقدير.

$H_0: REM$ (الفرض العدمي)

$H_1: FEM$ (الفرض البديل)

الجدول رقم (19): نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.645369	4	0.4561

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OP	-169.685835	-125.666161	1103.044234	0.1850
LOJ	12738.065534	13805.674706	2787657.457429	0.5225
QAUL	15579.972626	15809.906212	2781748.309105	0.8903
MARKT	-156.211051	-156.697217	39.586966	0.9384

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار(0.4561) أكبر من (0.05)، وعليه فإننا نقبل فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل بمعنى أن النموذج الأمثل لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الأداء اللوجيستي وباقي المتغيرات المستقلة في الدول النامية محل الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ويكتب النموذج على الصيغة التالية:

$LINF_t = -8$

-ب- نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية: النتائج الموضحة في الجدول التالي تخص نموذج التأثيرات العشوائية والذي تم اختياره حسب اختبار هوسمان.

الجدول رقم(20): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8601.270	13441.06	-0.639925	0.5228
OP	-125.6662	39.93496	-3.146771	0.0019
LOJ	13805.67	4057.237	3.402728	0.0008
QAUL	15809.91	3019.823	5.235375	0.0000
MARKT	-156.6972	38.94838	-4.023203	0.0001
	EffectsSpecification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			18881.78	0.7681
Idiosyncraticrandom			10376.17	0.2319
	WeightedStatistics			
R-squared	0.193490	Meandependent var		2710.797
Adjusted R-squared	0.180482	S.D. dependent var		11453.46
S.E. of regression	10370.39	Sumsquaredresid		2.67E+10
F-statistic	14.87444	Durbin-Watson stat		0.954193
Prob(F-statistic)	0.000000			
	UnweightedStatistics			
R-squared	0.158237	Meandependent var		19869.34
Sumsquaredresid	1.05E+11	Durbin-Watson stat		0.241410

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

يمكن تفسير نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (17) كما يلي:

- يلاحظ أن الانفتاح الاقتصادي معنوي عند 1%؛

- يلاحظ أن الأداء اللوجيستي معنوي عند 1%؛
- يلاحظ أن الجودة التنظيمية معنوي عند 1%؛
- يلاحظ أن حجم السوق معنوي عند 1%؛
- يشير معامل التحديد الكلي إلى أن حوالي 19.34% من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة الأربع (الانفتاح الاقتصادي، الأداء اللوجيستي، الجودة التنظيمية وحجم السوق)؛
- وجود أثر معنوي سالب للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022)؛
- وجود أثر معنوي موجب للأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022)؛
- وجود أثر معنوي موجب للجودة التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022)؛
- وجود أثر معنوي سالب لحجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022).
- نتائج اختبار Jarque-Bera تظهر أن القيمة الاحتمالية للنموذج تساوي 0.00 ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وعليه فإن بواقي النموذج (الأخطاء) موزعة توزيعا طبيعيا، والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (16): اختبار طبيعة البواقي

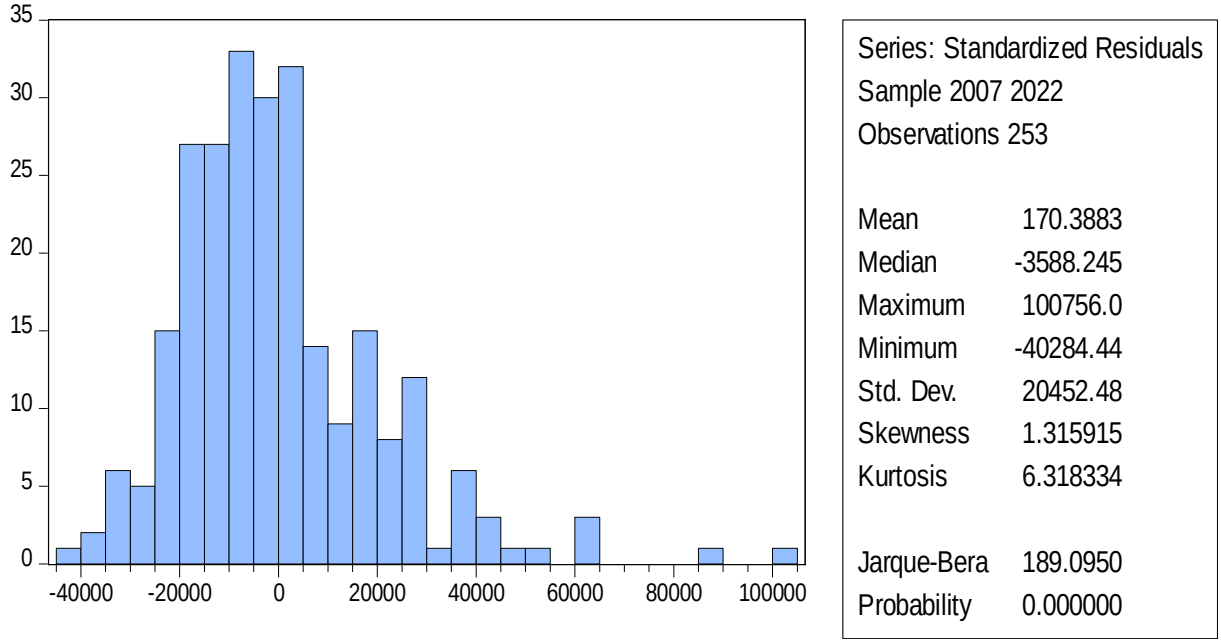

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

5- مقارنة الأثر الكلي للمتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول:

يظهر الجدول التالي تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول أن تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التالية: البرازيل، الجزائر، الهند، المكسيك، نيجريا وسنغافورة تأثيرا كبيرا، والعكس في الدول المتبقية فإن تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل منه في البلدان سابقة الذكر.

الجدول (21): التأثيرات العشوائية حسب كل بلد (2007-2022)

Cross Section Effect

البلد	الأثر
الإمارات	-21962.63
الأرجنتين	-2726.973
البرازيل	31761.90
شيلي	-28173.73
كولومبيا	-12434.76
الجزائر	7107.806
مصر	-5298.148
غانا	-5807.573
إندونيسيا	-17.50560
الهند	194460.09
المكسيك	15343.06
ماليزيا	-17231.39
نيجيريا	817.0078
السعودية	-6446.178
سنغافورة	35710.55
تركيا	-10101.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

يظهر الشكل الموالي مدى تقارب كل من القيم الحقيقية والقيم التقديري للبواقي، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن القيم الحقيقية للبواقي في الدول النامية محل الدراسة متقاربة نوعا ما، إلا في دولتين هما البرازيل وسنغافورة تتباين فيهم القيم الحقيقية والقيم التقديرية للبواقي.

الشكل رقم (17): منحنى القيم الحقيقية والتقديرية للبواقي

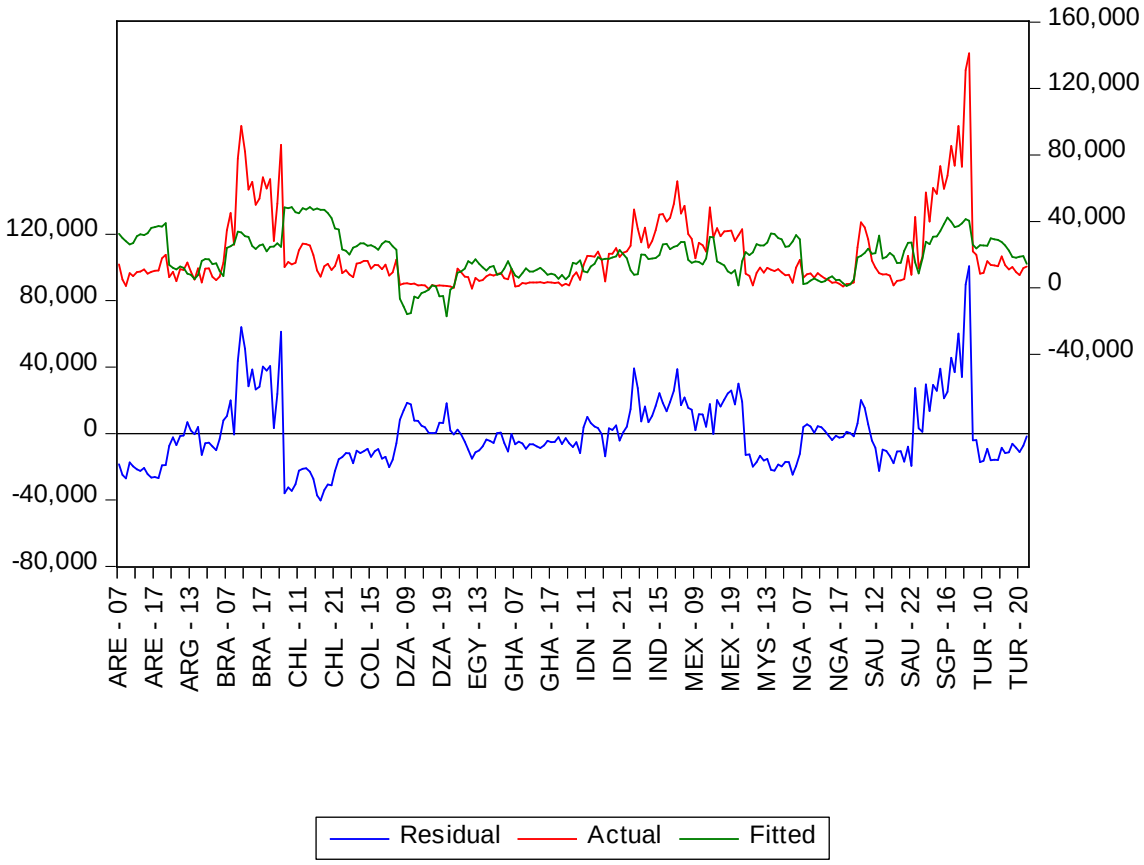

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

6- التحليل الاقتصادي للنتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها بالتقدير، تحصلنا على الصيغ القياسية التالية:

معادلة نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

$$FDI_t = -8$$

سيتم تحليل النتائج الظاهرة على شكل معادلة كما يلي:

- **الانفتاح الاقتصادي:** تدل الإشارة السالبة ($C_1 = -125.67$) والمعنوية على وجود أثر عكسي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 125.67%.
- **الأداء اللوجيستي:** تدل الإشارة الموجبة ($C_2 = 13805.67$) والمعنوية على وجود أثر طردي للأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13805.67%.
- **الجودة التنظيمية:** تدل الإشارة الموجبة ($C_3 = 15809.90$) والمعنوية على وجود أثر طردي للجودة التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة تحسن الجودة التنظيمية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15809.90%.
- **حجم السوق:** تدل الإشارة السالبة ($C_3 = -156.69$) والمعنوية على وجود أثر عكسي لحجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة حجم السوق بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 156.69%.

نتيجة لما سبق فإن أثر المتغيرات المفسرة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في (الانفتاح الاقتصادي، الأداء اللوجيستي، الجودة التنظيمية وحجم السوق) خلال الفترة (2007-2022) يعتبر أثرا مقبولا من الناحية الإحصائية القياسية، إلا أن تطابق النتائج ومنطق النظرية الاقتصادية فيه بعض التحفظات التي يمكن تفسيرها كالآتي:

- إن منطق النظرية الاقتصادية يعتبر أن الانفتاح الاقتصادي من العوامل الداعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفزة لها، وأن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية حيث كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي زادت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة، إلا أن الدراسة بينت عكس ذلك، وبأثر قوي وعكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقدر مؤشر الانفتاح الاقتصادي من خلال نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يمكن تفسر الأثر العكسي بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر على وجود خلل في درجة الانفتاح الاقتصادي على التجارة الدولية للدول النامية، حيث أنه كلما زاد حجم التجارة الخارجية وخصوصا الواردات منها، كلما قلت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع عن طريق التصدير للأسواق العالمية، حيث ستنخفض الإيرادات المحققة من التصدير ما يؤدي لعدم توفر بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسبب هو انتقال رؤوس الأموال باتجاه واحد نحو الخارج، وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين الانفتاح الاقتصادي على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المستقطبة، كما يجب أن يكون الانفتاح تدرجيا وذلك لتجنب الأخطاء وارتفاع الكلف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- يتوافق منطق النظرية الاقتصادية مع نتيجة الدراسة بخصوص العلاقة الطردية بين مؤشر الأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زادت كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية من طرف الدولة زاد عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجذبة نحو اقتصادها، وكانت هذه العلاقة طردية قوية في الدراسة موافقة تماما النظرية الاقتصادية.

- يعكس مؤشر الجودة التنظيمية قدرت الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تشجع وتنمي القطاع الخاص وتعززه، ويضم هذا المؤشر درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد والتدابير التنظيمية وفعاليتها فيما يخص الصادرات، دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، فعالية السياسة المالية... وعليه وحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين الجودة التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية، أي كلما زادة درجة الجودة التنظيمية زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما عززته الدراسة بوجود علاقة طردية قوية بين كل من الجودة التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- على أساس المنطق الاقتصادي تتجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة، أي أن العلاقة بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق علاقة طردية، وهذا عكس ما توصلت له الدراسة، ويتم اتخاذ نفقات الاستهلاك النهائي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي، أو معدل النمو السكاني كمؤشر لقياس حجم السوق، واستخدمت الدراسة نفقات الاستهلاك النهائي كمؤشر لحجم السوق، ويمكن تفسر الأثر العكسي للاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق على احتمالية عدم التوفيق والدراسة الجيدة في اختيار استثمارات أجنبية المباشر التي تلائم السوق المحلية لكل دولة، استقطاب الاستثمارات التي ليس لها قيمة مضافة في تطور الاقتصاد عدا تحويله إلى سوق استهلاكية لمختلف أنواع السلع والمنتجات كما هو الحال في الجزائر.

ثانيا: تقدير أثر الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة (2007-2022).

سنقوم ببناء نموذج قياسي، قصد تقدير أثر الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي (GDP) خلال الفترة (2007-2022) باستخدام نموذج الانحدار المجمع، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بهدف التعرف على قوة تأثير الأداء اللوجيستي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1- نموذج الانحدار المجمع (PRM)

- أ- صياغة النموذج.

يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

$i=1,2,3\ldots,N؛t=1,2,3\ldots,T$

حيث: $E(\mu_{it})=0$

$var(\mu_{it})=\sigma^2$

i: تمثل الدولة، **t: تمثل الزمن**، α_i: قيمة الحد الثابت، $\beta_{k,it}$: قيم المتغير المستقل للدول محل الدراسة في الفترة الزمنية t، μ_{it}: الخطأ العشوائي.

-ب- تقدير النموذج.

قدر نموذج الانحدار المجمع، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13" وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (22): نتائج تقدير معاملات نموذج الانحدار المجمع Pooled Model

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/24 Time: 10:09
Sample: 2007 2022
Periods included: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1985.898	358.7233	-5.536017	0.0000
OP	-5.443927	0.687204	-7.921854	0.0000
LOJ	1004.552	122.5134	8.199531	0.0000
QAUL	-121.0895	69.95343	-1.731001	0.0847
MARKT	0.854402	1.496035	0.571111	0.5684

R-squared	0.281477	Mean dependent var	671.4991
Adjusted R-squared	0.269888	S.D. dependent var	642.3763
S.E. of regression	548.8886	Akaike info criterion	15.47323
Sum squared resid	74717103	Schwarz criterion	15.54306
Log likelihood	-1952.364	Hannan-Quinn criter.	15.50133
F-statistic	24.28817	Durbin-Watson stat	0.085482
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$GDP_t = -198$
+

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة تقدير النموذج نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

- ✓ **معامل التحديد المتعدد** R^2: تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد المحصل عليه هو ($R^2 = 0.281477$) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) بلغت 28.14% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (71.86%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

- ✓ **إحصائية (T-Student):** في نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم اختبار (T) بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(23): نتائج اختبار نموذج الانحدار المجمع Pooled Model

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	c	-1985.898	0.0000
الأداء اللوجيستي	C_1	-5.443927	0.0000
الانفتاح الاقتصادي	C_2	1004.552	0.0000
الجودة التنظيمية	C_3	-121.0895	0.0847
حجم السوق	C_4	0.854402	0.5684

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الأداء اللوجيستي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**الانفتاح الاقتصادي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الانفتاح الاقتصادي هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0847) وهي أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية غير معنوية إحصائيا ولا تفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.5684) وهي أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرض العدم H_0، أي أن حجم السوق غير معنوية إحصائيا ولا تفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

-2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

- أ- صياغة النموذج.

يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

الشكل المناسب للصيغة الرياضية لنموذج التأثيرات الثابتة يأخذ النحو التالي:

$GDP_t =$

-ب- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

قدر نموذج التأثيرات الثابتة، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13"، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (24): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-641.5845	277.1256	-2.315140	0.0215
OP	-1.913164	0.983490	-1.945282	0.0529
LOJ	480.0682	83.07367	5.778825	0.0000
QAUL	303.2507	65.32125	4.642451	0.0000
MARKT	-1.094681	0.747041	-1.465355	0.1442

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$GDP_t = -641$

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة التقدير نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

الجدول رقم (25): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

R-squared	0.913509	Meandependent var	671.4991
Adjusted R-squared	0.906456	S.D. dependent var	642.3763
S.E. of regression	196.4709	Akaike info criterion	13.47466
Sumsquaredresid	8993988.	Schwarz criterion	13.75398
Log likelihood	-1684.544	Hannan-Quinn criter.	13.58704
F-statistic	129.5216	Durbin-Watson stat	0.406488
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

- ✓ **معامـل التحديـد** R^2: تظهـر النتـائج أن قيمـة معامـل التحديـد المحصـل عليـه هـو (R^2 = 0.913509) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (النمو الاقتصادي) بلغت 91.35% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (8.65%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.
- ✓ **إحصـائية (T-Student):** فـي نمـوذج الأثـار الثابتـة يستخدم اختبـار (T) بهـدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(26): نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	c	-641.5845	0.0215
الانفتاح الاقتصادي	C_1	-1.913164	0.0529
الأداء اللوجيستي	C_2	480.0682	0.0000
الجودة التنظيمية	C_3	303.2507	0.0000
حجم السوق	C_4	-1.094681	0.1442

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- المعامل للمتغير التفسيري (الانفتاح الاقتصادي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للانفتاح الاقتصادي هي (0.0529) وهي مساوية لـ(0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

- المعامل للمتغير التفسيري (الأداء اللوجيستي**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).

- المعامل للمتغير التفسيري (الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية معنوية إحصائيا وتفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).

- المعامل للمتغير التفسيري (حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.1442) وهي أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرض العدم H_0، أي أن حجم السوق غير معنوي إحصائيا ولا يفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

-3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

- أ- صياغة النموذج.

يمكن عرض صيغة النموذج الرياضية على النحو التالي:

الشكل المناسب للصيغة الرياضية لنموذج التأثيرات الثابتة يأخذ النحو التالي:

$GDP_t =$

-ب- تقدير النموذج:

قدر نموذج التأثيرات العشوائية، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في تقدير النموذج، وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية "Eviews13" وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (27): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-461.7481	294.2150	-1.569424	0.1178
OP	-2.892937	0.860618	-3.361464	0.0009
LOJ	446.6241	79.72180	5.602283	0.0000
QAUL	251.9093	61.01062	4.128942	0.0000
MARKT	-0.957727	0.742695	-1.289529	0.1984

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$GDP_t = -461$

-ج- اختبار مصداقية النموذج

بعد التوصل لنتيجة تقدير النموذج نقوم بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لتأكد من صحة النموذج المتوصل إليه وقدرته على تفسير الأثر مع إمكانية استعماله في عملية التنبؤ.

الجدول رقم (28): نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية (REM)

R-squared	0.189688	Meandependent var	56.73723
Adjusted R-squared	0.176618	S.D. dependent var	217.9250
S.E. of regression	197.7791	Sumsquaredresid	9700907.
F-statistic	14.51374	Durbin-Watson stat	0.371818
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

✓ **معامل التحديد** R^2: تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد المحصل عليه هو ($R^2 = 0.189688$) تدل قيمة معامل التحديد على أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة

للمتغير التابع (النمو الاقتصادي) بلغت 18.96% خلال فترة الدراسة، أما باقي النسبة (81.04%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

- ✓ **إحصائية (T-Student):** في نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم اختبار (T) بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، فرضيات هذا الاختبار تكون كما يلي:

$H_0: C_i = 0$ (الفرض العدمي)

$H_1: C_i \neq 0$ (الفرض البديل)

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النموذج:

الجدول رقم(29): نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثابت	C	-461.7481	0.1178
الانفتاح الاقتصادي	C_1	-2.892937	0.0009
الأداء اللوجيستي	C_2	446.6241	0.0000
الجودة التنظيمية	C_3	251.9093	0.0000
حجم السوق	C_4	-0.957727	0.1984

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

نستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل للمتغير التفسيري (الانفتاح الاقتصادي):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للانفتاح الاقتصادي هي (0.0009) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الانفتاح الاقتصادي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (الأداء اللوجيستي):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للأداء اللوجيستي هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل

H_1ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الأداء اللوجيستي معنوي إحصائيا ويفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).

- **المعامل للمتغير التفسيري (**الجودة التنظيمية**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للجودة التنظيمية هي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه يقبل الفرض البديل H_1 ويرفض فرض العدم H_0، أي أن الجودة التنظيمية معنوية إحصائيا وتفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (1%) خلال الفترة (2007-2022).
- **المعامل للمتغير التفسيري (**حجم السوق**):** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحجم السوق هي (0.1984) وهي أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرض العدم H_0، أي أن حجم السوق غير معنوي إحصائيا ولا يفسر النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية (5%) خلال الفترة (2007-2022).

-4- المفاضلة بين النماذج: بعد تقديم النماذج الثلاثة للبانل الساكن ومعرفة نتائج التقدير لكل نموذج، تأتي عملية المفاضلة بين هذه النماذج، حيث نستخدم اختبار فيشر (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (FEM)، ونستخدم اختبار هوسمان (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM).

-أ- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(30): نتائج اختبار هوسمان (Hausman test)

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.328242	4	0.1195

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

كما سبق ذكره يكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات الثابتة إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر (0.05)، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05) فإن نموذج التأثيرات الثابتة سيكون أكثر ملائمة للتقدير، ونلاحظ أن هذا الاختبار يعطي قيمة احتمالية تساوي (0.1195) أكبر من (0.05) وعلى هذا الأساس فإننا نقبل فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل بمعنى أن النموذج الأمثل لتفسير النمو الاقتصادي بدلالة الأداء اللوجيستي وباقي المتغيرات المستقلة في الدول النامية محل الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ويكتب النموذج على الصيغة التالية:

$$LINF_t = -46$$

-ب- نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية: النتائج الموضحة في الجدول التالي تخص نموذج التأثيرات العشوائية والذي تم اختياره حسب اختبار هوسمان.

الجدول رقم(31): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-461.7481	294.2150	-1.569424	0.1178
OP	-2.892937	0.860618	-3.361464	0.0009
LOJ	446.6241	79.72180	5.602283	0.0000
QAUL	251.9093	61.01062	4.128942	0.0000
MARKT	-0.957727	0.742695	-1.289529	0.1984
		EffectsSpecification		
			S.D.	Rho
Cross-section random			581.1193	0.8974
Idiosyncraticrandom			196.4709	0.1026
	WeightedStatistics			
R-squared	0.189688	Meandependent var		56.73723
Adjusted R-squared	0.176618	S.D. dependent var		217.9250
S.E. of regression	197.7791	Sumsquaredresid		9700907.
F-statistic	14.51374	Durbin-Watson stat		0.371818
Prob(F-statistic)	0.000000			
	UnweightedStatistics			
R-squared	0.039136	Meandependent var		671.4991
Sumsquaredresid	99917483	Durbin-Watson stat		0.036099

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

يمكن تفسير نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (31) كما يلي:

- يلاحظ أن الانفتاح الاقتصادي معنوي عند 1%؛
- يلاحظ أن الأداء اللوجيستي معنوي عند 1%؛
- يلاحظ أن الجودة التنظيمية معنوي عند 1%؛
- يلاحظ أن حجم السوق غير معنوي عند 5%.

- يشير معامل التحديد الكلي إلى أن حوالي 18.96% من النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة الأربع (الانفتاح الاقتصادي، الأداء اللوجيستي، الجودة التنظيمية وحجم السوق)؛
- وجود أثر معنوي سالب للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022).
- وجود أثر معنوي موجب للأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022).
- وجود أثر معنوي موجب للجودة التنظيمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022).
- وجود أثر معنوي سالب لحجم السوق على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022).
- نتائج اختبار Jarque-Bera تظهر أن القيمة الاحتمالية للنموذج تساوي 0.00 ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وعليه فإن بواقي النموذج (الأخطاء) موزعة توزيعا طبيعيا، والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (18): اختبار طبيعة البواقي

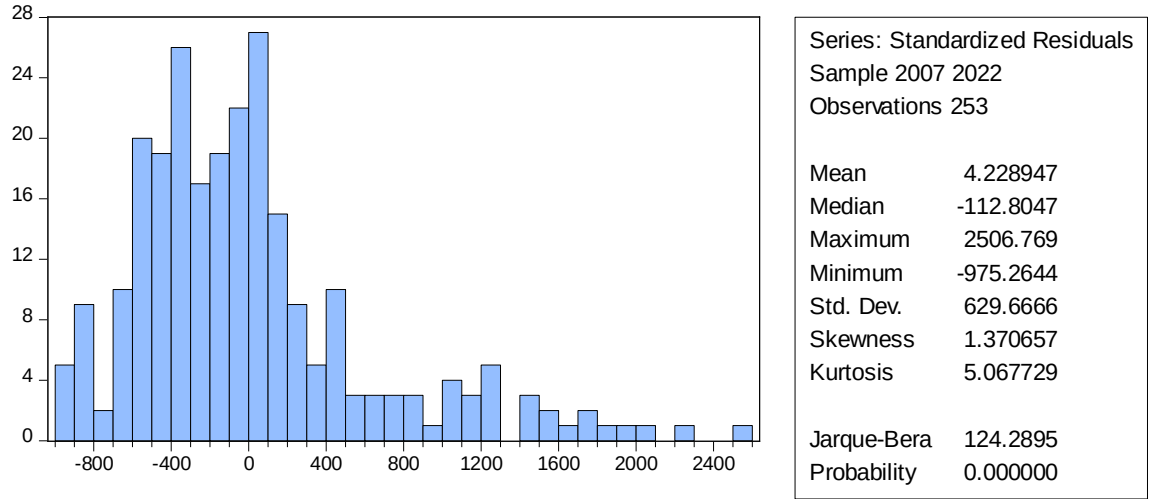

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

5- مقارنة الأثر الكلي للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي حسب الدول:

يظهر الجدول التالي تأثير الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول أن تأثير الأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي في الدول التالية: البرازيل، الجزائر، الهند، إندونيسيا، المكسيك ونيجريا تأثيرا كبيرا، والعكس في الدول المتبقية فإن تأثير الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل منه في البلدان سابقة الذكر.

الجدول (32): التأثيرات العشوائية حسب كل بلد (2007-2022)

Cross Section Effect

البلد	الأثر
الإمارات	-574.8992
الأرجنتين	-77.52455
البرازيل	1172.040
شيلي	-838.0162
كولومبيا	-387.8304
الجزائر	44.76168
مصر	-224.8752
غانا	-325.0523
إندونيسيا	230.4080
الهند	1443.253
المكسيك	514.0004
ماليزيا	-477.8230
نيجيريا	79.87465
السعودية	-17.62445
سنغافورة	-531.7291
تركيا	-28.96344

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

يظهر الشكل الموالي مدى تقارب كل من القيم الحقيقية والقيم التقديري للبواقي، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن القيم الحقيقية للبواقي في الدول النامية محل الدراسة متقاربة نوعا ما، إلا في دولتين هما البرازيل والمكسيك تتباين فيهم القيم الحقيقية والقيم التقديرية للبواقي.

الشكل رقم (19): منحنى القيم الحقيقية والتقديرية للبواقي

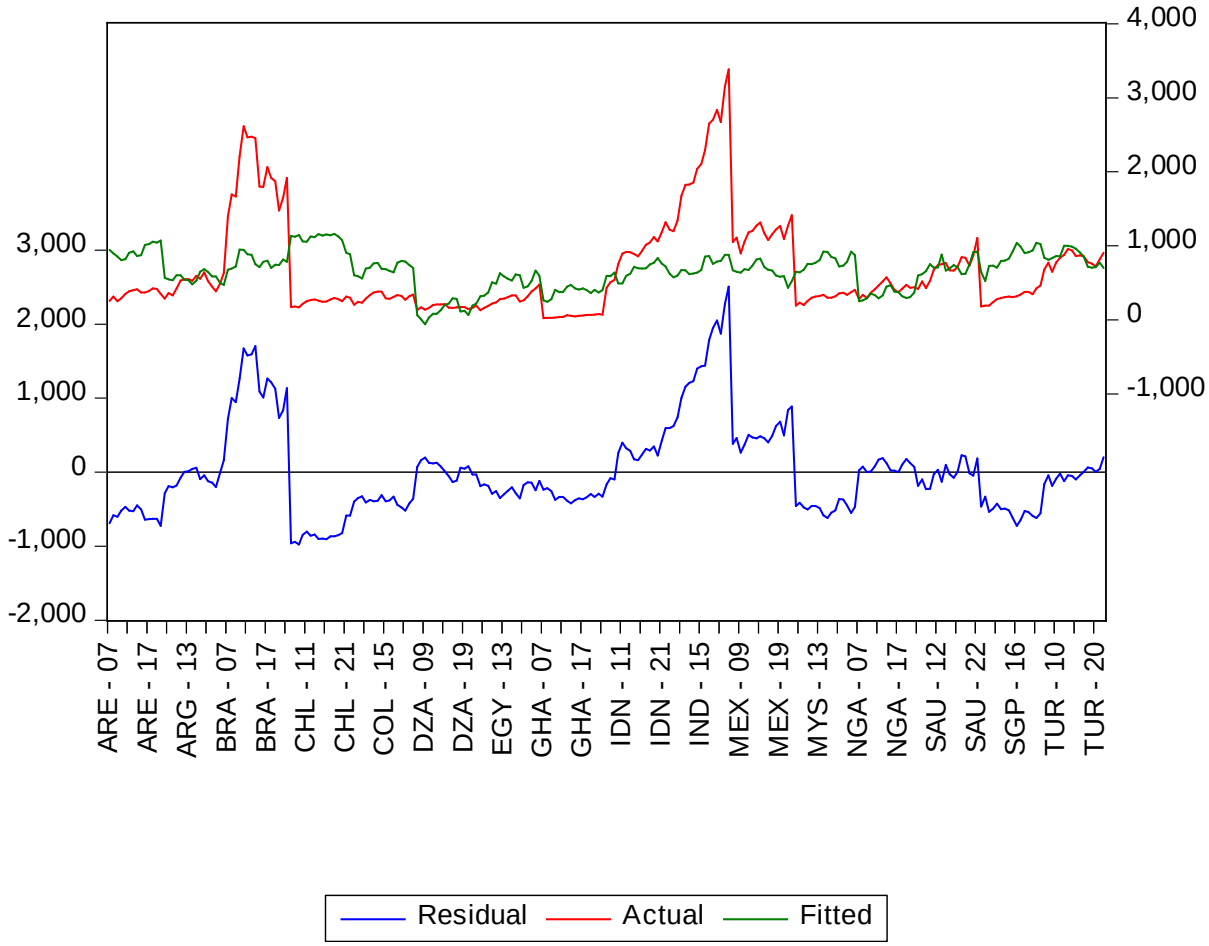

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

6- التحليل الاقتصادي للنتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها بالتقدير، تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

معادلة نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

$$GDP_t = -461$$

يمكن تحليل النتائج الظاهرة على شكل معادلة كما يلي:

- **الانفتاح الاقتصادي:** تدل الإشارة السالبة ($C_1 = -2.89$) والمعنوية على وجود أثر عكسي للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 2.89%.
- **الأداء اللوجيستي:** تدل الإشارةالموجبة ($C_2 = 446.62$) والمعنوية على وجود أثر طردي للأداء اللوجيستي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 446.62%.
- **الجودة التنظيمية:** تدل الإشارة الموجبة ($C_3 = 251.90$) والمعنوية على وجود أثر طردي للجودة التنظيمية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة تحسن الجودة التنظيمية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 251.90%.
- **حجم السوق:** تدل الإشارة السالبة ($C_3 = -0.95$) والمعنوية على وجود أثر عكسي لحجم السوق على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة حجم السوق بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.95%.

نتيجة لما سبق فإن أثر المتغيرات المفسرة النمو الاقتصادي والمتمثلة في (الانفتاح الاقتصادي، الأداء اللوجيستي، الجودة التنظيمية وحجم السوق) خلال الفترة (2007-2022) يعتبر أثرا مقبولا من الناحية الإحصائية القياسية، إلا أن تطابق النتائج ومنطق النظرية الاقتصادية فيه بعض التحفظات التي يمكن تفسيرها كالآتي:

- يعتبر الانفتاح الاقتصادي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ،حيث يكون الانفتاح الاقتصادي على علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، حيث كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي زاد النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسة أبانت وجود تأثير سلبي للانفتاح على النمو الاقتصادي وعلى اعتبار أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يقدر من خلال نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تفسير الأثر

السلبي لمؤشر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي الدول النامية محل الدراسة، بانتهاج الدول النامية محل الدراسة لسياسات تحرير تجاري غير ناجعة لدعم النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الصناعية، وتركيزها على واردات السلع الاستهلاكية بدل الصناعية الضرورية واللازمة لبناء قاعدة اقتصادية مستدامة.

- تتفق النظرية الاقتصادية مع نتيجة الدراسة بخصوص الأثر الطردي بين مؤشر الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي، أي كلما زادت كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية من طرف الدولة زاد معدل النمو الاقتصادي، وكانت هذه العلاقة طردية قوية في الدراسة موافقة تماما النظرية الاقتصادية.
- حسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي علاقة طردية، أي كلما زادت درجة الجودة التنظيمية زاد معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما عززته الدراسة بوجود علاقة طردية قوية بين كل من الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد قدرت حكومات الدول النامية على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تشجع وتنمي القطاع الخاص وتعززه.
- يلعب حجم السوق دورا كبيرا في النمو الاقتصادي على اعتبار أنه جزء من النظام الاقتصادي، حيث يوجه النشاط الاقتصادي ويحدد مستواه، إذا فحجم السوق وحسب النظرية الاقتصادية يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، أي أنه كلما كان حجم السوق كبيرا كلما رفع من حجم النشاط الاقتصادي داخله ما يؤدي إلى توسع الاقتصادي مؤثرا بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، لكن الدراسة بينت العكس حيث أن أثر حجم السوق كان سلبي في النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر على أن طبيعة الأسواق في الدول النامية محل الدراسة طبيعة استهلاكية أثر منها إنتاجية وهو ما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصاد كما هو الحال في الدول محل الدراسة.

خلاصة الفصل

إن الدراسة القياسية لأثر الأداء اللوجيستي في الدول النامية محل الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة أعطت نتائج جد مهمة خول مدى دور الأداء اللوجيستي في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودوره في زيادة النمو الاقتصادي، ومن أهم ما استنتاجه أن مجموعة الدول النامية محل الدراسة تتقارب من حيث درجة تحسين كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية مع اختلاف أثارها على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من دولة لأخرى، فكان أثر المتغيرات الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معا ذا تأثر موجب في كل من البرازيل، الجزائر، الهند والمكسيك، أما باقي الدول النامية فقد كان للمتغيرات المفسر أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، عدا دولة اندونيسيا وسنغافورة اللذان كان لهما أثر مختلف نحو كل متغير أحدهما أثر سلبي والأخر إيجابي.

أما فيما يخص النموذج الذي تم اختياره لقياس وتفسير أثر الأداء اللوجيستي وباقي المتغيرات المفسرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية المدروسة، فقد تم انتقاء نموذج التأثيرات العشوائية (REM) بناءا على جملة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، زد على ذلك مدى توافق النتائج المحصلة من الدراسة مع النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى الدراسات السابقة في الموضوع.

خاتمة

الخاتمة

لقد عالجت الدراسة أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية (الإمارات العربية، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الجزائر، مصر، غانا، إندونيسيا، الهند، المكسيك، ماليزيا، نيجيريا، السعودية، سنغافورة وتركيا) خلال الفترة (2007-2022)، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإحاطة بكافة جوانب الموضوع تم عرض إطار مفاهيمي للأداء اللوجيستي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال مفهوم كل منها وخصائصه وتطوراته التاريخية والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى معرفة مكانة كل متغير في النظرية الاقتصادية، والتطرق لأهم التحليلات الفكرية المستخلصة من النظريات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بين متغيرات الدراسة وأثارها.

أما الجانب التحليلي للدراسة فقد ركز على تقديم صورة واضحة ومفصلة لكل متغير ومكوناته، بتحليل بيانات كل متغير على حدى لمجموعة الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2007-2022)، كما تم وصف التطورات التي مر بها كل متغير، مع ترتيب الدول على أساس البيانات المستخرجة من طرف المنظمات العالمية المختصة والموثوق بها.

في حين تضمن الجانب التطبيقي للدراسة محاولة تقدير أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة للفترة (2007-2022)، من خلال استخدام أهم الأساليب القياسية والاختبارات الإحصائية كاختبار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Model).

-1- نتائج الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على منهجين، المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في التحليل والقياس، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة التي سنعرضها في شكل نتائج عامة ونتائج خاصة باختبار الفرضيات:

-أ- النتائج العامة:

- تحسين الأداء اللوجستي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال جذب المزيد من الشركات الدولية وتوسيع نطاق عملياتها في الدول النامية محل الدراسة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة.
- يؤثر الأداء اللوجستي بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم في تحسين كفاءة النقل والتوزيع وتقليل التكاليف وزمن التسليم، مما يجعل البلد أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يساهم الأداء اللوجستي في تعزيز التبادل التجاري وتوسيع قاعدة الصادرات، مما يعزز العلاقات التجارية الدولية للبلدان ويزيد من إيرادات العملة الصعبة، بالإضافة إلى ذلكيمكن أن يؤدي تحسين الأداء اللوجستي إلى تحسين الكفاءة العامة للقطاع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، مما يدعم النمو الاقتصادي بشكل عام ويعزز استقرار الاقتصاد الوطني.
- يؤثر الأداء اللوجستي في الدول النامية محل الدراسةبشكل كبير على النمو الاقتصادي،وذلكبتخفيض تكاليف النقل وتسريع عمليات التوريد، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويعزز التجارة الخارجية والاستثمار، بالإضافة إلى تحسين البيئة التنظيمية والاستقرار السياسي، الأمر الذي يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعزز الثقة في الاقتصاد المحلي،ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية واقتصادية في الدول النامية.
- يؤثر الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل سلبي بسبب زيادة حجم التجارة الخارجية وخصوصا الواردات منها، حيث تقل فرص المستثمرين في الإنتاج والتوزيع عن طريق التصدير للأسواق العالمية، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات المحققة من التصدير وعليه عدم توفر بيئة جذابة

للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسبب هو انتقال رؤوس الأموال باتجاه واحد نحو الخارج.

- يؤدي الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسةإلى جعل هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية أو تقلبات أسعار العملات، مما يجعل المستثمرين الأجانب مترددين في الاستثمار في بيئة غير مستقرة، وهذا ما يعكس أثره السلبي.
- الجودة التنظيمية في الدول النامية محل الدراسة تشير إلى درجة الكفاءة والفعالية التي تتميز بها القوانين والأنظمة الحكومية، ومدى قدرة هذه القوانين على دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاجتماعية، وضمان العدالة، وتشجيع الابتكار والنمو وتؤثر الجودة التنظيمية تأثيرا إيجابيا وبشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- إن الطبيعة الاستهلاكية لأسواق الدول النامية محل الدراسة، وعدم التوفيق والدراسة الجيدة في انتقاء واختيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخلاقة ذات القيمة المضافة للاقتصاد يعكس الأثر السلبي لحجم السوق وحجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة نحوه والنمو الاقتصادي المحقق.

-ب- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

إن الدراسة التحليلية لأثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول النامية مع إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية مكننا من أخذ صورة واضحة ودقيقة تسهل لنا عملية التأكد مدى صحة فرضيات الدراسة أو نفيها وكانت كالتالي:

الفرضية الرئيسية: "الأداء اللوجستي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصاديفي الدول النامية خلال الفترة (2007-2022)" وهي فرضية صحيحة حيث يؤثر الأداء اللوجيستي إيجابا (طرديا) على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي في مجموعة الدول النامية محل الدراسة خلال فترة الدراسة، وهو ما أكدته نتائج اختبار نماذج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data Model)، فحسب نتائج الدراسة القياسية فإن زيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13805.67%، وزيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 446.62%.

الفرضية الفرعية الأولى: "الأداء اللوجستي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" فرضية صحيحة وهذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية، حيث أن زيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13805.67%، وزيادة تحسن الأداء اللوجيستي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 446.62%، وهذا يوضح الدور الفعال للأداء اللوجيستي كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة تحفيز النمو الاقتصادي؛

الفرضية الفرعية الثانية: "الانفتاح الاقتصادي له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" فرضية غير صحيحة وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية، حيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 125.67%، زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 2.89%، وهو ما يعكس ضعف السوق المحلي في منافسة الشركات الأجنبية الكبرى، وا إمكانية أن يصبح اقتصاد الدول النامية أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية في حالة تم الاعتماد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذا ما قرر المستثمرون التقليل من استثماراتهم أو سحبها ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة: **"الجودة التنظيمية لها أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" فرضية صحيحة** وهذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية، حيث أن زيادة تحسن الجودة التنظيمية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15809.90%، وزيادة تحسن الجودة التنظيمية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 251.90%، وهو ما يبرز وضوح الأطر التنظيمية وشفافيتها في الدول النامية محل الدراسة، ما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ويقلل من مخاطر الاستثمار ويعزز بيئة الأعمال مع توفير الحماية القانونية، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الرابعة: "حجم السوق له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" فرضية غير صحيحة وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية، حيث أن زيادة حجم السوق بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 156.69%، وزيادة حجم السوق بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.95%، وهذا يدل على صغر الأسواق في الدول النامية محل الدراسة، التي تعاني من نقص في التنوع والمنافسة، وعدم توفر الطلب الكافي لتبرير الاستثمارات الكبيرة، وهو ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

-2- اقتراحات الدراسة:

بعد التأكد من صحة فرضيات الدراسة، ومن خلال ما ورد من تحليل للدراسة وما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، سنحاول تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي نرى أهميتها في بناء اقتصاد قوي يتميز باستقطاب أفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تحقيق سرعة في النمو الاقتصادي بناءا على جودة الخدمات اللوجيستية التي يقدمها كميزة تنافسية قوية مع باقي الاقتصاديات.

- الاهتمام بإعداد بنية تحتية جيدة مثل الطرق والموانئ والمطارات، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تبحث على توصيل البضائع والخدمات بكفاءة وسرعة.

- يجب على الدول النامية أن تسعى نحو الانفتاح الاقتصادي لكن بشكل تدريجي وذلك لتجنب الأخطاء وارتفاع الكلف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- وضع تشريعات وقوانين تسهل الاستثمار الأجنبي وتسهل إجراءات الجمارك والتراخيص، وهذا ما يعزز الاستثمار في اللوجيستيات.
- التركيز على استخدام التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات في تحسين العمليات اللوجيستية، مع استخدام التقنيات الحديثة مثل GPS لتتبع الشحنات في الوقت الفعلي.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تقديم الخدمات اللوجيستية الجيدة.
- عقد شراكة تعاون مع الشركات العالمية يمكن أن يعزز من فعالية اللوجيستيات ويفتح فرصًا جديدة للاستثمار الأجنبي.
- يتوجب على الدول النامية السعي إلى تحقيق بيئة مستقرة وآمنة تشجع وتحفز الشركات الأجنبية الكبرى على الاستثمار دون الخوف من الاضطرابات السياسية أو التهديدات الأمنية، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص جديدة للعمل مع تحفيز الابتكار.
- العمل على تطوير مهارات القوى العاملة من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة في اللوجيستيات، مما يجذب ويستقطب الشركات الأجنبية التي تبحث عن عمالة مدربة ذات مهارات عالية، وهو ما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- تسهيل الاتفاقيات التجارية والتي بدورها تسهل التجارة الدولية من خلال تقليل الحواجز اللوجيستية، فيزداد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ويتحفز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق المتاحة للشركات.

3- آفاق الدراسة:

بعد عرض كل من نتائج الدراسة المتوصل إليها، وإعطاء جملة من الاقتراحات والتوصيات، تبقى هناك الحاجة إلى دراسة بعض الجوانب المكملة للدراسة، يمكن حصرها في التالي:

- أثر تحسين البنية التحتية اللوجيستية على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- دور التكنولوجيا في تحسين الأداء اللوجيستي وأثره على النمو الاقتصادي.
- اللوجيستيات المستدامة وأثرها على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تأثير اللوجيستيات في التجارة الالكترونية على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي.
- دور الشراكة والتعاون الدولي في تعزيز الأداء اللوجيستي والنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادرو المراجع:

المراجع بالعربية

أولا: الكتب:

1. إتش باللو رونالد، إدارة اللوجيستيات تخطيط وتنظيم ورقابة سلاسل التوريد، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2016.

2. أسامة أحمد مسلم، إدارة اللوجيستيات، ترجمة تركي إبراهيم سلطان، دار المريخ، 2006.

3. إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013.

4. تامر مصطفى، صالح الجزار، (2010)، اللوجيستيات كنظام متكامل في المؤسسات الرياضية، الإسكندرية: كلية التربية الرياضية للبنات، 2010.

5. ثابت عبد الرحمان إدريس ، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية - الإمداد والتوزيع المادي.

6. ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

7. ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في: إدارة الأعمال اللوجيستية- الإمداد والتوزيع المادي -، الإسكندرية: الدار الجامعية، بلا تاريخ.

8. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، عمان: دار الصفا للطباعة والنشر، 2011.

9. خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام (Eviews)، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، أربد - الأردن-، 2012.

10. -خالد ممدوح إبراهيم، لوجيستيات التجارة الالكترونية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.

11. رشا أكرم لعمايرة، منظومة الدعم اللوجيستي، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018.

12. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.

13. شريف ماهر هيكل، (2015)، اللوجيستيات والموانئ البحرية من أجل التغيير (المجلد الطبعة الأولى)، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

14. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002.

15. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

16. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

17. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001.

18. -عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص. أساسيات إدارة المواد والإمداد. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.

20. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

21. عبيد علي أحمد الحجازي، اللوجيستيك كبديل للميزة التنافسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.

22. عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.

23. عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

24. عزام زكريا أحمد الزعبي علي فلاح، إدارة الأعمال اللوجيستية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019.

25. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن: دار الحامد للنشر والطباعة، 2003.

26. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2001.

27. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية،2007.

28. قرياقص رسمية حنفي عبد الغفار، الإدارة الحديثة في إدارة الإمداد والمخزون، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.

29. محمد أحمد حسان. إدارة سلاسل الإمداد والتوزيع. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

30. محمد خالد الجاسم، مبادئ التسويق، حمص، سوريا: كلية الاقتصاد جامعة البعث، 2012.

31. محمد عبد العزيز عجيمة إيمان عطية ناصف علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

32. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة: دار القاهرة، 2001.

33. مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى)، الجزائر: منشورات الحياة، 2009.

34. -مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات (الإصدار الطبعة الأولى)، الأردن، 2007.

35. مصطفى رشيد شيحة، لأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات-، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، بدون سنة.

36. مصطفى سلامة، النظام الدولي للتجارة الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.

37. مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال اللوجيستية مدخل استراتيجي - كمي- (المجلد الطبعة الأولى)، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013.

38. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، عمان : دار الراية، 2012.

39. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

40. نهال فريد مصطفى، إدارة الإمداد، الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2011.

41. -نهال فريد مصطفى، إدارة المواد والإمداد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

42. نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، إدارة اللوجيستيات، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. بركان محمودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.

2. بلقاسم أمحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهران: جامعة وهران، 2013.

3. حسام الدين رملة، دراسة أثر تكوين رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة (1995-2014)، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد1،جامعة البليدة2، الجزائر، 2018.

4. خالد هاشم عبد الحميد،لوجيستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد الحادي والعشرون (العدد الثاني)، 7-28، 2020.

5. -رياض ريمي، السعيد بوشول. دور الأداء اللوجيستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول المينا خلال الفترة (2010-2017). مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 03، العدد 12، 2020.

6. زهرة حسن عباس التميمي، خديجة عدنان حميد، منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel data) مع حالة تطبيقية – الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30، 2016، جامعة البصرة، العراق.

7. زوينة ريال، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 05، 2010.

8. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، 2013.

9. شوقي جباري، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، العدد 31، 2013.

10. صباح فاضل، صبرينةطكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد 02، 2016.

11. الصديق موسى، مصطفى الحاج والطاهر أحمد محمد علي، أثر أبعاد الإدارة اللوجيستية في تحسين جودة الخدمة، مجلة العلوم الاقتصادية، 17- 04، 2016.

12. طارق حمدي مدكور وآخرون، أثر مؤشر الأداء اللوجيستي على الانفتاح التجاري في دول قارة أوربا "دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد56– العدد الرابع -، 2019.

13. عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel dataفي تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، العدد 2،2021.

14. الغرفة الشرقية، نظرة عامة على قطاع الخدمات اللوجيستية، مركز المعلومات، 2008.

15. فطيمة بزغي، زكية بن زرواق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.

16. محمد أحمد بن فهد عبيد علي أحمد الحجازي، التطور الاقتصادي لإمارة دبي "دراسة لتجربة دبي التنموية"، سلسلة الدراسات التخصصية، 2005.

17. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، الجزائر، بدون سنة.

18. عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، 2006.

19. نسرين عوام، طلحي سماح، نوفل بعلول، دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر2020.

20. -هبة الله محمد أحمد إسماعيل. أثر لأداء اللوجيستي على تنمية الصادرات في الدول النامية|المجلة العلمية للبحوث والدر اسات التجارية، دون سنة.

ثالثا: الأطروحات

1. أمال قلبازة، أطروحة بعنوان: لوجيستيك النقل الدولي للبضائع في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مستغانم، الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2016.

2. بن قيراط عبد العزيز، أداء وجودة الخدمات اللوجيستية ودورها في خلق القيمة، الجزائر: جامعة قالمة، 2010.

3. دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013.

4. رصاع حياة، دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية، الجزائر: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2019.

5. سارة برحومة، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.

6. طلال زغبة، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015.

7. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، قسنطينة: جامعة منتوري، 2007.

التقارير، القوانين

1. الاسكوا، الدورة الثامنة عشر للجنة النقل واللوجيستيات، بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017.
2. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاتجاهات والعوامل المحددة، نيويورك، 1998.
3. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، نيويورك، 1998.
4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، باريس، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Books

1. A.K. Samii, StratégieLogistique - Supply Chain Management, paris: Dunod, 2004

2. Bernard Garette, Les StratégiesD'alliances, Paris: Edition D'organisationm 1996.

3. Damodar N. Gugarati, Traduction par Bernard Bernier, Econométrie, 4émé édition, Université de Bruxelles, Belgique, 2004.

4. Dielman, Pooled Cross-**Sectionaland Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989

5. Dominick Salvator, International Economics, John Wiley and Sons, 2001.

6. Elias Gannage, Théorie de L'investissement Direct étranger, paris: Edition Economica, 1985.

7. G Sherman, (1991), Good Logistics is Combat Power, The McKinsey Quarterl, 1991.

8. Gregory.N. Mankiw "Macroéconomie", 3eme edition, De boeck, Paris, France 2003.

9. John M. Kelley, James F. Trainer Michael J. Dooris, Strategic Planning in Higher Education, New Direction for Higher Educati, 2002.

10. MariceObstfeld Paul Krugman, EconomieInternationale, paris: Parson-Education, 2009.

11. Pierre Médan, Logistique et Supply Chain Management, paris: Dunod, 2008.

12. SauvageThieryPache Gilles, La Logistique – enjeuxStratégique3ém Edition .Vuibert, 2004.

13. Todaro Smith, Economic Devlopment (eighth edition), 2003.

14. V Terpstra, International Marketing, Tokyo: Holt-Soundersm 1981.

Global organizations

1. OECD. Foreign Direct Investment, Paris: The Detailed Benchmark, 1999.

2. UNCTAD, Worled Investment Report - Trends and Eterminants, New York: UNCTAD, 1998, p 89-91.

3. UNECTAD, WORLD Investment Report, New Yorkm 2000.

.

الملاحق

الملحق رقم (01)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ted Arab Emira	14 186,5	5 063,0	1 134,3	8 796,8	7 152,1	9 566,7	9 764,9	11 071,5	8 550,9	9 604,8	10 354,2	10 385,3	17 874,7	19 884,5	20 667,1	22 736,6
Argentina	6 473,2	9 725,6	4 017,2	11 332,7	10 839,9	15 323,9	9 821,7	5 065,3	11 759,0	3 260,2	11 516,9	11 716,6	6 649,2	4 722,6	6 782,3	15 087,4
Brazil	34 584,9	45 058,2	25 948,6	77 686,8	97 421,8	82 059,8	59 089,3	63 845,9	49 961,4	53 700,4	66 584,9	59 802,4	65 386,0	28 318,5	50 651,2	86 050,4
Chile	12 571,6	15 518,2	14 166,4	15 033,2	22 633,6	26 708,1	26 302,6	25 566,1	19 764,1	10 522,7	6 694,6	13 030,5	14 403,4	10 832,6	13 194,0	19 786,0
Colombia	8 886,0	10 564,0	8 035,0	6 430,0	14 647,0	15 040,0	16 210,4	16 168,7	11 620,5	13 857,9	13 700,9	11 298,7	13 989,2	7 458,6	9 381,3	17 047,6
Algeria	1 743,6	2 632,0	2 754,1	2 301,2	2 580,6	1 499,4	1 696,9	1 506,7	- 584,5	1 636,3	1 232,3	1 474,6	1 381,8	1 142,6	869,7	88,8
Egypt	11 578,1	9 494,6	6 711,6	6 385,6	- 483,0	6 031,0	4 256,0	4 612,0	6 925,2	8 106,8	7 408,7	8 141,3	9 010,0	5 851,8	5 122,0	11 399,9
Ghana	855,4	1 220,4	2 897,1	2 527,4	3 237,4	3 293,4	3 226,3	3 357,0	2 970,9	3 470,7	3 239,1	2 908,2	3 292,1	1 333,4	2 413,9	1 472,6
Indonesia	6 928,5	9 318,5	4 877,9	13 770,6	19 241,3	19 137,9	18 816,7	21 810,5	16 641,5	3 921,2	20 579,2	20 563,5	23 883,3	18 591,0	21 131,1	21 968,2
India	25 349,9	47 102,4	35 633,9	27 417,1	36 190,5	24 195,8	28 199,4	34 582,1	44 064,1	44 480,6	39 903,8	42 156,2	50 558,3	64 072,2	44 762,7	49 354,6
Mexico	32 393,2	29 502,2	17 849,7	27 189,3	25 632,4	21 769,3	48 354,4	30 351,1	35 943,8	31 187,8	34 012,4	34 097,2	34 567,0	28 195,1	31 543,5	35 291,6
Malaysia	8 594,7	7 172,0	1 453,0	9 060,0	12 197,6	9 238,8	12 115,5	10 877,3	10 082,3	11 335,9	9 398,8	7 618,3	7 812,8	3 159,5	12 173,4	16 939,6
Nigeria	6 086,7	8 248,6	8 649,5	6 099,0	8 914,9	7 127,4	5 608,5	4 693,8	3 064,2	3 453,3	2 413,0	775,2	2 305,1	2 385,3	3 313,2	- 186,8
Saudi Arabia	24 334,8	39 455,9	36 457,7	29 232,7	16 308,3	12 182,4	8 864,7	8 011,8	8 141,0	7 452,5	1 418,8	4 247,1	4 562,6	5 399,2	19 285,6	7 886,3
Singapore	42 608,9	11 810,1	18 531,9	57 460,1	39 890,4	60 103,0	56 671,6	73 286,6	59 700,1	67 502,1	85 368,7	73 561,0	97 483,5	72 902,7	131 151,5	141 211,0
Türkiye	22 047,0	19 851,0	8 585,0	9 085,0	16 143,0	13 745,0	13 461,0	12 969,0	18 976,0	13 651,0	11 113,0	12 511,0	9 543,0	7 686,0	11 840,0	12 881,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (02)

مؤشر "إجمالي الناتج المحلي" للدول النامية للفترة (2007-2022)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ARE	257916,133	315474,616	253547,359	300189,053	360832,74	384610,125	400218,53	414105,367	370275,47	369255,326	390516,804	427049,432	417989,722	349473,015	415178,793	507063,968
ARG	287530,508	361558,037	332976,485	423627,422	530158,122	545982,376	552025,14	526319,674	594749,285	557532,321	643628,393	524819,892	447754,684	385740,508	487902,572	631133,384
BRA	1397114,49	1695855,08	1666996,44	2208837,75	2616156,22	2465227,8	2472819,54	2456043,73	1802212,21	1795693,48	2063514,98	1916933,9	1873288,21	1476107,23	1649622,82	1920095,78
CHL	172491,076	179894,594	171777,901	217051,209	251382,574	267024,783	277395,019	259560,978	242450,356	249344,864	276154,26	295857,563	278598,888	254258,196	316581,156	301024,725
COL	206229,541	242504,15	232468,663	286498,534	334966,135	370691,143	382093,697	381240,864	293492,37	282720,1	311866,875	334198,218	323031,701	270150,957	318511,814	343622,115
DZA	134977,083	171000,7	137211,004	161207,307	200013,099	209059,081	209755,003	213809,98	165979,225	160034,212	170096,989	174910,685	171760,275	145743,543	163472,388	194998,45
EGY	130437,828	162818,182	189147,005	218983,666	235989,673	279116,667	288434,109	305595,409	329366,577	332441,718	248362,772	262588,633	318678,815	383817,842	424671,765	476747,72
GHA	24827,3391	28679,3832	26048,72	32197,6556	39336,6681	41271,7011	62824,6291	54783,3206	49406,0098	56164,9287	60405,9201	67298,9138	68337,9744	70043,0955	79524,4219	73766,0525
IDN	432216,738	510228,635	539580,086	755094,158	892969,105	917869,913	912524,137	890814,756	860854,233	931877,364	1015618,74	1042271,53	1119099,87	1059054,84	1186505,46	1319100,22
IND	1216736,44	1198895,14	1341888,02	1675615,52	1823051,83	1827637,59	1856721,51	2039126,48	2103588,36	2294796,89	2651474,26	2702929,64	2835606,26	2671595,41	3150306,84	3416645,83
MEX	1102355,55	1161553,46	943437,415	1105424,24	1229013,7	1255110,42	1327436,29	1364507,72	1213294,47	1112233,5	1190721,48	1256300,18	1305212,48	1120741,12	1312557,51	1465854,09
MYS	193549,569	230811,614	202257,453	255017,638	297951,669	314443,048	323276,236	338066,095	301355,267	301256,034	319109,094	358788,846	365177,721	337456,164	373832,428	407027,452
NGA	278260,847	339476,276	295008,835	366990,417	414466,677	463971,018	520117,18	574183,763	493026,683	404649,125	375745,731	421739,252	474517,491	432198,898	440838,992	472624,597
SAU	415964,583	519796,739	429097,899	528207,299	676634,577	741849,985	753864,543	766605,947	669484,381	665999,88	714994,695	846583,792	838564,705	734271,184	874156,116	1108571,52
SGP	180941,701	193617,324	194150,284	239807,981	279356,499	295092,888	307576,361	314863,581	307998,545	319030,058	343272,879	376869,492	376837,58	348392,091	423797,101	466788,427
TUR	681321,124	770449,133	649289,325	776967,266	838785,29	880555,885	957799,12	938934,609	864313,81	869682,882	858988,493	778972,2	761005,947	720338,498	819865,254	907118,436

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (03)

نموذج أثر الأداء اللوجيستي على نمو الاقتصادي
GDP Model

PooledRegression Model (PRM)

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/24 Time: 10:09
Sample: 2007 2022
Periods included: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1985.898	358.7233	-5.536017	0.0000
OP	-5.443927	0.687204	-7.921854	0.0000
LOJ	1004.552	122.5134	8.199531	0.0000
QAUL	-121.0895	69.95343	-1.731001	0.0847
MARKT	0.854402	1.496035	0.571111	0.5684

R-squared	0.281477	Mean dependent var	671.4991
Adjusted R-squared	0.269888	S.D. dependent var	642.3763
S.E. of regression	548.8886	Akaike info criterion	15.47323
Sum squared resid	74717103	Schwarz criterion	15.54306
Log likelihood	-1952.364	Hannan-Quinn criter.	15.50133
F-statistic	24.28817	Durbin-Watson stat	0.085482
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

FixedEffects Model (FEM)

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/24 Time: 10:11
Sample: 2007 2022
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-641.5845	277.1256	-2.315140	0.0215
OP	-1.913164	0.983490	-1.945282	0.0529
LOJ	480.0682	83.07367	5.778825	0.0000
QAUL	303.2507	65.32125	4.642451	0.0000
MARKT	-1.094681	0.747041	-1.465355	0.1442

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.913509	Meandependent var	671.4991
Adjusted R-squared	0.906456	S.D. dependent var	642.3763
S.E. of regression	196.4709	Akaike info criterion	13.47466
Sumsquaredresid	8993988.	Schwarz criterion	13.75398
Log likelihood	-1684.544	Hannan-Quinn criter.	13.58704
F-statistic	129.5216	Durbin-Watson stat	0.406488
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

RandomEffect Model (REM)

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS **(Cross-section random effects)**
Date: 04/25/24 Time: 10:13
Sample: 2007 2022
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-461.7481	294.2150	-1.569424	0.1178
OP	-2.892937	0.860618	-3.361464	0.0009
LOJ	446.6241	79.72180	5.602283	0.0000
QAUL	251.9093	61.01062	4.128942	0.0000
MARKT	-0.957727	0.742695	-1.289529	0.1984

EffectsSpecification	S.D.	Rho
Cross-section random	581.1193	0.8974
Idiosyncraticrandom	196.4709	0.1026

WeightedStatistics

R-squared	0.189688	Meandependent var	56.73723
Adjusted R-squared	0.176618	S.D. dependent var	217.9250
S.E. of regression	197.7791	Sumsquaredresid	9700907.
F-statistic	14.51374	Durbin-Watson stat	0.371818
Prob(F-statistic)	0.000000		

UnweightedStatistics

R-squared	0.039136	Meandependent var	671.4991
Sumsquaredresid	99917483	Durbin-Watson stat	0.036099

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.328242	4	0.1195

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OP	-1.913164	-2.892937	0.226588	0.0396
LOJ	480.068225	446.624129	545.669408	0.1522
QAUL	303.250717	251.909318	544.568930	0.0278
MARKT	-1.094681	-0.957727	0.006475	0.0888

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

Cross section effect

	COUNTRY	Effect
1	ARE	-574.8992
2	ARG	-77.52455
3	BRA	1172.040
4	CHL	-838.0162
5	COL	-387.8304
6	DZA	44.76168
7	EGY	-224.8752
8	GHA	-325.0523
9	IDN	230.4080
10	IND	1443.253
11	MEX	514.0004
12	MYS	-477.8230
13	NGA	79.87465
14	SAU	-17.62445
15	SGP	-531.7291
16	TUR	-28.96344

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

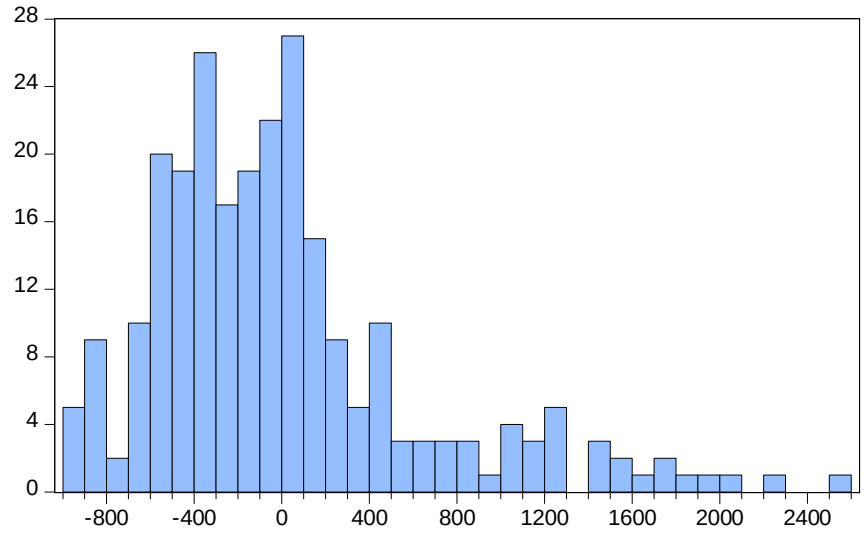

Series: Standardized Residuals	
Sample 2007 2022	
Observations 253	
Mean	4.228947
Median	-112.8047
Maximum	2506.769
Minimum	-975.2644
Std. Dev.	629.6666
Skewness	1.370657
Kurtosis	5.067729
Jarque-Bera	124.2895
Probability	0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	353.9997	120	0.0000
Pesaranscaled LM	15.10461		0.0000
Pesaran CD	6.049211		0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

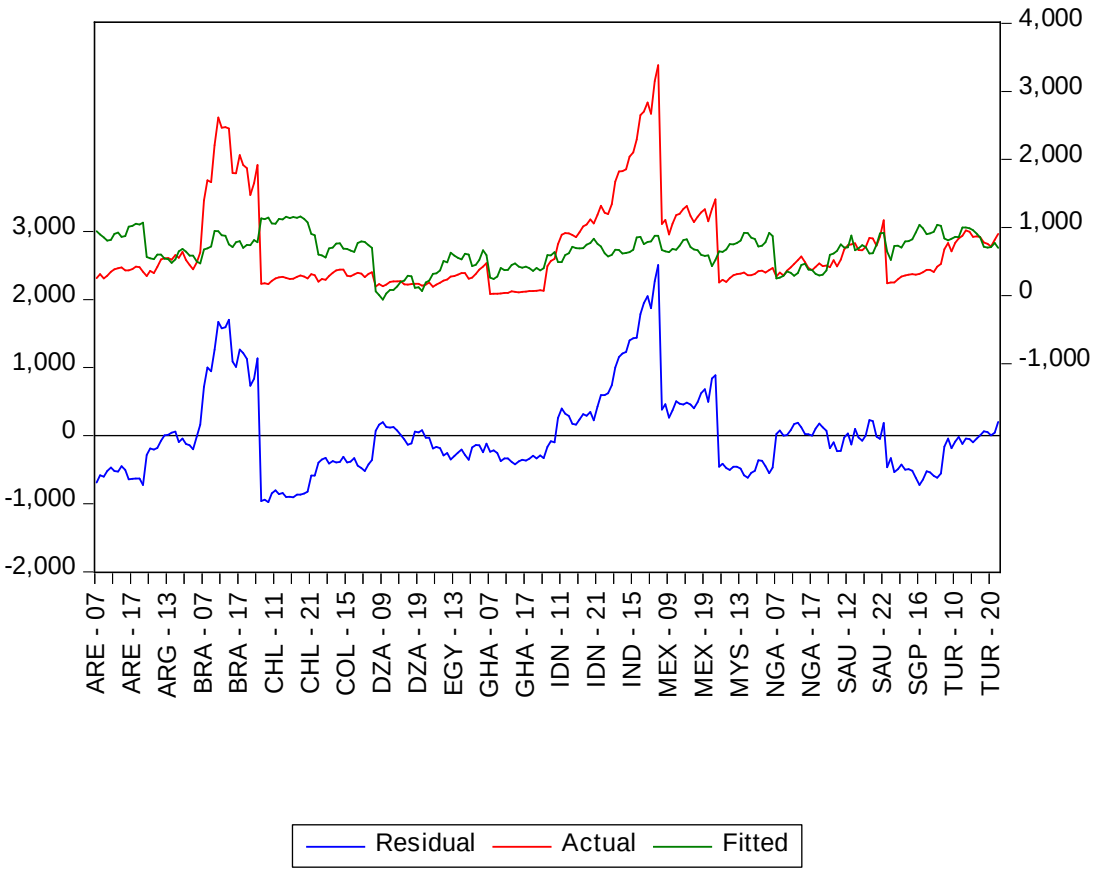

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

الملحق رقم (04)

نموذج أثر الأداء اللوجيستي على الاستثمار الأجنبي المباشر

FDI MODEL

PooledRegression Model (PRM)

Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/24 Time: 10:25
Sample: 2007 2022
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24423.71	12572.02	-1.942704	0.0532
OP	2.194465	24.08412	0.091117	0.9275
LOJ	15159.56	4293.673	3.530674	0.0005
QAUL	5968.118	2451.627	2.434350	0.0156
MARKT	-88.49107	52.43087	-1.687766	0.0927

R-squared	0.267213	Meandependent var	19869.34
Adjusted R-squared	0.255394	S.D. dependent var	22292.88
S.E. of regression	19236.65	Akaike info criterion	22.58659
Sumsquaredresid	9.18E+10	Schwarz criterion	22.65642
Log likelihood	-2852.203	Hannan-Quinn criter.	22.61468
F-statistic	22.60846	Durbin-Watson stat	0.261788
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

FixedEffects Model (FEM)

Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/24 Time: 10:26
Sample: 2007 2022
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1526.606	14635.76	-0.104307	0.9170
OP	-169.6858	51.94079	-3.266909	0.0013
LOJ	12738.07	4387.349	2.903363	0.0040
QAUL	15579.97	3449.794	4.516203	0.0000
MARKT	-156.2111	39.45330	-3.959391	0.0001

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.799693	Meandependent var	19869.34
Adjusted R-squared	0.783359	S.D. dependent var	22292.88
S.E. of regression	10376.17	Akaike info criterion	21.40816
Sumsquaredresid	2.51E+10	Schwarz criterion	21.68748
Log likelihood	-2688.133	Hannan-Quinn criter.	21.52054
F-statistic	48.95854	Durbin-Watson stat	1.023512
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

RandomEffect Model (REM)

Dependent Variable: FDI
Method: Panel EGLS (**Cross-section random effects)**
Date: 04/25/24 Time: 10:26
Sample: 2007 2022
Periodsincluded: 16
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 253
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8601.270	13441.06	-0.639925	0.5228
OP	-125.6662	39.93496	-3.146771	0.0019
LOJ	13805.67	4057.237	3.402728	0.0008
QAUL	15809.91	3019.823	5.235375	0.0000
MARKT	-156.6972	38.94838	-4.023203	0.0001

EffectsSpecification	S.D.	Rho
Cross-section random	18881.78	0.7681
Idiosyncraticrandom	10376.17	0.2319

WeightedStatistics

R-squared	0.193490	Meandependent var	2710.797
Adjusted R-squared	0.180482	S.D. dependent var	11453.46
S.E. of regression	10370.39	Sumsquaredresid	2.67E+10
F-statistic	14.87444	Durbin-Watson stat	0.954193
Prob(F-statistic)	0.000000		

UnweightedStatistics

R-squared	0.158237	Meandependent var	19869.34
Sumsquaredresid	1.05E+11	Durbin-Watson stat	0.241410

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.645369	4	0.4561

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OP	-169.685835	-125.666161	1103.044234	0.1850
LOJ	12738.065534	13805.674706	2787657.457429	0.5225
QAUL	15579.972626	15809.906212	2781748.309105	0.8903
MARKT	-156.211051	-156.697217	39.586966	0.9384

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

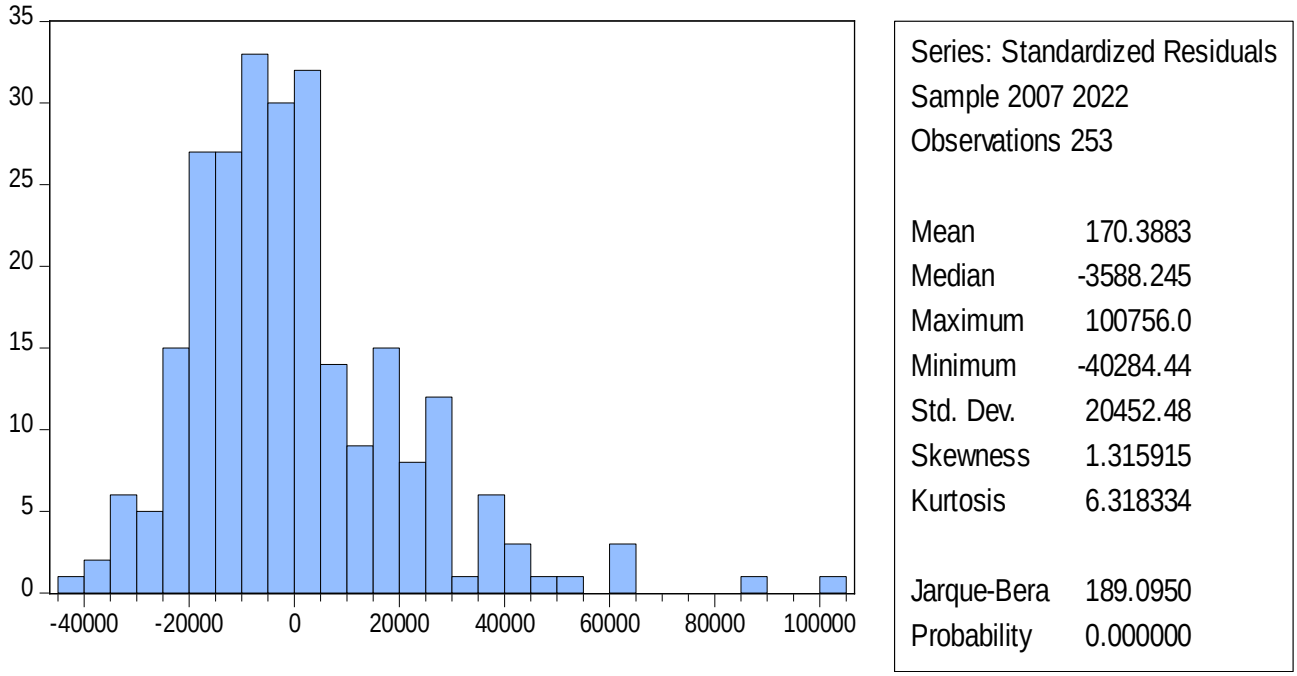

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"

Cross section effect

	COUNTRY	Effect
1	ARE	-21962.63
2	ARG	-2726.973
3	BRA	31761.90
4	CHL	-28173.73
5	COL	-12434.76
6	DZA	7107.806
7	EGY	-5298.148
8	GHA	-5807.573
9	IDN	-17.50260
10	IND	19460.09
11	MEX	15343.06
12	MYS	-17231.39
13	NGA	817.0078
14	SAU	-6446.178
15	SGP	35710.55
16	TUR	-10101.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

مخرجات برنامج "Eviews13"

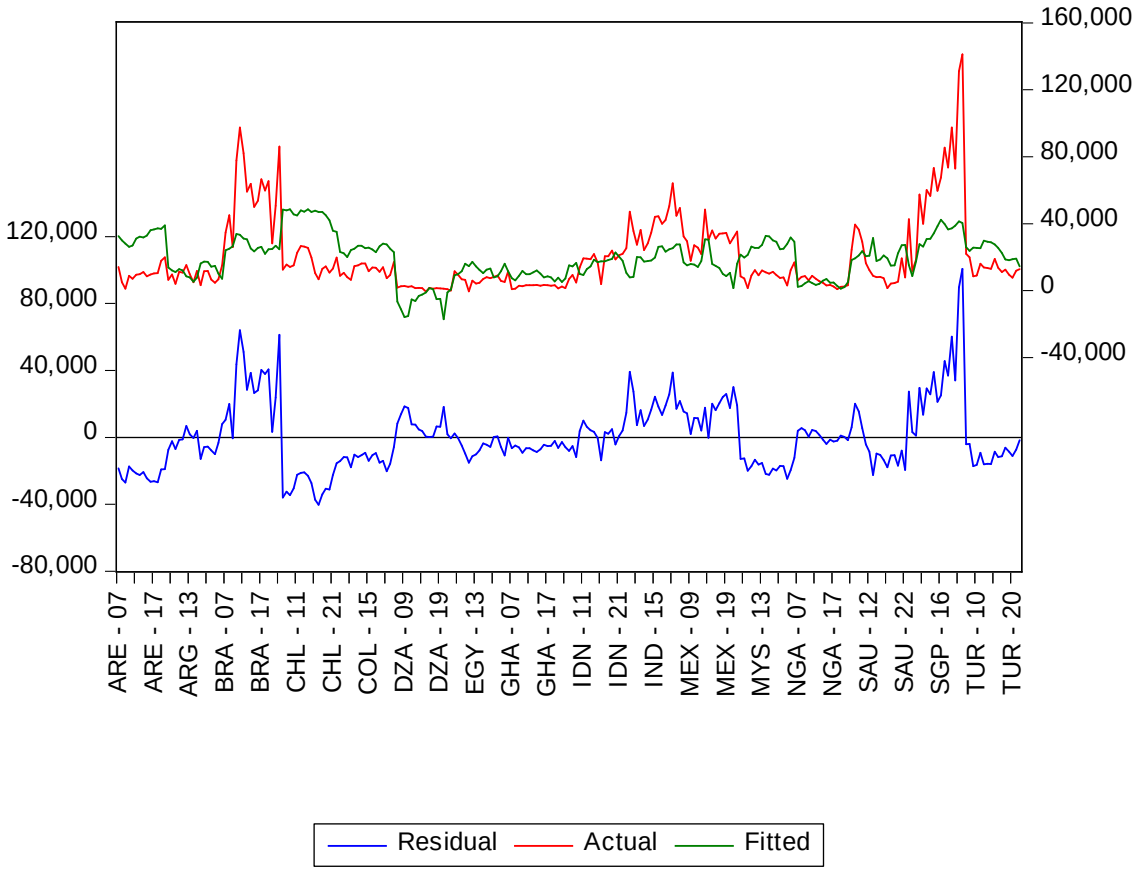

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews13"